



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جنوب المتوسط

من 2010 إلى 2016

تخصص دراسات متوسطة

اعداد الطالبتين:

- مقراڻي راضيه

- قاصر فريدة

- أعضاء لجنة المناقشة -

- ۱. عطیش رئیس

١ - قصدي فلة..... مشرفاً ومقررة

١- عمرو محمد عضوا

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي
عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ

سورة الروم الآية 41

صدق الله العظيم

اهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما
□□□□ إياه من رعاية واهتمام رعاهما الله
وأطال □□ عمرهما.

إلى □□□□ الإخوة والأخوات، إلى الأخت
والصديقة وزميلة العمل مقراني راضية.

كما اهديه إلى جميع الزملاء والزميلات.
وكل أصدقائي وأهلي.

- قاصر فريدة -

اهداء

إلى الوالدة الكريمة إلى روح الأب الغالي
طيب الله ثراه الذي كان ينتظر يوم مناقشتي
لهذه المذكرة بفارغ الصبر غيبه القدر لكنه
سيبقى حيا في قلوبنا...رحمك الله وأسكنك
□□□□ □□□□.

إلى إختوتي وأخواتي الأفاضل إلى كافة
الأهل والأقارب.

إلى زميلة العمل قاصر فريدة وكل
زملاء الدراسة إلى الأصدقاء والأحباب.
اهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

- مقراني
راضية -

كلمة شكر وتقدير

بعد شكر الله الذي أعاننا على هذا العمل لا يفوتنا أن نوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل وان نقدم إليهم بالامنتان والشكر على ما قدموه لنا من معونة ونصح نخص بالذكر

الأستاذة المشرفة قصدالي فلة على ما أسدته لنا من نصح وتوجيه وإرشاد وإعداد هذه المذكرة كما نقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم السياسية .

نقول شكرا إلى كل من قدم لنا العون والنصح والى من حفزنا على العمل والحمد لله من قبل ومن بعد فهو ولي ذلك والقادر عليه.

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

(1) - الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتهديدات اللاتماثلية

* المبحث الأول ماهية التنمية

- المطلب الأول مفهوم التنمية

- المطلب الثاني أنواع التنمية

- المطلب الثالث: أهداف التنمية

* المبحث الثاني: ماهية الأمن

- المطلب الأول: مفهوم الأمن

- المطلب الثاني: أبعاد الأمن

- المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن

* المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية

- المطلب الأول مفهوم التهديدات اللاتماثلية

- المطلب الثاني أشكال التهديدات اللاتماثلية

- المطلب الثالث أثر التهديدات اللاتماثلية على التنمية

(2) - الفصل الثاني تجارب الشراكة في المتوسط ومسار التنمية

* المبحث الأول الجانب التنموي لاتفاقيات الاتحاد من أجل المتوسط

- المطلب الأول الشراكة التنموية الأوروبية ومتوسطة

- المطلب الثاني خلفيات المشاريع التنموية الأوروبية الأورومتوسطية
- المطلب الثالث مضمون اتفاقيات مشروع الإتحاد من أجل المتوسط
- * المبحث الثاني عوائق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على التجارب التنموية في جنوب المتوسط

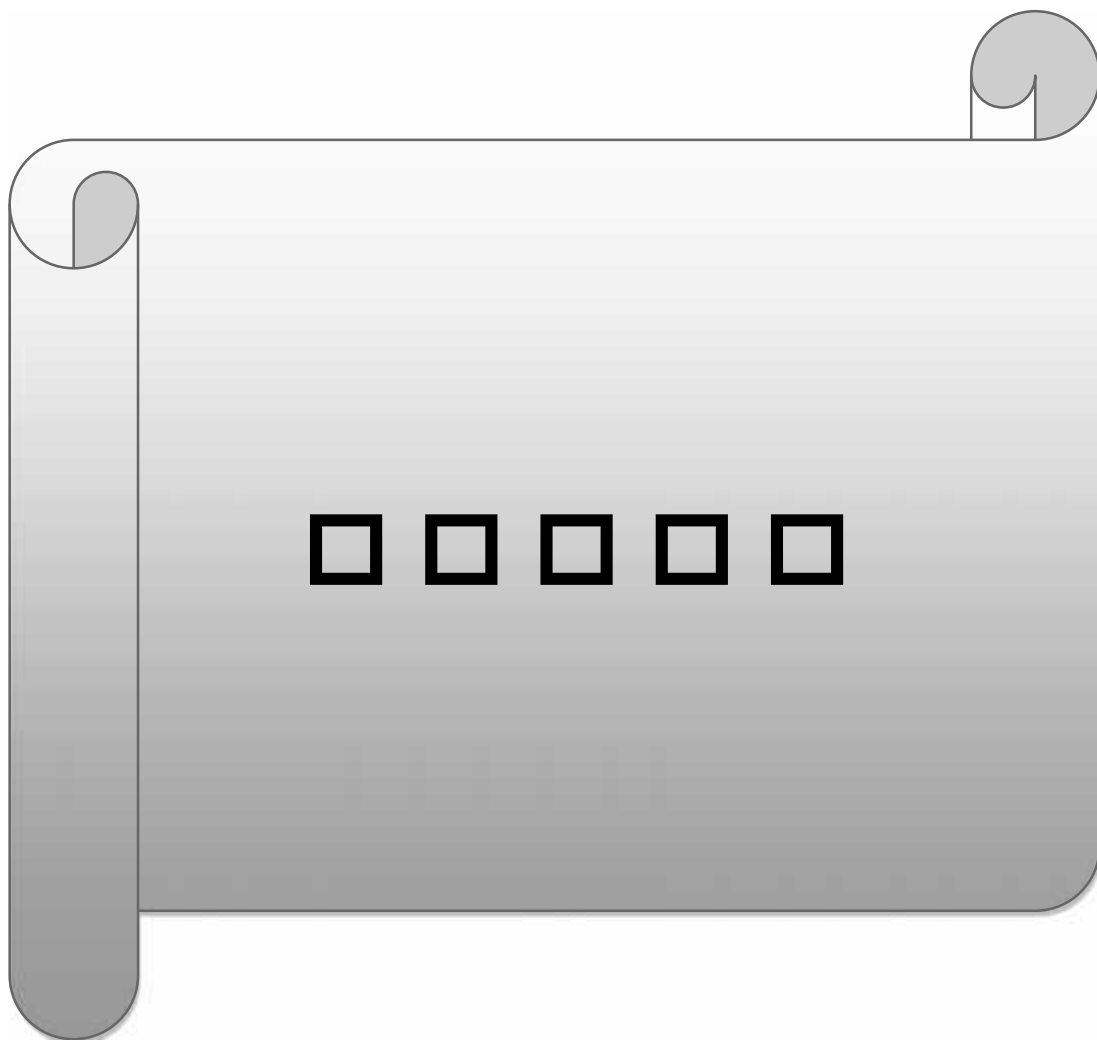
- المطلب الأول تقييم مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية
- المطلب الثاني انعكاسات التباين الاقتصادي بين صفتي المتوسط على تجارب التنمية

(3)- الفصل الثالث الحراك السياسي في جنوب المتوسط ومستقبل التنمية

- * المبحث الأول: تزايد التهديدات اللاتماثلية في جنوب المتوسط وانعكاساتها على التنمية

- المطلب الأول: الحراك السياسي وواقع التنمية في جنوب المتوسط
- المطلب الثاني: الدول الفاشلة وزيادة التهديدات
- المطلب الثالث: تحول الرؤية الأوروبية لجنوب المتوسط كمصدر للتهديد
- * المبحث الثاني: التنمية الإنسانية كمبدأ لإقرار الأمن الإنساني في جنوب المتوسط
- المطلب الأول: التنمية الإنسانية كشرط أساسي لتحقيق الأمن الإنساني
- المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية الإنسانية في المتوسط
- المطلب الثالث مستقبل و أفاق التنمية في جنوب المتوسط

الخاتمة



تميز واقع دول جنوب المتوسط بعد الربيع العربي بهشاشة الوضع الأمني مما أدى إلى إعادة النظر في المعادلة الأمنية، حيث أصبحت تعرف مشاكل جديدة تتجاوز حدود السيادة والتي تعرف بالتهديدات اللاتمائية كالإرهاب، الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة التي لا يمكن التحكم فيها ولم تكن من قبل تعرف بالـ تهديد التي عليها الآن بالإضافة إلى مخاطر تدني مستويات التنمية، فبعدما كان الأمن بالمفهوم التقليدي يعني حماية الدولة وأراضيها من العدو الخارجي، أصبح اليوم لا يستطيع مواجهة التهديدات الجديدة واحتوائها.

تجلت إشكالية التنمية في جنوب المتوسط كحقيقة فرضت نفسها نظرا لإفرازات تدهور الأوضاع بعد الربيع العربي وما نتج عنه من مخاطر وتهديدات ما جعل الأبعاد الأمنية [] [] [] [] الصدارة في العلاقات بين دول المنطقة مما يساهم في التساير مع التحولات التي تشهدها المنطقة سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية في ضوء التهديدات العابرة للحدود. في إطار إقليمي فعال يراعي مصالح دول جنوب المتوسط نجد مفهوم الأمن الإنساني الذي يجمع بين مختلف أبعاد ومستويات الأمن ويرتبط بمفاهيم التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان ويركز على حماية الفرد الذي يعتبر عنصرا مهما في بروز التهديدات بكل أنواعها سواء في دول المنشأ أو دول العبور أو دول المقصد ويتميز بخاصية الشمولية والوقاية في التعامل مع القضايا والبحث عن حلول مستدامة لمحاولة معالجة هذه الظاهرة وفهم أسبابها وآثارها وإيجاد أسس إستراتيجية للحد منها.

الإشكالية:

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع العلاقة بين التنمية والتهديدات اللاتمائية في ظل تزايد أخطار هذه الأخيرة وتباين آثارها السلبية في [] وض البحر الأبيض المتوسط، حيث امتدت هذه الآثار لتتطال مختلف القطاعات سواء اقتصادية وسياسية واجتماعية، م[]دة بذلك التنمية في المتوسط، وعلى هذا الأساس [] [] [] إشكالية البحث [] السؤال المركزي التالي:

- كيف يمكن أن تشكل التهديدات اللاتماثلية تحدياً للأمن بكل أبعاده؟ وما انعكاساتها على التنمية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

- 1- ما هي طبيعة التهديدات اللاتماثلية الموجودة في جنوب المتوسط؟
- 2- ما هي تجارب الشراكة التي انتهجتها دول جنوب المتوسط لتحقيق التنمية؟
- 3- ما هي التحديات التي تواجه التنمية في جنوب المتوسط في ظل الحراك السياسي؟

حدود الدراسة:

- 1- **المجال المكاني:** تتناول هذه الدراسة مجالا محددا لها في جنوب المتوسط الذي يعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضا للتهديدات اللاتماثلية.
- 2- **المجال الزمني:** تغطي الفترة التي تعالج هذه الدراسة في فترة ما بعد الربيع العربي إلى يومنا هذا أي من 2010 إلى 2016 حيث تتناول واقع التنمية والتهديدات اللاتماثلية في الآونة الأخيرة جنوب المتوسط وهذا تزامنا مع ظهور مفاهيم جديدة كالتنمية الإنسانية والأمن الإنساني والارتباط فيما بينهم، وهي أيضا الفترة التي برزت فيها إصلاحات سياسية واقتصادية في المنطقة وشهدت تحولات أمنية.

الفرضيات: من أجل الإجابة عن الإشكالية سالفة الذكر تم صياغة الفرضيات التالية:

- انخفضت فرص التنمية الاقتصادية مع زوال الأمن الإنساني تدهورا.
- كلما نسفت الدول الإقليمية جهودها لتحقيق الأمن كلما زادت فرص نجاحها في التنمية.
- كلما اعتمدت استراتيجيات قائمة على أسس التنمية الإنسانية والأمن الإنساني كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة في حديثها عن أهم قضايا السياسة الدولية وهي التنمية وكذا الأمن لتحقيق الاستقرار وأهم الحاجيات الأساسية للإنسان وتزداد أهمية الحديث عن هذين العنصرين عند ربطهما بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كم منطقة جنوب المتوسط، وكون الموضوع يسלט الضوء على أكبر التهديدات التي تواجه المنطقة في حالتها الإخلال بالأمن أو التنمية.

الأمن الإنساني بمكانة متميزة كونه يسعى لمواجهة التهديدات اللاتماثلية الخطيرة في المنطقة والتي تعتبر أهم الظواهر الأكثر تعقيدا أو غموضا لمجهولاً مصدرها.

أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة التكاملية ما بين الأمن والتنمية في ظل التهديدات الراهنة.
- التعرف على ما هي التهديدات اللاتماثلية التي تواجه جنوب المتوسط من خلال تسليط الضوء على واقع التنمية ورصد انعكاساتها على الأمن في المنطقة.
- إبراز أهم التجارب التنموية للرفع من عجلة التنمية لتفادي أخطار التهديدات في المنطقة.
- التنبأ بمستقبل التنمية في المنطقة في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة وكيفية تجسيد التنمية الإنسانية كمبدأ لتحقيق الأمن في جنوب المتوسط.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة بدراسة موضوع في جنوب المتوسط من جانب ضيق وأملت جوانب أخرى، فمعظم الدراسات لم تنطرق إلى إحتواء دراسة الظاهرة التنموية في جنوب المتوسط فهي لم تعن بدراسة علاقة التنمية بالتهديدات اللاتماثلية بالرغم من العدد الهائل من الدراسات الموجهة لهذه الألة حيث تتميز هذه السياسات بعدم الإكتمال كونها لا تحدد رؤية موحدة للأمن واستبعاد الصفات الجنوبية للمتوسط في الجانب الإقتصادي والأمني، وعدم الإهتمام بواقعها الإجتماعي الذي يعتبر أساس بناء الواقع الأمني في هذه الدول

وخصوصا دورها في تطوير المجال التنموي، وبناء مجتمع آمن خال من التهديدات. وطبقا لما تم تناوله من دراسات تشمل هذا الموضوع إستعنا ببعض المراجع منها:

- كتاب غازي محمود ذيب بعنوان "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن" حيث ركز على الإنتعاش الإقتصادي كضرورة لتحقيق الإستقرار السياسي لأي بلد كما أن الإضطرابات والإنتهاكات لحقوق الإنسان تؤدي إلى تعثر الإستثمار وقلة الإنتاج ومن هذا المنطق فالتنمية تؤدي إلى إستثمار أفضل لموارد الدولة والنهوض بها إلى مصاف الدول المتقدمة.
- Karim Hussein, donata Gnisci et Julia wanjiru في كتاب بعنوان:

"Sécurité et sécurité humaine : présentation des concepts et des Initiatives quelle conséquences pour l'Afrique".

تناول هذا الكتاب الأمن الإنساني حيث يعتبر أن الأولوية للدولة في حل المشاكل الأمنية فقد ركز على 3 ملاحظات أولا توضيح أهمية الأمن الإنساني خاصة لتحقيق التنمية الإنسانية، ثانيا وجود تناقض وعدم الإنسجام بين طبيعة متعددة الأبعاد التي يمكن أن تحدث توترات لتحقيق أهداف سواء قريبة أو بعيدة المدى ومحاولة إيجاد وسائل التقرب وإيجاد الطرق لمواجهة التلاعبات الأمنية في واقع صعب محاولة خلق برنامج شامل للأمن الإنساني الذي يسمح بمواجهة حقيقية لمجريات التهديدات الأمنية أما ثالثا إعتبر أن التنمية في الدول النامية خاصا إفريقيا تبذوا أهدافها الأمنية دائما متناقضة بين دولها وشعوبها.

- مذكرة تبارني وهيبة لنيل شهادة الماجستير بعنوان الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب حيث تمحور حول إشكالية الأمن في المتوسط وكون هذه المنطقة لها ميزة كبيرة نظرا لموقعها الإستراتيجي وإحتوائها على

أهم القضايا الأكثر حساسية في خريطة العالم وهي التهديدات¹ تناولت هذه المسألة إستراتيجية أهم فاعل في المنطقة وهو الحلف الأطلسي الذي قام بطرح ترتيبات أمنية للقضاء على مصادر التوترات في المنطقة.

إن الرجوع إلى أدبيات سابقة طريقة لا يمكن أن نستغني عنها لمناقشة موضوعنا والإستفادة منها ومناقشتها ونقدها وإثرائها أو تجاوزها، فهي لم تتطرق² لموضوع من جميع الزوايا كما أنها تناولته في فترات زمنية ماضية ومحدودة، فوجب علينا محاولة إستكمال النقائص من خلال العمل البحثي.

أسباب إختيار الموضوع:

إن تسليط الضوء على دول جنوب المتوسط ومعالجة واقع التنمية فيها يندرج ضمن المواضيع التي تثير الإهتمام خصوصا أنها عرفت تغيرات وتحولات بعد الربيع العربي، ونظرا لكون هذا الموضوع يمثل توترا يثير الجدل والذي دفعنا أكثر لمعالجة هذا الموضوع لإرتباطه الوثيق بالأمن في المنطقة وتساعد التهديدات المجهولة المصدر، وكذا كوننا لنتمي إلى هذه الرقعة الجغرافية التي تعرضت³ طرابات أمنية تمس مكامن قوتها ومقوماتها، والإهتمام المتزايد بالمنطقة وظهور تغيرات أثرت على مسار التنمية ما ولد حالة اللاأمن.

فالمبرر الأقوى الذي دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع المتمثل في علاقة التنمية بالتهديدات اللاتماثلية وإشكالياتها في جنوب المتوسط وكون هناك تحولات جديدة أفرزتها ثورات الربيع العربي شكلت إمتدادا لتهديدات أمنية برزت بشكل محير كالهجرة الغير شرعية وإنتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، بالتالي فإن موضوع المذكرة يبرز إنعكاسات تزايد التهديدات اللاأمنية⁴ على مسار التنمية، وكيفية التعامل معها من خلال إيجاد طرق لتحقيق التنمية الإنسانية والتي بدورها تجسد الأمن في جنوب المتوسط.

الإطار المنهجي:

- **المنهج التاريخي :** الذي تم توظيفه في تتبع البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوروبية ومتوسطة بالرجوع إلى أصولها، وتبيان مرحلة ظهور التهديدات اللاتماثلية وتطوراتها في المتوسط وكان ضروري إدراج هذا المنهج الكبري في الدراسات السياسية.
- **المنهج الوصفي:** يعد من بين المناهج العلمية الأكثر إستخداما في العلوم السياسية فيستخدم في التعرف على تفاصيل وجوانب الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل بالإعتماد على دراسات سابقة حول تلك الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة تفصيلية لمكوناتها والتنبؤ لما سيؤول إليه مستقبلا كونها تتميز بالتغيير المستمر وبناءا على هذا حاولنا فهم التهديدات اللاتماثلية وما ينتج عنها من إخلال في الأمن الإنساني وكيف تؤثر على مستوياته المختلفة.
- **المضمون:** إعتدنا على منهج تحليل المضمون لتحليل الوضع الأمني لجنوب المتوسط من جهة والإستدلال بالمعاني التي طرحتها بعض الوثائق والنصوص كتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (P.N.U.D) 1994.

الإطار النظري:

- **مقاربة الأمن الإنساني:** ظهر كمفهوم عبر التقرير الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان "New Imperative of Human security" في السنة 1994 والذي أحدث نقلة نوعية حيث تحول من مفهوم الأمن في المجال العسكري إلى الأمن الإنساني وذلك بمقاربة تنموية مستدامة، وقد صدرت من قبل تقارير كلجنة Brandt "برند" التي قدمت تقرير بعنوان الأزمات المشتركة - تعاون شمال - جنوب سنة 1983 تحدثت فيه عن الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والزراعي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

الأمن □ □ □ □ □ □ □ □

والتحديات الالتمائية

إن العلاقات الدولية تتسم بعدم الثبات بحيث طبيعة الأمن تتغير وتتبدل سواء من حيث المفهوم أو من حيث مصادر التهديد تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مصادر التنمية التي شغلت بمعناها العام حيزا كبيرا وأضحى حلم تحقيق هذه العملية صعب المنال لوجود معوقات عدة أ[] غياب الأمن[] فإحداث التنمية وإنجاحها يستوجب توفير الأمان والاستقرار في البيئة الحاضنة له وفي هذا الفصل حاولنا توضيح الإطار المفاهيمي الخاص بثلاث متغيرات تتمثل في التنمية[] الأمن[] والتهديدات[] تماثلية من خلال عرض المفاهيم وإيجاد العلاقة بينهم حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التنمية والجوانب المتعلقة بها وصولا إلى الأهداف التي نسعى إليها من خلال تحقيقها[] أما في المبحث الثاني طرحنا مفهوم الأمن وأبعاده التي تشكل الأمن الإنساني وإيجاد العلاقة بينه وبين التنمية[] وأخيرا في المبحث الثالث وضحنا مفهوم التهديدات اللاتماثلية وأنواعها سواء العسكرية أو الغير عسكرية وعلاقتها بالتنمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، برز بوضوح منذ الحرب العالمية الثانية في المجال الإقتصادي، وإستخدم للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في مجتمع من أ□□ إكتساب القدرة على التطور الذاتي بما يضمن نوعية حياة أحسن لكل أفرادهِ (1).

إنقل مفهوم التنمية إلى حقل العلوم السياسية في ستينات القرن العشرين كحقل منفرد يخص الدول الغير أوروبية تجاه الديمقراطية بغية الوصول إلى مستوى الدول الصناعية التي إعتمدت على نظم تعددية والتي ترسخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية (2).

تطور مفهوم التنمية ليشمل حقول معرفية أخرى كالتنمية الثقافية التي تسعى لترقية الإنسان ورفع مستواه الثقافي، وكذلك التنمية الإجتماعية التي دورها تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع بالإضافة إلى التنمية الشاملة التي تهدف إلى محاولة إستخدام كافة الموارد والإمكانات والطاقات المتاحة الطبيعية، والإقتصادية، والإنسانية بصورة تحقق الرفاه للإنسان في محيطه الذي يعيش فيه، إتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يوضح لنا التداخل والتفاعل بين الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للتنمية التي لا يمكن الفصل بينها في أي حال من الأحوال وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم إ□□□□□□□□□□ اعتباره وسيلة تستطيع (3)

(1)- نصر عارف، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها" مجلة ديوان العرب □ 2008، ص.2-3.

(2)- □□□□□□ واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري - قسنطينة، كلية الحقوق، 2010/2009)، ص.21.

(3)- محمد شفيق □ التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. بدون سنة نشر)، ص.13.

الدول من خلالها مواجهة التخلف.

ومن بين أهم التعارف لهذا المصطلح نذكر ما يلي :

- أ- :التنمية من النمو أي إرتفع الشيء من موضعه إلى آخر.
- ب- اصطلاحاً: إن لمفهوم التنمية العديد من التعاريف كل منها عرف التنمية من زاوية معينة حسب الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها ونذكر منها:
- تعريف روجرز « التنمية هي عملية تغيير مقصود نحو النظام الإجتماعي والبيئي الذي تحتاجه الدولة»⁽²⁾.

- تعريف عبد الباسط محمد حسين « إن التنمية ماهي إلا عمليات التغير الإجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإنسانية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك هي تتناول كافة جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين»⁽³⁾.

- تعريف ولدوين «التنمية هي عملية تفاعلية يزداد خلالها الالحاق الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة، وتحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات إقتصادية وإجتماعية وسياسية أخرى»⁽⁴⁾.

(1)- المكان نفسه.

(2)- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 2000) ص.33.

(3)-الهادي عبدو ليوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015)، ص.148.

(4)- فكرون سعيد، إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر.دراسة نظرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه(الجامعة المغربية - فسطاط، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005)، ص.50.

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستخلص منها هذا التعريف للتنمية بالقول أن التنمية تعني التغيير وبناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة من خلال إتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة وتوفير فرص الحياة لكافة الناس على حد سواء لإشباع حاجاتهم الأساسية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أنواع التنمية

من بين أنواع التنمية نجد:

1- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته كونه الركيزة الأساسية لأي تنمية وأداة لتقدم المجتمع، فهي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال إستنباط أساليب إنتاجية ورفع مستويات الإنتاج وإنماء المهارات والطاقات البشرية، و□ تنطوي فقط على تغيرات إقتصادية معينة بل تشمل أيضا تغيرات في مجالات □□□□□□□□ وهيكلية وتنظيمية، كما تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي والإنتاج القومي الحقيقي . من أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية هي:

1- « □□ الحالة التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة

التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي»⁽²⁾.

2- « هي عملية تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة

(1)- المكان نفسه.

(2)- جمعون نوال، نور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، 2005)، ص.19.

وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع».

- «تمثل مقدار التوسع في الإمكانيات النتائج المحلي الإجمالي أو معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد ويحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة أعلى بلد، ويقاس معدل التنمية بمقدار المخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات أو عشرون سنة»⁽¹⁾.

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية الاقتصادية تعد احد ركائز تقدم الدول كونها تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وذلك من خلال إحداث تغييرات في هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات وتوزيع الدخل.

2- التنمية السياسية: هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات

السياسية والنظم والبناءات حيث يؤدي ذلك إلى التكامل للنسق السياسي.

مفهوم التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب، أولاً الخلط بينه وبين التحديث السياسي حيث يعتبرهما البعض كمفهومين متطابقين ويرى آخرون أنه من الضروري التمييز بين التنمية السياسية والتحديث، ثانياً التساؤل ما إذا كان مفهوم التنمية السياسية مفهوماً أحادياً أو مفهوماً مركباً ومتشابكاً فتعدد الأفكار وتباينها حول مفهوم التنمية السياسية جعل الأغلبية يميلون إلى كونه مفهوم مركب ومتشابك، ثالثاً الاختلاف حول ما إذا كان مفهوم التنمية وصفيًا أو⁽²⁾

(1)- كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية

وقياسية، أطروحة دكتوراه (جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2013)

ص. 20.

(2)- غازي محمود ذيب الزغبى، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى، 2009)، ص. 30.

□□□□ فإذا كان مفهوما وصفا ذلك يفترض تحديد من خلال خصائصها الذاتية أما إذا كانت □□□□ فهذا يعني تطورها كاتجاه نحو هدف محدد وبالتالي تعرف من خلال اتجاهات وليس محتويات⁽¹⁾. وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية فهناك من ركز في التعريف على العلاقات □□□□□□□□ والروابط السياسية في المجتمع والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية، السياسة والاجتماعية، ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهيكل السياسية ومكانتها ودورها في الدولة ومنهم من اهتم بقدرات النظام السياسي وفعاليات الأداء الحكومي⁽²⁾، وآخرون أولو العناية للاستقرار السياسي وشرعيته في المجتمع ومن التعاريف العدة نجد:

- تعريف غابرييل الموند وبنكام باول «إن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للمتغيرات في البيئة المجتمعية والدولة وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع»⁽³⁾.

- تعريف لوسيان باي «التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وللتغير الاجتماعي والمخطط والمنظم»⁽⁴⁾.

ومن هذه التعاريف نستنتج أن التنمية السياسية هي العملية العقلانية للبناء الديمقراطي وتحقيق الاندماج والتكامل الإقليمي وخلق نظام سياسي فعال له قوة في تعبئة الموارد لتحقيق التنمية وقدرته على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية.

(1)- المرجع □□□□، ص.31.

(2)- ثامر محمد الخروجي □ النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004) □ ص.139 - 140.

(3)- رابح لعروسي، التنمية السياسية في الجزائر □ اوراق محاضرة (جامعة مولود معمري □ كلية الحقوق والعلوم السياسية □ 2010) □ ص.4.

(4) - محمد الخروجي، مرجع سابق، ص. 138.

3- التنمية الاجتماعية: تعد قضية التنمية الاجتماعية من أكثر القضايا أهمية في الوقت الراهن باعتبارها الدافع الأساسي لتقدم المجتمعات^[1] فالتنمية الاجتماعية ميدان يشمل مختلف العلوم المساهمة في تقدم الإنسان حيث أولت الحكومات اهتمامها بتنمية المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية القومية كونها مرتبطة ومتكاملة فيما بينها والدليل على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية تعدد المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة ودورات البحث المختلفة ومن أهم هذه الدورات تلك التي عقدت في نيويورك 1963 بمشاركة الخبراء الدوليين^[2] ويعد التقرير الذي صدر عن هذه الدورة من أهم الوثائق في التنمية الاجتماعية.

كثرت وتعددت التعاريف لمفهوم التنمية الاجتماعية حيث اختلفت وجهات نظر العلماء والخبراء حولها فنجد:

- تعريف كارول بوتوم « التنمية الاجتماعية هي الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد في المجتمع من خلال مساعدة مواطنيه على التعرف على مشاكلهم التي تحتاج إلى قرار أو عمل الجماعة»⁽¹⁾.

- تعريف كندوكا (chinduka) «^[3] رغبة وبرامج ذات أغراض عدة تهدف إلى تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية وتنمية قادة محليين إيجابيين وتضع في أذهان الريفيين الشعور بالمواطنين وفي أذهان الحضريين الشعور بالمدنية، وتدعم الديمقراطية لدى قاعدة عريضة من المواطنين في المجتمع»⁽²⁾.

(1) - بن منصور اليمين، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ()،

الحاج لخضر - بائنة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية (2009/ 2010)، ص. 38.

(2) - غازي محمد ذيب، مرجع سابق، ص. 69.

- تعريف الأمم المتحدة» هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمم و المساهمة في تقدمها»⁽¹⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية الاجتماعية هي تلك العملية المركبة ذات برنامج هادف لتحسين أحوال الإنسان الاقتصادية كزيادة الفرص وتحسين الأحوال الاجتماعية كرفع مستوى الخدمات في التعليم والصحة و مساعدة الناس على الاعتماد على الذات بتوجيه الطاقات البشرية وإدماج جهود المواطنين مع جهود السلطات.

4- التنمية الثقافية: يعد مفهوم التنمية الثقافية مفهوما حديث البروز في أدبيات علم الاجتماعية

إذ يعتبر جهدا واعيا مبذول من أجل تغيير تقدمي موجه نحو تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية سواء روحية أو مادية من خلال إعادة صياغتها والاعتماد على سياسات محددة تقوم بتنفيذها مؤسسات مسؤولة وذلك بدءا من تنمية ثقافية أساسا وصولا إلى تطويرها وتحديثها وبلورتها حتى تكون هادفة بناء للإنسان والمجتمع ويتجسد مفهوم التنمية الثقافية من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية وذلك من خلال العلاقة القائمة بين الحركة الثقافية والبشرية لأن التنشئة تعمل على توطيد القيم والدين والعادات والتقاليد⁽²⁾.

فالتنمية الثقافية ضرورية للبناء الاجتماعي تتغير بها المسارات الاجتماعية للأفضل و تسمح للمجتمع على توفير آليات لتحقيق الوعي الكافي للتفاعل مع الثقافة بما يضمن متطلباته الفكرية

(1)- خوجة عبد الكريم، إشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال: المفكر عبد الله شريط نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2012) ص.20.

(2)- زموري زينب، "ماهية التنمية الثقافية: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الإنسانية ر الاجتماعية، العدد 17، مارس 2014، ص.149.

الحقيقية .

يمكن تعريفها على أنها « تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوّله في النهاية إلى أنشطة فكرية اجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل منها الأفراد بأساليب متفاوتة بحيث تكون في النهاية عنصر أساسي في تحديث إدراكهم لواقعهم الاجتماعي»⁽¹⁾.

- ويمكن تعريفها في وجهة نظر وظيفية بالقول « أنها قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل من خلاله على تطوير نمط ثقافي كأصدار سلسلة من الكتب كأصدار مجلات ثقافية دورية أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة أو معارض فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة معينة»⁽²⁾.

ومن هذه التعاريف يمكن القول إن التنمية الثقافية هي عملية التغير التقدمي وتحويل كل ما تنتجه المجتمعات إلى أنشطة فكرية واجتماعية تساهم في تطوير وتوسيع آفاق الثقافة وكذا ازدهار المجتمع.

5- التنمية المستدامة: بعد ظهور تقرير لجنة بريت لاند 1987 حضيت التنمية المستدامة باهتمام علمي كبير، حيث صاغ أول تعريف لها واعتبرها تلك التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون تجاهل حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية عند استهلاكها، فالحفاظ

(3)

(1)- عبد العزيز بن عثمان التويجري [التنمية الثقافية من منظور إسلامي (المغرب منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الطبعة الثانية، 2015)، ص.11.

(2)- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية(جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.19.

(3)- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة [رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011)، ص.11.

على الموارد الطبيعية يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستنزافها يؤدي إلى التدهور تشكيل أعباء وخيمة.

ومع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة. نذكر من بين التعاريف:

1- التعريف الذي اقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 1992 في مبدئه الثالث «أنَّ ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية الحاضرة والمستقبل» ويعرفه أيضا من خلال « وضع لجملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل من الأجيال الحالية»⁽¹⁾.

2- تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 «التنمية تقتضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرص أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها معقول»⁽²⁾.

بضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالم أربيع مجموعات تعرف التنمية المستدامة وهي كالتالي:

اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من

(1)- يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009)، ص.15.

(2)- العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 12.

الفقر على الصعيد الاجتماعي والإنساني [] تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف [] أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وأخيراً [] الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون (1).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تحقيق لحاجيات متساوية بين أجيال الماضي الحاضر وأجيال المستقبل وتوسيع الفرص لحياة أفضل باستهلاك عقلاني للموارد الطبيعية والطاقة ضمن حدود بيئية وتجنب تدمير واستنزاف هذه الموارد [] إلى محاولة التوفيق بين التنمية والنمو السكاني وكذلك تطوير التكنولوجيا التي على أساس القاعدة الصناعية.

6- التنمية الإنسانية: يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على توسيع خيارات البشر التي لا تنحصر فقط في الجانب المادي وإنما تتعدى إلى الجوانب المعنوية حيث توفر للإنسان حياة كريمة من خلال التمتع بالحرية واكتساب المعرفة وتحقيق الذات بالمشاركة البناءة لكافة شؤون المجتمع، [] الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر.

تركز التنمية الإنسانية على بناء القدرات البشرية للوصول إلى مستوى رفاه الإنسان كالعيش حياة طويلة وصحية، والتوظيف الكفاء لقدرات البشر في شتى مجالات النشاط الإنساني (2). [] الإنسانية تحتوي على طرفين الأول يتكون من القدرات الإنسانية وفعالية الإنسان، والطرف الثاني يشتمل على الفرص الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الممكنة للإنسان لتوظيف

(1)- حسونة عبد الغني [] الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في الحقوق [] محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2013)، ص.23.

(2)- [] [] دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية [] الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012) ص.34.

قدراته ومن تعاريف التنمية الإنسانية نجد:

1- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990 « الحرية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان»⁽¹⁾.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 «التنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخيارات الإنسانية المتعددة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي و تعتبر الإنسان محور تركيز جهود التنمية وتوجيهها لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان □□□□ □□□□ الميادين، والتركيز على النتائج التي تم تعزيزها»⁽²⁾.

ومن هذه التعاريف يمكن القول إن الثروة الحقيقية هي الإنسان بتوسيع الخيارات وتوفير الموارد اللازمة لمستوى □□□□ لائق وتحقيق حرية اقتصادية □□□□ سياسية واجتماعية وثقافية وتوفير الفرص للإنتاج والإبداع وكذا احترام الذات و ضمان حقوق الإنسان من أجل الحصول على حياة طويلة وصحية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية

□□□□ التنمية أهدافا في شتى المجالات منها:

1- اقتصاديا: تسعى الدول للتنمية في المجال الاقتصادي لرفع مستوى معيشة السكان وتوفير حياة كريمة لهم، كون هذه التنمية وسيلة لتحقيق غايات وأهداف المجتمع⁽³⁾ من بين هذه

الأهداف:

(1) - □□□□ □□□□ التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية الحقوق، 2010)، ص. 28 - 29.

(2) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، ص. 13.

(3) - غازي محمد ذيب الزغبى، مرجع سابق، ص. 32.

- زيادة الدخل القومي: إن دافع الدول للقيام بالتنمية هو فقرها وانخفاض مستوى المعيشة، ولمواجهة هذا المشكل تسعى لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق ضروريات الحياة المادية ومستوى ملائم للصحة والثقافة، لذلك لابد من رفع مستوى المعيشة للأفراد⁽¹⁾.

- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: في بعض المجتمعات رغم وجود انخفاض في الدخل القومي وتدني متوسط نصيب الفرد من الدخل، غير أن هناك فروق كبيرة في توزيع الدخل والثروات⁽²⁾.

- تعديل التركيب النسبي للتركيب القومي وتغيير طابعه التقليدي: يعتبر المجال الزراعي عند بعض الدول المصدر المعيشي والدخل القومي، فسيطرة هذا المجال على اقتصاديات الدول جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة، فعليها توسيع الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة

2- □□□□: تشمل أهداف التنمية سياسيا:

إرساء المساواة بين أفراد المجتمع دون التمييز في صولهم وانتماءاتهم مع فتح المجال للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار ديمقراطيا. من خلال آليات برلمانية، مؤسسات دستورية أو قانونية، وكذا زيادة وعي المواطنين بمشكلات مجتمعهم والتعامل معها بشكل عقلاني، وتحث على إرساء الوحدة والتكامل السياسي بين جهات المجتمع من خلال التنشئة السياسية⁽³⁾.

3- اجتماعيا: تركز أهداف التنمية في المجال الاجتماعي على تحسين نوعية الحياة لمختلف

(1) - المكان نفسه.

(2) - جمعون نوال، مرجع سابق □ ص. 36.

(3) - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي (عمان: دار الكرمل، الطبعة الأولى، 1993) ص. 55.

النشاطات البشرية من خلال:

إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي ويشمل هذا التغير العلاقات الاجتماعية والقيم التي تؤثر على سلوك الأفراد حيث تقوم بمعالجة المشاكل الاجتماعية المنبثقة عن التغير وتسعى إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين وضمان حقوقهم وتفعيل القانون لضبط المجتمع التعليم الابتكار والإبداع والامتنال لقيم المجتمع وكذا تطير الأفراد وتنمية قدراتهم لتحسين مستواهم المعيشي كما تمنح الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعالة في عملية التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها⁽¹⁾. 4- :تتلخص التنمية في الجانب الثقافي في جملة من الأهداف من بينها نقل الموروث الثقافي لتأمين استمراره وتوسيعه من جيل لآخر وتجريد الثقافة المحلية من البدع والعادات السيئة التي تجر المجتمع إلى التخلف وإبقاء الايجابي منها كما تهدف إلى إتاحة وسائل التنقيف الذاتي للأفراد وتوفير البيئة والمناخ المناسب لتغيير الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع وكذلك تشجيع الأفكار الإبداعية التي تساهم في التطور العلمي والتقني بتوفير كل الإمكانيات⁽²⁾.

المبحث الثاني: ماهية الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن تميز بكثير من الغموض مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية سيطرت عليه لفترة طويلة مقاربة تقليدية واقعية النصور حيث اقتصرته في المجال العسكري وعلى أساس فوضوية النظام الدولي تصبو من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها و ترى غيرها

من الدول تهديدا⁽³⁾

(1) - المرجع نفسه ص. 74.

(2) - زموري زينب، مرجع سابق، ص. 152.

(3) - جريدة حمزاوي: التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2011)، ص 60.

وتسعى بذلك للمحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.

عرف المشهد الدولي تغير المفاهيم في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مما جعل فرضيات الواقعية تعجز عن تفسير هذا الواقع وهذا مهد الطريق للمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن وإعادة صياغته والبحث عن مقاربة تتوافق مع مستجدات البيئية الأمنية العالمية خاصة مع بروز العولمة وتطور وسائل الإعلام والاتصال⁽¹⁾.

وقد قدمت مدرسة كوبنهاغن اكبر الإسهامات في الدراسات الأمنية باقتراحها قراءة جديدة للأمن حيث لم يعد التأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية بل يشمل فواعل جديدة كالمنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات⁽²⁾.

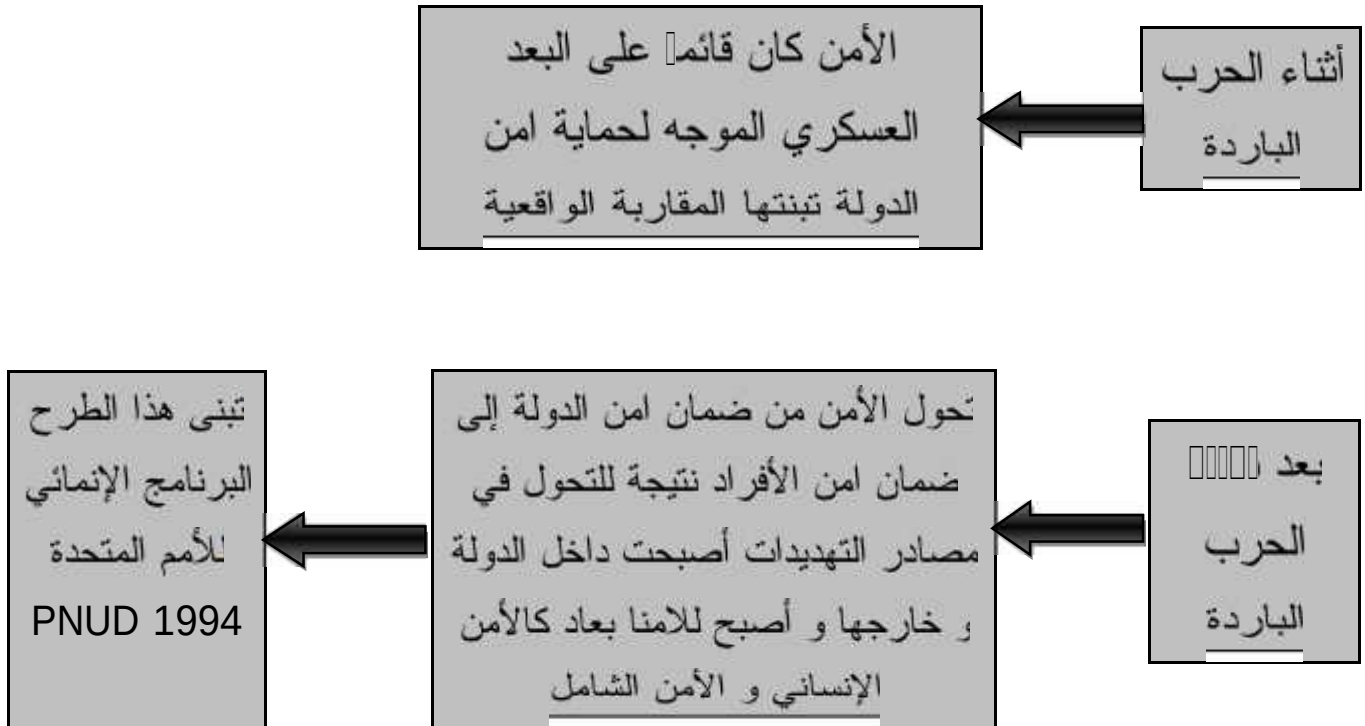
وقد طرح باري بوزان نموذجا للأمن الموسع يشمل خمسة جوانب منها العسكري السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، وربط الأمن بأبعاد خارجية للإقليم حيث يرى انه من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن امن الدول المجاورة خاصة مع المشاكل المعقدة المطروحة وصعوبة مواجهتها كالتحول في مصادر التهديد للدولة حيث لم يعد العدو الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد بل هناك تهديدات غير تقليدية كالهجرة السرية والإرهاب والجريمة المنظمة.... الخ. كما ركز البنائيون على الجانب المجتمعي و يرون ضرورة إقحامه في الدراسات الأمنية لكونه يحمل طابع مادي و معنوي له دور المعرفة لتحول السياسات الأمنية⁽³⁾.

(1) - المكان نف.

(2) - Rita Floyd, Human security and the Copenhagen Scholl's (Securitization approach: conceptualizing human security as a securitizing move, volume 5.winter 2007), p.43

(3) - بشكيط خالد: دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي: مذكرة لنيل شهادة الماجستير (الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص 18.

شكل رقم 1: مضمون الأمن أثناء و بعد الحرب الباردة



المصدر: سليمان عبد الله الحربي " مفهوم الامن: مستوياته وصيغه و تهديداته (دراسة نظرية في الاطر و المفاهيم)" المجلة العربية للعلوم السياسية، المتاح على الموقع التالي:

<http://www.abhato.net.ma/content/download> 2016/05/15 10:30.

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربعة ركائز هي :

إدراك التهديدات الخارجية والداخلية و رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة و كذا توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي لهذه التهديدات كما يقوم بإعداد سيناريوهات واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب

□□□□⁽¹⁾. وللوصول لمفهوم الأمن يمكن التعرض لأهم التعاريف التي جاءت في هذا

السياق

(1) - زكريا حسن □ الأمن القومي (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، 2007)، ص. 13.

1- دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن □□□□ «الأمة من خطر القهر على يد قوة

أجنبية»⁽¹⁾.

2- وعرفه هنري كيسنجر انه «□□□□ أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء».

3- تعريف باري بوزان «الأمن هو العمل على التحرر من التهديد وكذا قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التعبير التي تعتبرها معادية»⁽²⁾.

4- وعرفه روبرت مكنمارا* □□□□ "جوهر الأمن" «إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه» وقال «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل»⁽³⁾.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن الأمن هو الأمن ضد للخوف وتحقيق القوة من

□□□

(1) - احمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية ما بعد الحرب الباردة" □□□□ مقتاتر السياسة والقانون، العدد السابع عشر، □□□□ 2016، ص. 159.

(2) - ساكر قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي □□□□ لدول المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص. 17.

* روبرت مكنمارا: وزير الدفاع الأمريكي السابق في السبعينات والمدير الأسبق للبنك الدولي العالمي

(3)- خالد معمري: التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (العلوم السياسية، الحقوق، 2008)، ص. 26.

التطور والتنمية لضمان بقاء الدولة ومواجهة كافة مصادر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

الأمن أبعاد

1- الأمن الوطني (القومي): يقصد به أمن الدول داخليا في إطار حدودها السياسية والتزاماتها القائمة ودفع التهديد الخارجي لتحقيق الاستقرار وتتخذ إجراءات في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ويتمحور بعد الأمن القومي في مجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

المدرسة الإستراتيجية — التي فقد قامت مدرستان بدراسة موضوع الأمن القومي و: تركّز في تحليل العلاقات الدولية على الدولة كفاعل وحيد وعلى التهديدات الخارجية وعلى الجانب العسكري في مواجهتها⁽¹⁾.

المدرسة التنموية — يركزون على مفهوم أوسع لمجال الأمن القومي بإضافة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ويرون أن التهديدات ليست فقط خارجية بل هناك تهديدات داخلية⁽²⁾.

هناك من يرى أن الأمن الوطني مرتبط بالتهديدات والانكشافات أمن يعكس عملها سويا فسياسة الأمن الوطني إما تتجه لخفض من انكشافات الدولة الداخلية أو للتخفيض من التهديد

الخارجي بالتصدي لمصدره، وهناك من يراه انه يقوم وفق الظروف والأوضاع والمبادئ التي (3)

- (1) - شاكري قويدر مرجع سابق، ص.31.
- (2) - نباني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014)، ص.40.
- (3) - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2005)، ص.31.

تعمل فيها الدولة.

كما يعتبر احد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأي تطور جديد في إستراتيجية العمل الوطني في مجال التنمية تفترض وجود مفهوم ينطلق من الأمن الوطني، وحيث عرف كمايلي:

- والتر ليمان «إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لاتكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه».
- فالأمن الوطني يمثل معادلة الاستقرار النسبي وتوفير مستويات مقبولة من التطور والتنمية في كل المجالات في ظل حماية الدولة فإذا كانت التنمية دون المستوى تسود حالة الاستقرار (1).

2- الأمن الإقليمي: هو مستوى من مستويات الأمن المتعددة ارتكزت تفسيراته على الجانب

العسكري للصد لأي تهديد وذلك باتخاذ خطوات لتكوين إستراتيجية دفاعية بين مختلف الأطراف وصولا إلى سياسة دفاعية موحدة تنظر إلى مصدر موحد للتهديد وكيفية مواجهته.

فالأمن الإقليمي سياسة لمجموعة من الدول تسعى لتنظيم وتعاون عسكري لحماية الإقليم ومنع أي تدخل أجنبي فيه، وكذلك حماية الدول داخليا والتصدي لأي تهديد خارجي من

خلال صياغة تدابير بين مجموعة من الدول تنتم إلى إقليم واحد انطلاقاً من مصالح ذاتية أو مشتركة لكل دولة، كما يهدف إلى الدفاع عن وحدات الإقليم بتنمية القدرات العسكرية وتوحيدها لمواجهة الخطر وكذا تنمية الموارد لتحقيق التكامل الإقليمي بوضع منظومة تعمل على تحقيق الأمن وتنظيمه⁽²⁾.

(1)- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق.

(2)- إبراهيم عبد القادر محمد، "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013 دراسة حالة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013) ص.13.

العلاقات الأمنية بين الدول تحدد من منطلقات إقليمية دون غرض النظر عن أدوار الفواعل الخارجية والقوى العظمى في التأثير على المجمع الأمني*⁽¹⁾ فارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية يتغير ويتطور بتغير الأمن وبمدى استعداد الدول لتقديم صلاحيات سواء قانونية أو إجرائية لتفعيل ذلك النظام الأمني الذي يعتمد على ثلاثة شروط أساسية[□] أولها وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الأمني[□] ووجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون[□] وأخيراً وجود تدخلات إيجابية ذات مصلحة تساهم في استمرار هذا التعاون⁽²⁾.

□□□□ الأمن الإقليمي مرتبطة بوجود نظام إقليمي وشروط تضمن استمراره ونجاحه[□] وكذلك التأقلم مع أنماط التأثير في العلاقات الإقليمية كوحدات النظام[□] التفاعل[□] حدود النظام[□] هيكل النظام.

3- الأمن العالمي (الدولي): ترتكز فكرة هذا الأمن على ارتباطه بالمستوى العالمي ويعتبر أكبر وحدة تحليل في الدراسات الأمنية يتحقق بمواجهة التهديدات سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي التي بإمكانها تهديد بقاء الدول والأفراد من خلال ما تثيره من خلافات ونزاعات مما يتطلب العمل الجماعي العالمي بين الفواعل الدولية للتصدي لكل التهديدات⁽³⁾.

*المجمع الأمني: مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بصورة وثيقة

(1)- شاكر قويدر، مرجع سابق، ص.17.

(2)- جصاص لبنى، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص.12.

(3)- حنان لبدى، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية والأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.49.

ولتحقيق الأمن العالمي هناك جملة شروط يستوجب الأخذ بها عدم استخدام القوة والتهديد إلا من خلال جهاز دولي مسؤول عن تنفيذ نظام امن جماعي احترام الالتزامات بين دول الأعضاء المبرمة في معاهدات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة استخدام الوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية⁽¹⁾.

ونظرا لظهور العولمة وتنامي هذه الظاهرة برز ما يسمى بعولمة المخاطر والتهديدات أي مصادر الخطر أصبحت عالمية تهدد امن جميع الدول، فالمقصود بالأمن العالمي هو محاولات لتغيير الواقع الدولي من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي ففكرته تتمثل في معادلات من لايتحكمون للمنطلق والأخلاقيات الدولية والتصدي للعدوان تسعى به الدول لحماية حقوقها إذا ما تعارضت لعدوان خارجي وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائمة من العدوان وشق علاجي يتمثل في إجراءات في حالة وقوع العدوان

الوقائي ومعاينة المعتدين⁽²⁾.

ويقوم مفهوم الأمن العالمي على جملة من المبادئ أهمها اعتبار مواجهة العدوان واجب على كل الدول، وتوفير قوة دولية لمواجهة الاعتداء، وكذا وجود اتفاق دولي لتحديد المعتدي في أي نزاع مسلح مع اتخاذ إجراءات جماعية لتصفية العدوان⁽³⁾.

4- **الأمن الجماعي**: هو نظام ينطلق من فرضية إجماع على نبذ الحروب وكل أنواع العنف في العلاقات الدولية والسعي لنزع السلاح وحل النزاعات بطرق سلمية وقانونية، فقد حاولت الدول

(1)- ثياني وهيبية، مرجع سابق، ص. 45-46.

(2)- عدنان السيد حسين " مفهوم الأمن في إطاره العالمي" لمجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص. 05.

(3)- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه. التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) ص. 35-36.

إيجاد نظام عالمي يهدف إلى تحقيق الأمن وحماية الدول من الاعتداءات، وقد اشتملت بنود الأمن الجماعي في « العهد » و « الميثاق » على الحد من أخطار استعمال القوة من خلال فرض عقوبات والحث عن نزع السلاح والحد منه، فاستند الأمن الجماعي إلى أسس أهمها منع استخدام القوة في العلاقات الدولية.

فقد ظهرت عدة محاولات لحصر الحرية المطلقة للدول في شن الحروب منها مؤتمر السلام الذي عقد في بلاهاي 1907 حيث تم من خلاله إبرام اتفاقية تتعهد فيها الدول بعدم استعمال القوة المباشرة⁽¹⁾.

وبعد الحرب العالمية الأولى جاءت الرغبة في إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق الأمن الجماعي وإعادة السلام فتم إنشاء عصبة الأمم والتي تم من خلالها الاتفاق على بروتوكول تسوية النزاعات بطرق سلمية ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة ليعزز مبدأ منع استعمال القوة في العلاقات الدولية لتعتبر بعد ذلك كمحطة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية تهدف لتحقيق الأمن بين الدول⁽²⁾.

فنظام الأمن الجماعي يستدعي العضوية العالمية والاتفاق على السلام فكلما كانت الدول التي خارج نظام الأمن الجماعي اكبر نقصت قيمته فالأمن الجماعي يعتبر الوظيفة الرئيسية للتنظيم⁽³⁾

(1) - رزاق حمد العوادي، "الآثار التدميرية الناتجة عن غزو العراق والنتائج الإنسانية التي ترتبت جراء ذلك" مركز حق الحياة مناهضة عقوبة الإعدام، المتاح على الموقع التالي:

<http://www.rtladp.org> 22 جوان 2016 15:30.

(2) - عادل رفاع، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" المتاح على الموقع التالي:

<http://www.seiticoeg.moc/hgaggezleda/tpces.lmth> 2016/06/22 18:00.

(3) - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011) ص. 45.

الدولي بكل ما يملكه من وسائل وتنظيمات أهمها منظمات وأجهزة دولية ذات سلطات واختصاصات واسعة تقوم على حماية الأمن والسلم الدوليين ومنع استخدام القوة ويمثل نظام الأمن أهم الركائز للتنظيم القانوني للمجتمع الدولي تتمثل في أهم المصالح وحقوق الدول وشعوب العالم إلا وهو الحق في الأمن ففكرة الأمن الجماعي تقوم كنتيجة لتفاعلين أولهما استحداث قانوني وثانيهما بديهية عملية واقعية فيتمثل الاستحداث القانوني في تحريم الحروب أما البديهية العملية بما أن هناك تحريم للحروب فلا بد أن يوجد جهاز دولي يتمتع بصلاحيات واسعة لحل المنازعات الدولية دون اللجوء للحروب⁽¹⁾.

5- الأمن الشامل: انطلق مفهوم الأمن الشامل في 1912 مع تقرير أولو فبالم بعنوان «الأمن المشترك» حيث يرى أن السباق نحو التسلح يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية لذلك لابد من التعاون لتحقيق الأمن ونزع السلاح.

وفي سنة 1913 مع لجنة برندت الخاصة بالتنمية الدولية تم التوصل إلى ربط الأمن بالتنمية حيث ترى إن انقسام العالم بين دول غنية ودول فقيرة أدى إلى احتمال حصول تهديدات سيكون لها اثر كبير على انعدام الاستقرار الدولي ونظرا لذلك تم التوجه إلى أبعاد جديدة للأمن في مواجهة تحديات شاملة تتصل بالأمن كالنمو الديمغرافي، التفاوت الاقتصادي، التدهور البيئي،

تجارة المخدرات والإرهاب الدولي⁽²⁾.

ولقد حاولت لجنة رمفال (Ramphal) 1995 ربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول ونفوذها⁽³⁾.

(1) - المكان نفسه.

(2) - جصاص لبنى، "المتغير الأمني و أثره على المنظمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة" مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي العدد 3827، متاح على الموقع التالي:

.18:00 2012/08/22 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

(3) - محسن بن لعجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص. 56.

أمام التهديدات الغير عسكرية للأمن بشكل عام فالأمن الشامل يبني على التآزر والتكاتف الذي تترابط فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويعتبر إستراتيجية موحدة للأمن هدفها ضمان امن وسلامة الأشخاص والممتلكات في فضاء من الحرية والعدالة⁽¹⁾.

6- الأمن الإنساني: طرح مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها العالم

بعد الحرب الباردة لاسيما انتشار صراعات داخل الدول وعولمة بعض المشاكل كالأوبئة والفقر. ووجد هذا المفهوم في 1966 حيث طرح بلاتز Blatz رؤية تتعلق بالأمن الفردي في كتاب بعنوان «الأمن الإنساني» وربط امن الدولة بأمن الأفراد فامن الدولة لايعني بالضرورة إن امن الأفراد قد تحقق وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من مبادئ تحرير الأفراد من الخوف والحاجة والتمتع بالعدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق الاعتراف بالحقوق وتمكين الإنسان منها سواء بنصوص دولية أو جهوية أو وطنية⁽²⁾.

فالأمن الإنساني قائم على فلسفة حقوق الإنسان وربطهما بكينونة وكرامة وحق الأجيال في البقاء في كنف امن.

وقد تم اعتماد هذا المفهوم لمناقشة أنماط ومصادر التهديد للأمن الإنساني وكذا التقاطع

بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الإنساني والحكم الراشد وحقوق الإنسان بالإضافة إلى ذلك يركز على أبعاد إنسانية في رسم واتخاذ القرار سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية، كما اخذ حيزا كبيرا على المستوى الإجرائي من خلال التزام وحدات النظام الدولي بالأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية والخارجية للدول أو فواعل دولية أخرى كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية⁽³⁾.

(1) - المكان نفسه.

(2) - قريب بلال مرجع سابق، ص.38.

(3) - ظريف شاكر البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية - التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق، 2010) ص.29.

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خريطة محتوى لأبعاد الأمن الإنساني تضمنت سبعة أبعاد حركية متكاملة هي:

□□□ رقم 2: □□□ أبعاد الأمن الإنساني





المصدر: من إعداد الطالبتين

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية PNUD الصادر عن الأمم المتحدة 1994 والذي حرره كل من محبوب الحق* والهندي امرتيا سان amartya sen*

*محبوب الحق: عالم اقتصادي وسياسي باكستاني اهتم بنظريات تطور المجتمع الإنساني وساهم في إنشاء مؤشر التنمية البشرية النابع من الأمم المتحدة.

*امرتيا سان: عالم اقتصاد وفيلسوف هندي قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ونظريات اقتصاد حول المجاعات.

تهديدات أمنية منها النمو الديمغرافي، تراجع الفرص الاقتصادية، ضغط الهجرة، التدهور البيئي، تجارة المخدرات ⁽¹⁾ فورد في هذا التقرير جوانب رئيسية للأمن الإنساني أولها السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع وثانيا الحماية من الاضطرابات المفاجئة. إن تحولات الفرد كأساس مرجعي وليس الدولة لان التهديدات مشتركة بينهم تنطلق من رؤية عريضة للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الأفراد في حياتهم ⁽²⁾. الأمن الاقتصادي يربط اقتصاديات الدول ببعضها البعض وأي خلل يصيب اقتصاديات إحدى الدول فانه يؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى ويرجع الأمن الاقتصادي إلى مستوى العمل ومدى توفر الموارد ⁽³⁾.

الأمن الغذائي ← يتحقق عندما يتوفر للأفراد كافة الفرص للحصول على الغذاء الكافي من الناحية المادية والاقتصادية واستمراره بشكل يحقق توازن في نمو الانسان ⁽⁴⁾.

(1)- Pnud, _human development report(New York: pnud, 1994), PP.22-33.

(2)- محسن بن العجمي، مرجع سابق، ص.66.

(3)- عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص.55.

(4)- Karim Hussein, Donata gnisci et Julia wanjiru, sécurité et sécurité humaine : présentation des concepts et des initiatives quelles conséquences pour l'Afrique de l'ouest (club du sahel et de l'Afrique de l'ouest, 2004), p.14-15

الأمن □□□□ — يتمحور في كيفية حماية الأفراد من الأخطار الصحية بتوفير الحق في
التداوي والرعاية الصحية⁽¹⁾.

الأمن البيئي — يتمحور حول اتخاذ سياسات وآليات وقوانين وطنية أو إقليمية أو دولية من
اجل التسيير العقلاني لحماية البيئة والإنسان من الأخطار التي تهدد الكرة الأرضية⁽²⁾.

الأمن الشخصي — يقصد به حماية الإنسان من الأذى ومختلف التهديدات وانتهاك حقوقه
وتحقيق خصوصياته في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع
الأمن المجتمعي — هو خلق توازن بين الهوية القومية وتأمين الحوار الثقافي والحضاري
والتعايش فيما بين الحضارات المختلفة وضرورة الاندماج القومي للمواطنين⁽³⁾.

الأمن السياسي — يتم توفير الأمن السياسي من خلال ضمان الحقوق المدنية والسياسية
والحريات العامة للأفراد في ظل نظام سياسي ديمقراطي مشاركاتي وإثارة مسألة احترام حقوق
الإنسان الأساسية⁽⁴⁾.

(1) - محمد المهديش "تحولات مفهوم الأمن الإنساني" المتاح على الموقع التالي:

.14:00 2016/04/22 http://bohthe-blogspot.com/2011/07/blog-post-8892.html

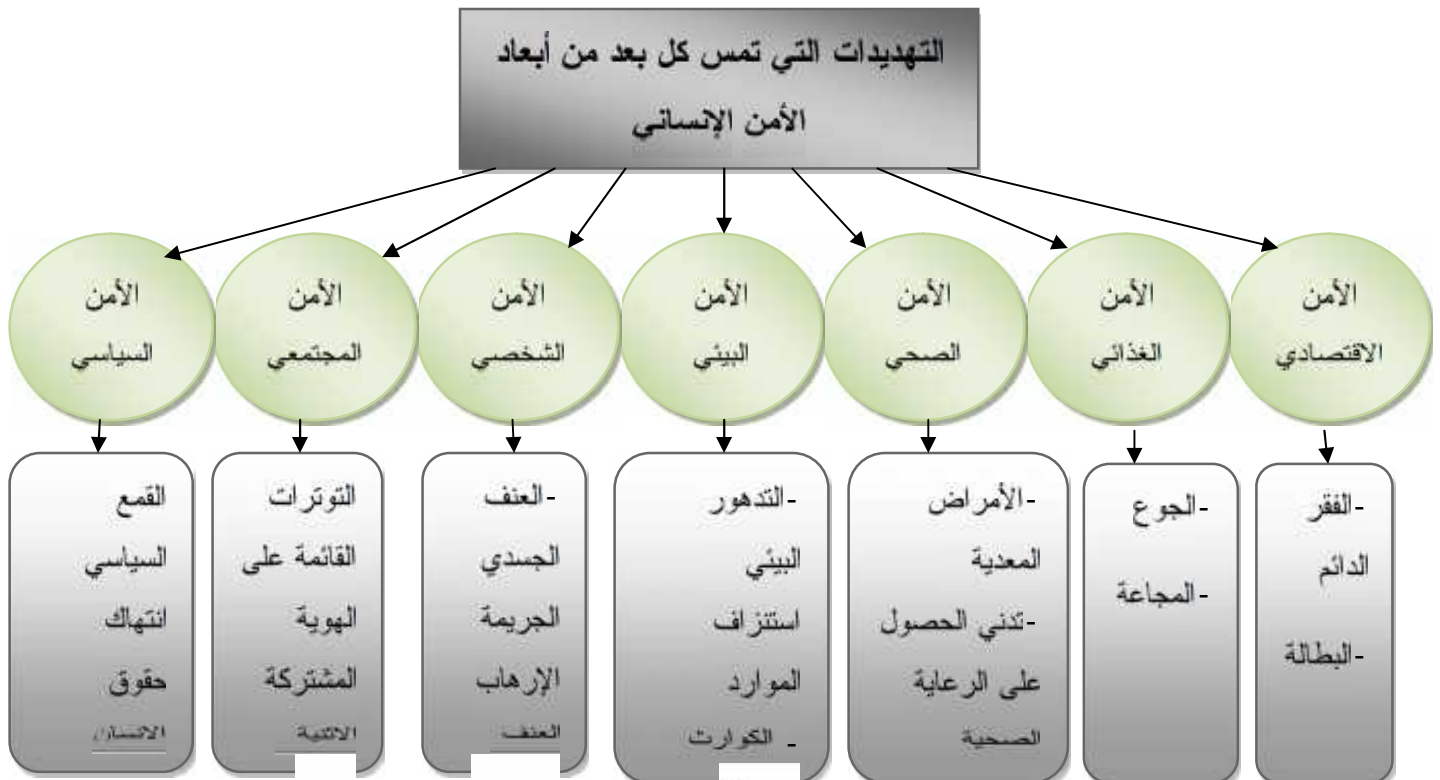
(2) - عبد النور منصوي مرجع سابق، ص.56.

(3) - خديجة عرفة، "مفهوم قضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين" المتاح على الموقع التالي:

.15:16 2016/05/15 http://www.emax.com/content.asp.? ContentId=2630

(4) - بشكيط خالد مرجع سابق، ص.44.

شكل رقم 3: يمثل التهديدات التي تمس الأمن الإنساني



المصدر: إعداد الطالبتين

إن الأمن الإنساني يتضمن تغيرات جذرية على مستويين الممارسة الدولية والسياسية الوطنية من خلال المساعدة على الوقاية وإدارة ومعالجة التهديدات الأمنية.

ونظرا لهذا فان ضمان حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية وحدها البيئة تشكل شروط أساسية لتحقيق الأمن⁽¹⁾.

(1) - ibid, p.15.

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن

إن من ابرز ما تناول العلاقة بين التنمية والأمن هو روبرت مكنمارا □□□□□ « جوهر الأمن» ويرى إن الأمن هو التنمية ولا يقتصر الأمن فقط في القوة العسكرية بل يشمل أيضا النمو الاقتصادي والسياسي⁽¹⁾.

لتحقيق الأمن لابد من توفر النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية فانه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن فوجود موارد طبيعية تلبي حاجيات الأفراد تقلل اللجوء إلى العنف لتحقيق مطالب الحياة □ فالسبب الأساسي لحالة اللامن واستخدام العنف هو التخلف الاقتصادي □ فالفقر يؤدي إلى نقص الإمكانيات البشرية في العطاء اللازم للتنمية ويتحول إلى شبكة من الأحوال التي تمس مصالح الإنسان وبالتالي يلجا إلى العنف والتطرف. ظهر جدل في العلاقات الدولية حول أولوية الأمن أو التنمية فانتقل مفهوم الأمن المقتصر على القوة العسكرية وامن الدول إلى مفهوم الأمن الإنساني وامن الأفراد أما مفهوم

التنمية انتقل من النمو السريع إلى مفهوم التنمية الإنسانية القائمة على الصحة والتعليم المستوى المعيشي الكريم⁽²⁾.

فالأمن الإنساني ركز على تنمية قدرات الأفراد بينما التنمية الإنسانية اشتملت على زيادة حرية⁽³⁾

(1) - يوسف حسن صافي - تعزيز الأمن التربوي كركيزة لأمن وطني وقومي مستدام (جامعة الأقصى - قسم أصول التربية - 2009) ص.3.

(2) - محمد عيسى الكويتي - "علاقة التنمية بالاستقرار" منتدى التنمية المستدامة - العدد 135 - متاح على الموقع التالي:

www.akhbar.alkhalej.com 2016/05/22 11:22.

(3) - - واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري - فسنطينة - كلية الحقوق - 2010) ص.86.

الاختيار للأفراد لتمكينهم من اتخاذ خيارات في بيئة آمنة⁽¹⁾.

التنمية لا تتحقق بدون امن لذلك لابد من توفير الاستقرار والسلم لمنع نشوب الصراعات ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

من أهم الشروط اللازمة للتنمية هو الأمن الذي يكفل الشعور بالأمان والاطمئنان

وهناك علاقة ارتباط واضحة فعلية التنمية تتطلب تامين المنشآت الحيوية كمنشآت البني

التحتية كونها مهمة لانجاز مشاريعها فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المعاصر يزيد من

تنافس الدول في المسائل المتعلقة بالتنمية كما إن تحقيق التنمية يساهم في حماية الأمن من

التهديدات الخارجية⁽²⁾. ومع ازدياد تفاعلات الأنشطة والمعاملات المتعلقة بالتنمية العابرة

للحدود أصبح عمل الأمن يمتد إلى النطاق الخارجي ويتطلب شبكة اتصالات بين المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بعمليات التنمية وخاصة في المجالات غير التقليدية للتهديدات

التي تلحق أضراراً للإنسان أو عمليات التلاعب من خلال المعاملات الخارجية التي قد تؤدي إلى دخول مواد محظورة الأمر الذي يتعارض مع متطلبات عملية التنمية¹ فالتنمية تقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي للتعامل مع قضايا الأمن.

العلاقة بين التنمية والأمن هي علاقة جدلية فالتنمية تتطلب نشاطاً آمناً لانطلاقها واستدامتها واستمرارها ومن جانب آخر يساهم الأمن بشكل مباشر في عملية التنمية بمختلف أبعاده⁽³⁾.

(1) - المكان نفساً.

(2) - عبد المنعم المشاط "الاستقرار والتنمية شرطان" المتاح على الموقع التالي:

13:24 2016/05/30 M, elwatannews.com/news details/598821.

(3) - محمد سعد أبو عمود الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2001) ص 9.

المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: مفهوم التهديدات اللاتماثلية

انتهت الحرب الباردة لينتهي معها الصراع الأيديولوجي بين معسكرين ضخمين مختلفي الاتجاه طيلة حقبة زمنية تميزت باستخدام شتى أنواع السلاح، فبعد هذه الفترة الزمنية من الدمار والخراب، حدث تغير مهم في هيكلية المخاطر الأمنية في العالم حيث انتقلت من النمط التماثلي إلى نمط لا تماثلي، هذا الأخير الذي أصبح يهدد الوحدات الدولية ويصعب عليها القيام بدورها في حفظ أمنها² من النظر عن التهديدات التقليدية، هذه التهديدات الأمنية الجديدة واللاتماثلية³ تعددت واختلفت من تهديد لآخر رغم اشتراكها في كونها غير مباشرة إلا أننا نستطيع القول أن

اختلفت أدبيات العلاقات الدولية في تحديد مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة اللاتناثلية ⁽¹⁾
 الحادثة والاعسكارية، ذلك لصعوبة تحديد المسؤولين عنها دولاً كانوا أو فواعل ضمن
 الدول أو فواعل عبر أو فوق الدول ⁽²⁾ كذلك امتداد هذه التهديدات عبر الزمن والمكان يستحيل
 صدها أو حصرها في مجال معين ⁽²⁾.

(2) - نordin مختار الخادمي "القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل" مجلة العربية للدراسات الأمنية العدد 42 2009 ص. 19.

46

كذلك تحدث روبرت كابلان R.Kaplan عن التهديدات الأمنية الجديدة في مقال له نشر في the Atlantic بعنوان « the coming Anarchy » « الفوضى القادمة » تحدث فيها عن مجموعة من التهديدات حصرها في الندرة، الجريمة، الاكتضاض السكاني، العشائرية، الأمراض... هذه التهديدات القادرة على "تفكيك النسيج الاجتماعي لكوكبنا" على حسب قوله وقد رشح أن تكون القارة الإفريقية الأكثر عرضة لهذه التهديدات كونها تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا والمتعلقة أساسا بالصراع حول الموارد⁽²⁾.

حسب روبرت كابلان أصبحت إفريقيا "هاجس المستقبل" « prémonitions of future » the

(1)- احمد فريجة لدمية فريجة "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة" مجلة دفتر السياسة والقانون (جامعة بسكرة) كلية الحقوق والعلوم السياسية العدد 14 (2016) ص.162.

(2)- صلاح بلاسكة قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة بعض المؤسسات مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة فرحات عباس - سطيف) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2012/2010) ص.50.

إن تزايد مخاطر التهديدات اللاتماثلة استقطب اهتماما كبيرا من طرف المراكز والمعاهد العالمية ذات الصلة، قسم المركز الفنلندي لدراسات الروسية والأوروبية هذه التهديدات حسب الدراسة التالية إلى خمسة أنواع:

- المخاطر الفردية « individual risks » : عرض الأفراد إلى مخاطر الجرائم والأمراض.
- المخاطر المجتمعية « community risks » : بالأوبئة والمشاكل البيئية.
- تهديدات عابرة للحدود « cross border threats » : الهجرة غير شرعية واللاجئين
- الأزمات الزاحفة « ceeping Crises » : مشكلات قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية.

الكوارث المحتملة « potencial catastrophes » : للأعاصير والمشاكل البيئية الكبرى⁽¹⁾.

لم تعني نهاية الحرب الباردة عودة الاستقرار إلى العالم، إذ أن مرور الزمن أثبت ظهور تهديدات أمنية من نوع لا تماثل لم يكن لها فعالية من قبل، أي في زمن التهديدات الأمنية التماثلية ذات الصيغة العسكرية، فتلك التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود متميزة بتحدد مصادرها وسرعة انتشارها ما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدول كالإرهاب وتدفق اللاجئين إلى دول مختلفة وتزايدت نسبة المهاجرين الغير شرعيين وكذلك تفاقم كميات المخدرات المنتجة والمستهلكة في العالم، ونجد أيضا ميول الدول المتقدمة إلى اكتساب واستعمال أسلحة الدمار الشامل، وظهور تهديدات أخرى تكنولوجية متمثلة في القرصنة المعلوماتية والإرهاب الإلكتروني الأكثر فعالية في عصرنا الحالي⁽²⁾.

(1) - المكان نفسه.

(2) - خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (الدراسات الأمنية، كلية الحقوق، 2007/2008)، ص. 147.

كل هذه التهديدات اللاتماثلية وتلك أصبحت تشكل خطرا سواء على الدول المتقدمة أو الدول الضعيفة أو بمعنى آخر تهدد أمن واستقرار العالم بأسره⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أشكال التهديدات اللاتماثلية:

كان مفهوم الأمن في السابق متعلق أساسا بالطابع العسكري التقليدي ليتغير ويتوسع ويشمل العديد من المضامين هذا التعبير ارتبط بتحول طبيعة التهديدات الأجنبية، فأصبحت تشكل مجموعة من تهديدات تقليدية وتهديدات لا تماثلية جديدة وهذه الأخيرة ذات أشكال مختلفة كثر

□□□□□□ من قبل المختصين في المجال الأمني ، وفي بحثنا هذا ارتأينا تقسيم هذه التهديدات اللاتماثلية الجديدة إلى قسمين: تهديدات لا تماثلية عسكرية وتهديدات لا تماثلية غير عسكرية.

1- التهديدات اللاتماثلية العسكرية:

الإرهاب: الإرهاب ظاهرة خطيرة في حياة المجتمعات الإنسانية فهو طريقة متدنية لبلوغ الأهداف، فليس له لا هوية ولا قيم ولا عقيدة، فالإرهاب يوجد لما تجتمع أبابه ودواعيه □□ كل مكان وزمان وبأي لغة ودين، فالظاهرة الإرهابية تمثل مشكلة مرضية للعصر⁽²⁾. فقد كشفت فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، عن تنامي الظاهرة الإرهابية في العالم، فلقد أصبحت التفاعلات الدولية تركز على قضايا مواجهة الإرهاب الظاهرة الإرهابية بشكل أولي تعتبر الظاهرة الإرهابية ظاهرة جد معقدة، من الصعب تحديد سبب واحد لما ومن الأصعب تحديد مسار□ فهي بشكل عام ظاهرة تفسر تصادم⁽³⁾.

(1)- المكان نفسه.

(2)- فصي طارق□ الإرهاب(بغداد: مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة□ 2014)□ ص.10.

(3)- عزيزو سعاد□ البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي□ مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الوادي□ العدد الثالث□ ديسمبر 2013□ ص.3.

المصالح والأهداف والإيديولوجيات فيما بين الأفراد والجماعات والدول ما يشكل خطرا على العالم ككل.

حظي مصطلح الإرهاب بقدر كبير من الاهتمام بالرغم أنه من المفاهيم الغير الثابتة وغير المستقرة. □□ مايلي بعض التعريفات الظاهرة الإرهابية⁽¹⁾:

تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة: "عد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو

المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك
□□ الارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم بشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي⁽²⁾.

تعريف الاتحاد الأوربي: "الإرهاب عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو
وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بان تغير
سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية"⁽³⁾.

تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت
بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب
بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر
البيئة أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض

أحد⁽⁴⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - سيمور هيرش □ القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 سبتمبر إلى سجن أبو غريب (بيروت: الدار العربية للعلوم □
مركز التعريب والترجمة □ 2005) □ ص.50.

(3) - نصي طارق □ مرجع سابق □ ص.21.

(4) - صالح بن فارس الزهراني □ الإرهاب والسبيل إلى هزيمته □ مجلة الأمن □ العدد الثامن والخمسون □ سبتمبر 2009 □
ص.34.

الموارد الوطنية الخطر⁽¹⁾.

إن التحدد في الإسهامات لمحاولة فهم مصطلح الإرهاب ليس إلا دليل على مدى تعقد الظاهرة
الإرهابية ولركيبتها، فمن خلال ما سبق يمكن إجمال الفكرة على أن الإرهاب عمل عنيف
وخطير وتهديد عدواني يقوم به أفراد أو جماعات ضد مستهدفين عدة سواء أشخاص أو
حكومات أو دبلوماسيات أو منظمات تنفيذا لمشروع إجرامي يخلق الرعب بين الناس ويعرض

حياتهم للخطر من جهة أو الضغط على دولة ما لتغيير سياستها الخارجية أو الداخلية ، فيشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي.

أسلحة الدمار الشامل: شهدت الحقبة الأخيرة تطورا سريعا في نوع الأسلحة المستخدمة في الحروب وفي قدرتها التدميرية، استخدمت الأسلحة الكيماوية كأول تهديد من بين تهديدات الدمار الشامل أدى إلى إصابة أعداد هائلة من المتحاربين باستخدام غاز الكلور السام وغازات أخرى سامة وفتاكة. غاز الفوسجين وغاز الخردل. ثم جاء الشكل الثاني من تلك الأسلحة المدمرة، المتمثل في السلاح النووي يشمل على انفجارات وحرارة مرتفعة وأشعة مدمرة، لتتطور إلى صناعة القنابل الذرية فزادت قوتها التدميرية بعد أول قنبلتين تمت تجربتها نكازاكي و هيروشيما التي تدمرت دورها تشوهات خلقية و سرطانات الدم. لم يتوقف البحث عن وسائل التدمير و الفتك في هذه الحدود بل تبادت لتصل إلى الحروب الجرثومية التي هي عبارة عن قذائف من كائنات جرثومية تطلق و تفجر في المناطق المراد هلاك سكانها ومن أبرز هذه الجرثومية: جرثومة الجمرة الخبيثة كل هذه الأسلحة سواء كيماوية، ذرية أو جرثومية و... شابهها، أسلحة لا تخص عدد محدود من السكان وإنما يصل مداها إلى دمار شامل قد يدمر العالم بأسره⁽²⁾.

(1)- المكان نفسه.

(2)- منيب الساكت ماضي توفيق الجعير أسلحة الدمار الشامل (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2010) ص.9.

أسلحة الدمار الشامل مثال: عن التكنولوجيا الخطيرة، سوف تنتهي... البشرية، فأهميتها وتهديدها يرتبط بالعالم، والأمن والتنمية والتلوث والأنظمة السياسية في آن واحد. ظهرت أنواع جديدة من تلك الأسلحة ذات الدمار الشامل مثل: النسخ الغير تقليدي من الباتوجينات الهندسة الوراثية والأسلحة الإشعاعية التي يمكنها القتل دون تفجير نووي، وهناك أسلحة يمكنها تقليب الطبيعة والتسبب في العواصف المدمرة والزلازل.

كل هذه الأسلحة وتلك أهم ما فيها تلك النية السيئة □ بذاء الناس فلا يمكن للعلم تحمل مسؤولية نشوء هذه الأسلحة، فلعقل البشري توجيه لهذا الإبداع لكن القرار يعود إلى أصحاب القرار السياسي ومطمحهم⁽¹⁾.

فبالأسلحة المدمرة بأشكالها تستوجب عناية ورعاية عظيمتين ولا سيما أن الآراء تضاربت حول انتشار هذه الأسلحة المدمرة بين مؤيد ومعارض لذا □□□□□ وتداولها بكافة أشكالها سواء نرية، كيميائية أو جرثومية بيولوجية، ما شكل جدلاً كبيراً بين الطرفين، فوجود معاهدات دولية □□□□ □□□□ استخدام هذا النوع من الأسلحة لم يمنع زيادة انتشاره □□ تمت لاستفادة من تطور المجال التكنولوجي، ذلك ما يشكل خطراً على المستويات البشرية المادية و البيئية □□□□ □□□□ خطورة هذه الأسلحة في تساويها مع التهديد الإرهابي فلم يعد هذين التهديدين منفصلين تماماً، لا بل أصبحا اشد ارتباطاً □□□□ □□□□⁽²⁾.

2- التهديدات اللاتماثلية الغير عسكرية:

الهجرة غير الشرعية: تعني الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية حركة انتقال فردي أو

□□□□

(1)- محمد زكي عويس □ أسلحة الدمار الشامل (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب □ 2003) □ ص.8.

(2)- تيانى وهيبه □ الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب □ مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة مولود معمري - تيزي وزو □ كلية الحقوق والعلوم السياسية □ 2014) □ ص.149.

من منطقة لأخرى بطريقة غير قانونية للهجرة، وذلك للبحث عن حال أفضل اجتماعياً □□□□□□□□□□ اقتصادياً، هروب من أسباب كثيرة منها الاقتصادية كارتفاع مستوى البطالة وسياسة المتمثلة في الحكم الديكتاتوري، وأسباب أخرى اجتماعية وذلك بارتفاع النمو الديموغرافي بشكل لا يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

تتسبب الهجرة غير الشرعية في تصور دول الشمال في نشر الفوضى وعدم الاستقرار □□

الدول المستقبلية للمهاجرين وذلك بتفاقم ظاهرة البطالة يتبين ذلك من خلال المنافسة الشديدة التي خلقها المهاجرون في أوساط المواطنين الأصليين لذلك الدولة حول مناصب العمل، وحتى بطالة المهاجرين في الدول المضيفة شكل أخطارا وتهديدات أخرى: كالجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتجارة والمخدرات، لذلك صنفت الهجرة الغير شر [1] من بين أولى التهديدات التي [2]تهدد استقرار الدول. فهي تعد مخالفة القوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، تتم نون ملاحظة حراس الحدود، فوجود المهاجر في بلد غير بلده بطريقة غير شرعية يكون خلصة نظرا لصعوبة الهجرة الشرعية لما تستوجبه من إجراءات السفر وقوانين صارمة (2) .

هناك عدة تعاريف للهجرة غير الشرعية منها:

- الهجرة غير شرعية ظاهرة عابرة للحدود أي أنها تتجاوز حدود دولة على الأقل وبطرق غير قانونية وهذا بالهجرة سرا دون وثائق رسمية أو بوثائق مزورة أو بإتباع أساليب أخرى "شبكات تهريب المهاجرين" فتخالف قانون الهجرة للدولتين أو الدول التي مسها هذه الحركة (3)

(1) - المكان نفسه.

(2) - أبصير احمد طالب [المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي] رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (جامعة الجزائر] كلية العلوم السياسية والإعلام [2010/2009] ص.83.

(3) - خديجة بنقّة [السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية] مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر - بسكرة] كلية الحقوق والعلوم السياسية [2014/2013] ص.34.

الهجرة غير شرعية في الإتحاد الأوربي تعبر عن ظواهر عدة، وخاصة الدخول الغير الشرعي « L'entrée illégale » لأفراد من العالم الثالث إلى أراضي دولة عضو في الإتحاد الأوربي باستخدام الطرق البرية، البحرية أو الجوية وهذا باستعمال وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الإجرام وتهريباً الأشخاص الهجرة الغير شرعية ظاهرة عابرة للحدود يتنقل فيها المهاجرون باستخدام طرق برية، بحرية أو جوية واستعمال وثائق مزورة

بمساعدة شبكات خارجة عن القانون متخصصة في الإجرام وتهريب الأشخاص، هذه الهجرة تتم بطرق تخالف قانون الهجرة للدولتين⁽¹⁾.

- **تجارة المخدرات:** أصبحت المخدرات مسألة تشغل العالم نظرا لما لها من خطر مدمر للأفراد والمجتمعات، فهي حالة اجتماعية مرضية تسببت في خلقها العديد من الأسباب البعض منها يتعلق بالفرد وبعض بالأسرة والبعض بالبناء الاجتماعي □□□□ □□□□ خطر هذه الظاهرة في المتعاطين للمخدرات وأثر سلوكهم على الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

مشكلة المخدرات التي تمارسها جماعات إجرامية منظمة تؤرق الأجهزة الأمنية التي لها تماس مباشر مع هذه الآفة الخطيرة، ذلك للحد من مخاطرها، حيث أصبح موضوع المخدرات أحد الملفات الأمنية التي لا يستغني عنها أي مؤتمر دولي باعتبارها مهددتا للأمن والسلم العالمي⁽²⁾.

(1)- عمر يحي احمد "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر الجزائر دراسة حالة" مجلة الإفريقية لعلوم السياسية جامعة الزعيم الأزهرى السودان العدد 29 أوت 2015 ص.15.

(2)- يوسف الخالدي وآخرون "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال" تقرير التطبيقات مملكة البحرين 2011 ص.16.

ويستمر الاتجار بالمخدرات والمشاكل المرتبطة به بالنمو في كافة أنحاء العالم وكذا مسألة تعاطيها والحصول عليها أمرا سهلا □□ أن مسالك الاتجار أصبحت أقصر وأكثر تنوعا واجتيازاً رغم تزايد الجهود المبذولة من طرف الدول والمجتمع المدني والمنظمات والأجهزة المعنية لمحاربة مشكلة المخدرات إلا أن المشكلة لا تزال تشكل خطرا على الصحة العامة البشرية وتؤثر سلبا على سلامة ورفاه المجتمعات ولاسيما فئة الشباب التي هي المحرك الأساسي للدولة بهذا تسيء إلى الأمن الوطني وسيادة الدولة وتهديدا للاستقرار

السياسي والاجتماعي والاقتصادي □□□□ لذلك تشجع الجمعية العامة كلا من لجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المختص بمكافحة المخدرات والجريمة على تكثيف جهودها في مجال الرقابة على المخدرات بالتنسيق والتعاون التنفيذي والتقني لتحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات⁽¹⁾.

القرصنة المعلوماتية والإلكترونية: تلعب شبكة الانترنت دورا كبيرا في نشر المعلومات بين الأشخاص في كل دول العالم، فبواسطة هذه الشبكة تحول العالم إلى قرية صغيرة بدأ فيها الناس بالتخلص من الحدود الجغرافية من أجل التمازج وتبادل الفكر والثقافة والتقرب أكثر من بعضهم البعض في كل أرجاء المعمورة.

عند ظهور هذه الشبكة كان استخدامها محدودا في تحقيق البحوث العلمية وخاصة بفئات معينة من المجتمع، ماعادا بالإيجاب والفائدة على الدول لكن وبعد انفجار الثورة المعلوماتية « Révolution informatique » أصبح استخدام هذه الشبكة بشكل غير محدود ومن طرف كل فئات المجتمع ليصل استعمالها إلى العمل الإجرامي المستحدث الذي لم يعد⁽²⁾

(1) - قمار فريدة □ عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات □ مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة منتوري - سنطية □ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية □ 2009) □ ص. 276.

(2) - رصاع فتحية □ الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت □ مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان □ كلية الحقوق والعلوم السياسية □ 2011/2012) □ ص. 2.

بالإمكان التحكم فيه لصعوبة التحكم في شبكة الانترنت والأصعب في ذلك هو تحديد الجرائم ومصدرها⁽¹⁾ اتسع معنى القرصنة المعلوماتية إلى نطاق أوسع فأصبح يطلق عليها بالإرهاب الإلكتروني الذي لا يقل خطرا على الإرهاب الواقعي فقد أصبح عابرا للحدود واللغة والثقافة وتميز الإرهاب الإلكتروني بطريقة العصرية التي يستخدم فيها جهاز الكمبيوتر وشبكة الانترنت بما فيها من موارد معلوماتية خاصة مع ارتباط المجتمعات العالمية فيما بينها [نظم معلوماتي تقني عبر الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال الدولية.

إن المستهدف الرئيسي للقرصنة المعلوماتية أو الإرهاب الإلكتروني هي الحكومات والمؤسسات العامة والشركات الاقتصادية الكبرى وذلك باختراق أنظمتها وشبكات المعلوماتية، وذلك من أجل تخريب البنى التحتية والأنظمة والشبكات المعلوماتية في العالم وإتلافها، فمثل هذه الجرائم الإلكترونية تتميز بسهولة استخدام السلاح الرقمي وفي نفس الوقت شدة أثره وضرره.

اعتماد الدول على وسائل الاتصال وشبكات المعلومات حافز أساسي أمام الجماعات الإرهابية أو القراصنة الإلكترونية من أجل الوصول إلى أهدافهم المتمثلة في التدمير التكنولوجي والتقني الحديثة والتي تخدم الإنسانية والتواصل العلمي والمعرفي والثقافي، وتصبح المعلومات في عصرنا عرضة للخطر من طرف هذه الجماعات الإرهابية زيادةً على استعمال الشبكة المعلوماتية في التجسس الإلكتروني والتهديد به والترويع وهي بشكل عام تستهدف تخريب البنى المعلوماتية التحتية العسكرية والسياسية والاقتصادية⁽²⁾

المطاب الثالث: أثر التهديدات اللاتماثلية على التنمية:

إن الوضع الأمني في جنوب المتوسط يدفعنا للنظر في العلاقة بين الفضاء والتهديدات من

(1)- المكان .

(2)- عبد الله بن عبد العزيز بن فهد العجلان " الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات " بحث مقدم إلى مؤتمر دولي القاهرة 2008 ص ص 7-14.

حيث طبيعتها ومصدرها وهو الوضع الذي يمس كل المستويات والبيئات الاجتماعية الاقتصادية السياسية والأمنية⁽¹⁾.

نظرا للوضع الراهن وبسبب التفكك الاجتماعي والعدالة التوزيعية فشل الدول وضعف سلطاتها أصبح الجانب التنموي هشاً مما زاد من تعقيد الأوضاع المتمثلة في ضعف وتأثيرها على مؤسسات الدولة وعدم القدرة على إدارة الحدود وكذا انخفاض كبير في

قدرات جنوب المتوسط على توفير الخدمات الأساسية كحفظ نظام الأمن والصحة والتعليم استشراء الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الاجتماعية انعدام الفرص الاقتصادية ومحدودية التعاون الإقليمي ضعف قطاعات الأمن والدفاع وسهولة اختراق الحدود الوطنية وهذه الأوضاع السائدة أدت إلى غاب الاستقرار والأمن بشكل مهدد للمنطقة مما فتح المجال أمام حريات انتقال السلع والإجرام المنظم وتفشي الجماعات الإرهابية فالأمن يعتبر شرطاً أساسياً لكل مشروع تكاملي وهو يعني البحث عن الاستقرار سواء في المجال السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

الدولة الفاشلة هي التهديد الأكبر الذي يمس الأمن والاستقرار ويعرقل مسار التنمية باعتبار هذه الدولة الفاشلة أحد الدوافع للنزاعات الداخلية والاثنية وأهم العوامل المغذية لانتشار وتزايد نشاط التهديدات اللاتماثلية⁽²⁾.

إن نقص التنمية يولد عدم الاستقرار الذي يفقد السيطرة على التهديدات اللاتماثلية فتدهور الأوضاع الأمنية سبب تحديات للتنمية والمساعدات التنموية وهو ما يفاقم وضعية المنطقة⁽³⁾ (1)- المكان نفسه.

(2)- خالد بشكيط مرجع سابق ص.7.

(3)- François Gaulme, états faillis, états fragiles : concepts gumeles d'une nouvelle réflexion(Mondiale, politique étrangère,2011/1printemps), p.21.

فتحسين الوضعية الأمنية تحتاج إلى تطبيق تسلسل مناسب وأسلوب تتساق لخلق تنمية مستدامة. الطبيعة الحساسة والمشاكل التي تواجهها أي دولة في الجانب التنموي بانخفاض مستوى دخل الفرد والدخل القومي ومحدودية المصادر الاقتصادية للدولة والسياسة الاقتصادية غير الواقعية وضعف الأمن والاستقرار وكذلك التباين الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية ونقص الخدمات العامة وانعدام المساواة وتوزيع مداخل الاقتصاد وكذا قلة التعليم وفرص التشغيل تساهم في التوترات بين أفراد المجتمع وتجعلهم

عرضة للتعاون مع الإرهاب والمنظمات الإجرامية لأسباب مالية أو راديكالية⁽¹⁾ فاستمرار نقص مستويات التنمية يؤدي إلى التمرد وتهديد أمن الدولة بحيث تجد الحكومات صعوبة في بسط سيطرتها إضافة إلى التهديد الخارجي المستمر للدولة وضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة إضافتا إلى عدم توفر المناخ الديمقراطي⁽²⁾. تعتبر هذه التهديدات احد معوقات التنمية فتؤثر عليها وعلى الاستقرار سلبا خاصة التنمية الاقتصادية وذلك بعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بل خروج رؤوس الأموال المحلية ورفع درجة المخاطر أمام المستثمرين يعكس تباطؤ عملية الإنتاج وإلحاق الأذى بالقطاع السياحي فمجموع هذه التهديدات تنقص القيمة السياسية للبلاد. إن التهديدات العابرة للحدود باختلاف أسبابها ومصادرها صعب التحكم فيها والأخطر من ذلك كونها تشكل هاجسا أمنيا حيث أصبحت حدود دول جنوب المتوسط معبرا لتدفق الهجرة الغير⁽³⁾.

(1)- المكان نفسه.

(2)- "بوشناقة" إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود" ملتقى الدولي حول: لتحديات الأمنة للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة 28/27 فيفري 2013 ص.6.

(3)- المجلس اليمني" التنمية: المفهوم - الأهداف - المعوقات" المتاح على الموقع التالي:

15:20 2016/04/20 www.ye1.org/forum/threads/51

شرعية التي تستغلها الجماعات الإجرامية لتمير المخدرات والأسلحة كذلك تسهل تنقل وإمداد الخطر الإرهابي بين الدول الإقليمية وهذا يعكس صورة الاستقرار وفقدان الأمن. إن نقص الأمن وتزايد التهديدات يحول دون تحقيق التنمية وعرقلة مسارها كون الدول تركز على إنفاق أموالها في سبيل مواجهة التهديدات بدل التوجه نحو تمويل المشاريع

التنمية التي تحقق رفاه أفرادها⁽¹⁾ وتمنعهم من الدخول في دوامة الإجرام الإرهاب وتبييض الأموال وحتى تجارة المخدرات⁽¹⁾.

(1) - المكان نفسه.

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالإطار المفاهيمي لموضوعنا⁽¹⁾ بداية بمفهوم التنمية التي تهدف بمقتضاها إلى توجيه جهود الشعوب والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على مواكبة الأمم المتقدمة بأسرع وأفضل وتيرة .

تتميز مفهوم الأمن بالغموض حيث تم حصره في وقت طويل مضى في المجال العسكري. لكن مع ظهور العولمة تمت مراجعة مفهوم الأمن إلى أبعاد جديدة تشمل كل المجالات. بروز تهديدات لاتماثلية صعب ضبط معناها الاصطلاحي والطرف المستهدف لها ومصدرها الحقيقي. فالقوة العسكرية لوحدها لم تعد تكفي لمواجهة مثل هذه التهديدات خاصة من صنف الجريمة المنظمة. الإرهاب والهجرة السرية فهي غير متعلقة بتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية ذلك لتمييزها بالشمولية والقوة حيث تعتمد على جماعات منظمة عابرة للقومية. فالعدو لم يعد محددًا أمام التهديدات اللاتماثلية التي تحقق للأمن وتهدد مسار التنمية.

الفصل الثاني
تجارب الشراكة في
المتوسط و مسار
التنمية

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية على مر العصور مشكلة عنصرا حاسما في العلاقات الدولية لتأثيرها المركزي فيما بين القارات وهي منطقة التقاء وعبور فنظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي ومدى تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على مسايرة التحديات الجديدة وإزالة الفوارق الاقتصادية، فلجأت دول حوض البحر الأبيض المتوسط بـفتية إلى إقامة علاقة تعاون بينها، وقد أصبحت هذه العلاقة تمس مختلف الجوانب التجارية العالمية والتعاون في المجال العلمي والتقني، فكان مؤتمر برشلونة المعقد سنة 1995م أول المبادرات في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورومتوسطية بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية باسم الشراكة الأورومتوسطية ساعية من خلال هذه الشراكة إلى إنشاء منطقة التبادل الحر ثم تليها اتفاقيات أخرى تمثلت في سياسة الـوار الأوروبي ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط بحكم التاريخية والجغرافية بين دول هاتين الصفتين فقمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى مبحثين من أجل فهم مساهمات الشراكة وموقوفاتها فيما يلي:

- الجانب التنموي في اتفاقيات الإتحاد من أجل المتوسط.
- عوائق التي تعرضت لها اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول: الجانب التنموي اتفاقيات الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الأول: الشراكة التنموية الأورومتوسطية

لقد جلب موضوع الشراكة الأورومتوسطية اهتمام السياسة والخبراء والباحثين لما تكتسبه من تأثير على توجهات مستقبلية للعديد من الدول المتوسطية، فنظرا للنشاط والتطورات التي يعرفها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية لما تتميز به هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية وحضارية وكثافة بشرية وخاصة الموارد الطبيعية المهمة.

هذه العودة تجسدت في تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطة سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورومتوسطية التي تتضح في بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل والتضامن⁽¹⁾.

صدر إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة 27 و 28 نوفمبر 1995 بمشاركة 25 دولة عضو من الاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة جنوب وشرق المتوسط من أجل تكوين منطقة متوسطة اقتصادية بالدرجة الأولى وذلك بالتركيز على تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وإقامة منطقة للتجارة الحرة عام 2010 من أجل شراكة اقتصادية ومالية، وخاصة زيادة وتوطيد أواصل التعاون بين الضفتين أما من

الناحية السياسية فقد استهدف⁽²⁾

(1) - صبرينة جلال "الشراكة الأورومتوسطية" منتدى اللمة الجزائرية - المتاح على الموقع التالي:

(2) - فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية" دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013)، ص ص. 159-164.

إعلان برشلونة تعزيز الديمقراطية والحوار السياسي باستمرار وكذا احترام حقوق الإنسان وكذلك دعم الجوانب الأخرى مثل التعاون في المجال السياحي، الاجتماعي، الثقافي، ودراسة مشتركة للتهديدات اللاتماثلية التي يتعرض لها المتوسط من تجارة المخدرات وهجرة غير شرعية وأيضا للتنسيق في مجال الاتصال والمعلوماتية والقطاع الصحي.

كل هذه الأهداف من خلال إعلان برشلونة تسعى لتحقيق أوضاع معيشية جيدة لمجتمعات الدول الأطراف وإزالة فجوة النمو بين الضفتين الأوروبية والمتوسطية.

لقد اعتبر إعلان برشلونة فرصة هامة من أجل النهوض باقتصاديات الدول

الأعضاء سواء كانت من الاتحاد الأوروبي أو كانت من الحوض المتوسط، فقد وضعت

إستراتيجية منظمة للقيام بشراكة ناجحة وفيما يتعلق بالمساعدات العالمية الموجهة من طرف

المفوضية الأوروبية لمساعدة الدول المتوسطية، اعتمدت المفوضية الأوروبية أداة مالية أطلقت

□□□□ 2MEDA 1MEDA التي اعتبرت أن المساعدات المالية المقدمة من خلالها كبيرة إلا أن

ضخامة عدد السكان أكبر بكثير في الضفة الجنوبية⁽¹⁾ □□□□ لما اسل□□ت الظروف سواء المحلية،

الإقليمية أو الدولية كانت هناك ضرورة لإعادة النظر في الإطار العام للشراكة الأوروبية المتوسطية

من الجانب الأوروبي حيث انتهج الاتحاد الأوروبي شكلا جديدا في مبادراته للشراكة

الأوروبية المتوسطية ألا وهي سياسة الجوار الأوروبية التي تعتبر نقلة نوعية لمشاريع الشراكة

الأوروبية المتوسطة حيث أن هذا المشروع الجديد تبناه الاتحاد الأوروبي وقدمه للدول

المجاورة له في إطار المشروع الأوروبي □□□□ للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة سنة 2004 □

فسياسة الجوار الأوروبية تخص بلدان حوض المتوسط التي دخلت في الإطار السياسي لعملية برشلونة والتي لها اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول⁽²⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - سماره □□□□ البعد الإنساني في الشراكة الأوروبية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: 1995 - 2008 مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة مولود معمري - تيزي وزو) كلية الحقوق والعلوم السياسية □ (2013) ص ص. 44-48.

وصف روما نوبرودي جيران الاتحاد الأوروبي بعرض سياسة الجوار الأوروبية كأنهم حلقة أصدقاء تشتمل شراكتهم على كل شيء ما عدا المؤسسات وقد تم تجديد الأداة المالية التي عرفت بالجوار الأوروبي التي ستحل محل برنامج ميذا في الدول الأعضاء في هذه السياسة، وخاصة دول جنوب المتوسط ماعدا الجزائر التي رفضت وأظهرت عدم اهتمامها بهذه السياسة التي لم تكن إجبارية.

اهتم هذا المشروع بالمحاور السياسية والاقتصادية وامتد على المجالات الاجتماعية والثقافية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

صرحت وأكدت (مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار لأوروبا) □□□□

فيريروفالدنر على أن سياسة الجوار الأوروبي ماهي إلا تكملة وإضافة لعملية برشلونة فهي لم تأت لحل محلها فمن خلال هذه المبادرة الجديدة قام الاتحاد الأوروبي بتقييم التقدم المنجز من طرف جيرانه ومدى التكيف مع المعايير الأوروبية فإذا كان تكيف سلبي ذلك يعني فصل الجار من صيغة الجوار أما إذا كان ايجابيا فقد يأتي بتحسين التعاون والزيادة في المساعدات المالية فهذه الشراكة تتطلع إلى ما هو أبعد من التبادل الحر⁽²⁾.

تواصل المبادرات الأوروبية تجاه دول الحوض المتوسط ليظهر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي اقترحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على الاتحاد

المتوسطي وذلك أثناء قيامه بحملته الانتخابية في خطاب له في تولون في 27 فيفري 2007 حيث صرح بأن الحوار الأورومتوسطي الذي انطلق في برشلونة عام 1995م قد فشل في الوصول لأهدافه، وعلى حسب قول الرئيس الفرنسي أن هذا الفشل كان محتملا لأن أولوية أوروبا كانت في الشرق حيث قال في خطابه: "انه بإدارة الظهر للمتوسط، فان أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران الظهر إلى (3)".

(1) - المكان نفسه.

(2) - سمارة فيصل مرجع سابق ص ص 49-50.

(3) - جريدة حمزاوي، مرجع سابق، ص ص 119-12.

الماضي بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما لأن مستقبل أوروبا في الجنوب" قام نيكولا ساركوزي بزيارة عدد من عواصم الدول المتوسطية ناقلا معه العلاقة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى مرحلة جديدة يكون فيها لحوض الأبيض المتوسط منطقة للتعاون والتكامل الاقتصادي بأكثر حركية وتقسيم ثمار هذه الشراكة بين الدول الأعضاء (1).

□□□ الرئيس الفرنسي فكرة هذا الاتحاد من أجل المتوسط بعد تفحصه لمسار برشلونة الذي سماه بالفاشل وذلك بسبب الاختلاف بين الوحدة الاندماجية لدول الاتحاد الأوروبي وتناظر دول الجنوب في المصالح والأسواق واضطراب الأوضاع فيها كذلك موقفه المعارض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره إن تركيا ليست أوروبية بل دولة أسيوية صغرى فقام بالهاء تركيا بعضويتها في الاتحاد الأوروبي فيعود نيكولا ساركوزي □□ خطاب له ليؤكد أن الاتحاد من أجل المتوسط لم يأت□ ليحل محل عملية برشلونة، إنما جاء محفزا ودافعا لها للسير بوتيرة أسرع للانتقال من مستوى إجراء وإبرام اتفاقيات للشراكة المتوسطة إلى مستوى لتجسيد وتطبيق تلك المبادرات وجعل المتوسط مختبرا لتطوير التنمية المشتركة، وبناء السلام والاستقرار والأمن في منطقة المتوسط وانجاز علاقة أكثر عدالة بين بلدان الاتحاد الأوروبي□□

التنمية

والشركاء المتوسطيين فهذا التطور الحاصل في المبادرة المطروحة من قبل ساركوزي جاء كنتيجة للضغط الذي مارسه كل من ممثلي للمفوضية الأوروبية، إيطاليا، إسبانيا، وخاصة ألمانيا، حيث أن المغزى الحقيقي لهذا العرض الفرنسي هو إعادة البلاد إلى المشهد العالمي كفاعل دولي قوي بعد تراجع مكانتها في المتوسط وحضور المنافسة الأمريكية نظرا لعودة الاهتمام بهذه المنطقة الإستراتيجية، لكن ما حدث هو أن المفوضية الأوروبية (2)

(1) - المكان نفسه.

(2) - رشيد بدوي "الاتحاد من أجل المتوسط: نهاية لمسلسل برشلونة" www.moheet.com 2016/09/22 08:49. لإعلام عربية المتاح على الموقع التالي:

www.moheet.com 2016/09/22 08:49.

قامت بتحجيم الطموح الفرنسي إلى مجرد تكميل وتحديث لعملية برشلونة.

المطلب الثاني: خلفيات المشاريع التنموية الأورومتوسطية:

في الحقيقة اختلفت الآراء حول المغزى الحقيقي من الشراكة الأورومتوسطية بين من يرى أنها شراكة ذات مصلحة متوسطة شاملة، ومن يرى أنها شراكة تلبي حاجيات الضفة الشمالية للمتوسط بنسبة أكثر بكثير مما ستفيده الضفة الجنوبية لذلك نتناول في هذا المطلب الدوافع الحقيقية للمشاريع التنموية الأورومتوسطية، فكل جهة من جهتي المتوسط خلفيات غير معلنة www.moheet.com (1). يسعى الشركاء الأوروبيون من خلال فكرة الشراكة الأورومتوسطية لتجسيد

محاولات الاتحاد الأوروبي الهيمنة على منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا للأهمية

الإستراتيجية للمنطقة وكونها مطمعا لمختلف القوى الكبرى الساعية للاستفادة من خيراتها لكن الاتحاد الأوروبي أراد أن تكون تلك الهيمنة تحت مظلة التعاون مع الضفة الجنوبية والشرقية

للمتوسط فيما بينهم اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا وخاصة توسيع الاتحاد الأوروبي لنطاق تسويق
كذلك محاولة الاتحاد الأوروبي لعب دور إقليمي أكبر.

خاصة بعد التحولات في موازين القوى وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على
الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا، فتوجه دول الضفة الشمالية اهتمامها نحو الضفة الجنوبية
لحفاظ على مكانتها في المتوسط ووقف المد الأمريكي، فهذا الأخير بدأ دوره في التزايد من
خلال طرحه لمشروع شرق أوسط⁽¹⁾ فالمجال الاقتصادي أكثر المجالات التي قام عليها التنافس
الفرنسي- الأمريكي في منطقة الحوض المتوسط⁽²⁾ كونها سوق ومورد اقتصادي هام ومجاور
لأوروبا فدخل الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾

(1)- ابو عمود محمد س عد "التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري" مجلة السياسة الدولية العدد 124 افريل
1996 ص 71 - 86.

(2)- هويدي عبد الجليل مرجع سابق ص ص 44-45.

النطاق الاقتصادي والحيوي المتوسطي لأوروبا واهتمامها بالمنطقة على ضوء ظهور الثروات
النفطية في الدول المغاربة ولد تصادم بين المستثمرين الأوروبيين من جهة والأمريكيين من
جهة أخرى وخاصة على السوق الاستثمارية والاستهلاكية الكبيرة تضمن مصالح الأوروبيين
والأمريكيين على حد سواء⁽¹⁾.

كذلك مسألة الأمن في المتوسط أصبحت تهم فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات
المتحدة الأمريكية التي دخلت تنافسا إقليميا على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي مع دول
الاتحاد الأوروبي حيث تجلى ذلك من خلال مشروع الشرق الأوسطي ومبادرة ايزنستات
الشراكة مع دول المغرب العربي فتزداد حدة التنافس مع زيادة الدور الأمني والاقتصادي
لأمريكا في المنطقة. فنستطيع القول إن القوة الأمريكية من بين اقوي الخلفيات وراء الحرس
الأوروبي للحفاظ على الشراكة الاورومتوسطية كذلك ظهور القوة الاقتصادية الصينية في

التنمية

المتوسط التي أصبحت تغزو الأسواق المغربية بشكل كبير ما يهدد الاقتصاديات الأوروبية ويضيق المجال أمام تسويق المنتجات الأوروبية في الضفة الجنوبية للأبيض المتوسط⁽²⁾. نقطة أخرى رئيسية عمل الاتحاد الأوروبي على تحقيقها وهي ضمان أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي ومواجهة عدد من الجماعات الإسلامية معتبرة أنها تمثل تهديدا لها فالاتحاد الأوروبي أصبح على يقين أن أمنه يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية كما أضحت ظاهرة⁽³⁾.

(1) - Amina Hizia Bougherara, conception de la mise en œuvre stratégique (NAQD, N12, printemps-été 1999), pp,9-10.

(2) - ناجي عبد النور، "الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في المغرب العربي"، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2008، ص.118.

(3) - المفوضية الأوروبية "مراجعة السياسة الأوروبية للجوار" تقرير مشترك موجه للبرلمان و المجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق 2015 ص.3.

الهجرة السرية الأشخاص من الضفة الجنوبية نحو الشمال مشكلا عويصا حاول الاتحاد الأوروبي التخلص منه قدر المستطاع والتحطم فيه وذلك عبر إحداث التنمية والازدهار داخل الدول العربية المتوسطية للتخفيف من حدة البطالة وعدم لجوء شبابها إلى الهجرة نحو الشمال أما شركاء الضفة الجنوبية للمتوسط فيطمحون من خلال الشراكة الأورومتوسطية إلى اغتنام الفرصة بالاندماج ضمن فضاء إقليمي أورومتوسطي واعتباره نقطة عبور نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي فدول جنوب وشرق حوض المتوسط ترى أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية دفعة جديدة لعجلة التنمية والعولمة⁽¹⁾.

قامت أولا بإجراء إصلاحات هيكلية اقتصادية من أجل

تحرير اقتصادها ووقف تدخل الدولة وتحرير التجارة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي

لاستقبال تدفق رؤوس الأموال من طرف دول الاتحاد الأوروبي ما يدعم اقتصادياتها.

ركزت دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط

□□□ □□□ التكنولوجيا إليها باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والرفع من الأداء

الاقتصادي كذلك نقطة أخرى من شأنها أن تكون خلفية دافعة لدول الجنوب من أجل الدخول في

الشراكة⁽²⁾ التنموية الأورومتوسطية، وهي منافسة دول أوروبا الشرقية فهذه الأخيرة تحاول

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكسب مكان لها ضمن الخلطة السياسية والاقتصادية

الأورو□□□□ كانت دول الضفة الجنوبية متخوفة من تحول⁽³⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - بن سونة العجال □ اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (

جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص.38.

(3) - احمد علو، "الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسة" □ مجلة الجيش، العدد 313 □ المتاح على الموقع التالي:

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content 2016/07/15 □ 13:49.

اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية ما دفعها إلى إعادة النظر في علاقتها مع الاتحاد

الأورو□□ كل هذه الخلفيات كانت الدافع الأساسي وراء تفعيل الشراكة الأورومتوسطية أملا

من كل طرف أن يحقق أهدافه □ بإقدام الاتحاد الأوروبي على هذا الطرح لم يكن بالصدفة لا بل

كان ابتغاء □□□□□ مصالحه وأمنه، وتقليل للمخاطر المنبثقة من جنوب المتوسط، بإرادته في

إبعاد المخاطر عنه أكثر من إرادته في إنتاج التعاون الثنائي، فأكثر العلاقات الأورومتوسطية

كانت ذات بعد مصلحي للاتحاد الأوروبي، مقابل جزء صغير تحلم بتحقيقه دول الضفة الجنوبية

أمام صعوبة مواكبة الدول المتقدمة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مضمون اتفاقيات مـ روع الإتحاد من أجل المتوسط

ظهر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لتدارك النقائص التي كان منها مسار برشلونة الذي أسس من أجل وضع منطقة للتبادل الحر في المتوسط امتدت من تركيا إلى المغرب وتشمل إسرائيل

تمحورت أهداف الإتحاد من أجل المتوسط حول تحقيق السلام والاستقرار والنمو وخلق مجالات التحوار مع الدول المتوسطية من أجل التنسيق السياسي لتقريب وجهات النظر وكذلك التنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب والهجرة السرية ومقاومة الجرائم المنظمة⁽²⁾.

ركز مشروع الإتحاد من أجل المتوسط على تحقيق سلة مشاريع إقليمية رئيسية □□□□□□ التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث قامت المفوضية الأوروبية □□ 2008 مشاريع⁽³⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - عبد القادر رزيق المخادمي □ الإتحاد من أجل المتوسط... الإبعاد والافاق (الجزائر: نيوان المطبوعات الجامعية، 2009) □ ص. 56.

(3) - احمد مختار الجمال، قضايا الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته و تطوراته و مستقبله □ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية □ 2008)، ص. 51.

عملية تهدف إلى إزالة مصادر التلوث في الحوض المتوسط وإنشاء طرق بحرية و برية لتحسين تدفق التجارة بين ضفتي المتوسط كذلك تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية مرتبطة بالاحتباس الحراري و طرح المخطط الشمسي أو مشروع استخراج الكهرباء و تزويد دول أوروبا □□ عبر محولات الطاقة الشمسية المركزة في دول الضفة الجنوبية والاهتمام بجانب التعليم العالي والبحث العلمي حيث تم تطوير جامعة متوسطة في سلوفينيا □□□□□□ إلى مبادرة تطوير. المؤسسات الاقتصادية والشركات الصغيرة والمتوسطة فيتم تمويل

الاتحاد من أجل المتوسط من مصادر مختلفة منها: القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة ودول أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار.

[قوم الاتحاد من أجل المتوسط على نحو استباقي بجمع

المشاريع الإقليمية والشبه إقليمية أو العبر وطنية باختلاف حجم ونطاق هذه المشاريع والتي يمكن اقتراحها من قبل السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمؤسسات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فبعد فحص وتقييم الطلبات المقدمة تو، □□

الأمانة العامة بمشاريع معينة □□ اتحاد من أجل المتوسط⁽¹⁾ لكن القرار النهائي يتم اتخاذه في

اجتماعات كبار المسؤولين من الدول الأعضاء بعد حصول أي مشروع على موافقة الاتحاد من أجل المتوسط تسعى أمانة الاتحاد إلى تسهيل الترويج له خاصة فيما يخص تمويل المشروع بمساعدة منفعذي المشروع لينتظر من الأمانة العامة مرة أخرى الاتصال والتفاوض مع البنوك والمؤسسات المالية وتقديم العون لازالة العقبات □ وبعد إتمام الترتيبات المالية وإطلاق المشروع تواصل الأمانة العامة متابعة تنفيذ المشروع والحرص على توفير المعايير المطلوبة للحصول على تأييد وحفاظ الاتحاد من أجل المتوسط على هذا⁽²⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - المفوضية الأوروبية "الاتحاد من أجل المتوسط" المتاح على الموقع التالي:

<http://enpi-info.eu/medportal/content> 2016/7/10 □ 44 14.

المشروع.

مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مشروع معقد فيه تكون الأخطار على نفس الدرجة من الفرص فالنجاح في التعامل مع المواضيع المطروحة في المرحلة التأسيسية سيرهن فرصه

المستقبلية⁽¹⁾. رغم إطلاق الإتحاد الأوروبي تلك المشاريع ذات العلاقة بالبيئة والطاقات النظيفة في الحوض المتوسط، والتي سعت لتزويد أوروبا بالكهرباء عبر محولات الطاقة الشمسية المركزة في دول الضفة الجنوبية إلا أن الإتحاد من أجل المتوسط تعثر بمجموعة من المشاكل لعل أهمها تواجد إسرائيل الذي رفضه عدد من الدول العربية هذه الأخيرة كانت تسعى إلى الحصول على مكاسب من الإتحاد الأوروبي مقابل قبول مشروط وخروج مشرف من المأزق، فالحل الوحيد أمامها كان القبول بتواجد إسرائيل من جهة مقابل مشاركة جامعة الدول العربية في كل المؤتمرات بصفة ملاحظ⁽²⁾ ففترى دول الإتحاد الأوروبي أن الهدف من الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال الإتحاد من أجل المتوسط ذو أهداف اقتصادية بالأساس مرتكزة على مشاريع اقتصادية ومبادلات تجارية. أما الدول المتوسطية فتفضل شراكة أوروبية قبل كل شيء من أجل التمكن من لعب دور قوي في المنطقة والحصول على مكاسب أكبر من الدول الغنية في الإتحاد الأوروبي⁽³⁾.

(1)- المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط "المتوسطي 2010"، الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط (2010): دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2011، ص. 61.

(2)- "الاتحاد من أجل المتوسط... فن لمسار برشلونة أم إخراج من غرفة الانعاش" مجلة المستقبل، العدد 3000: 2008، ص 15.

(3)- محمد يوسف "الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي" في: الإدارة، العدد 03: 2000، ص. 106.

المبحث الثاني: عوائق اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية و أثرها على التجارب التنموية في جنوب المتوسط

المطلب الأول: تقييم مشاريع الشراكة الاورومتوسطية

نتعرض في هذا المطلب إلى أهم الصعوبات التي من شأنها إعاقة التعاون والشراكة الأوروبيةمتوسطية، فرغم وجود جانب ايجابي من هذه الشراكة في مختلف المجالات إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر سلبا على تفعيل الأهداف المشتركة المرجوة من أطراف هذه الشراكة نلخصها فيما يلي:

- بقاء فكرة الشراكة الأوروبيةمتوسطية في دائرة الغموض بسبب بروز مع ظهور متغيرات دولية جديدة وكذلك تعدد المبادرات المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي وتعدد حركاتها على المستويات والاتجاهات، فهذا لا يبين عمق و ثراء الفكرة بل يزيد من غموضها، ويبعث الشك والريبة نتيجة فكرة الاستعمار والتي تظهر تأثيراتها في مسائل التبعية السياسية والاقتصادية فدول الضفة الجنوبية تبدي تخوفا من قدوم استثمار اقتصادي أوروبي نحو الجنوب لكن في نفس الوقت يجب عليها الدخول في مثل هذه التكتلات لتجد لها مكانا في عالم العولمة الاقتصادية⁽¹⁾

- ظهور المشروع المتوسطي في مرحلة كانت قمة الصعود بالنسبة للدول الأوروبية مع ظهور ظل تكتل سمي بالاتحاد الأوروبي ودرجة تدني بالنسبة لدول جنوب المتوسط فدرجة الاختلاف في تحقيق المشاريع ساعد على فقدان التوازن في العلاقة بين الطرفين⁽²⁾.

(1)- علاوي محمد لحسن " اتفاقيات الشراكة الاوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية " مجلة الواحات للبحوث و الدراسات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ورقلة العدد 16 2012 ص ص 139 - 165.

(2) - نصير عرباوي " مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية " مجلة العلوم الاجتماعية، سبتمبر 2013 ص ص. 292-294.

- طغيان طابع المصلحة من الجانب الأوروبي في الشراكة محاولة من الاتحاد الأوروبي احتواء الظواهر الاجتماعية السلبية في دول جنوب المتوسط مثل العنف والهجرة إضافة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في توسيع أسواقها وتصدير فائض إنتاجها نحو الجنوب وتقوم دول الاتحاد بكل هذه الجهود في السعي إلى حوار مشترك مع دول الجنوب الذي لا يصدر نحو الشمال سوى التطرف، الهجرة غير الشرعية والإرهاب، فبادرت دول الاتحاد الأوروبي بالإستراتيجية النافذة التي ظاهرها التعاون والشراكة ونيتها الحقيقية احتواء الدول الأعضاء للصفة الجنوبية⁽¹⁾. تحمل دول الاتحاد الأوروبي القسط الأكبر من مسؤولية تحويل حوض للبحر الأبيض المتوسط إلى منطقة رخاء واستقرار باعتباره المبادر الأول لطرح مشروع الشراكة، وكونه قوة اقتصادية لكن ذلك لا يعني عدم مسؤولية دول الضفة الجنوبية نحو شعوبها هنا ظهرت لنا أكبر المعوقات التي تعرضت لها الوحدة الأوروبية خاصة ومسار الشراكة الأوروبية المتوسطية عامة، نذكر منها: - الاختلاف في اتجاه التوسع فهناك طرف يريد التوسع نحو الشرق بشكل أفقي وطرف آخر بصر على التوسع عموديا نحو الجنوب والغرب. - الاختلاف حول درجة التكامل: فهناك من يريد تعميق علاقة الشراكة إلى درجة الاندماج والتكامل والوحدة وتطوير السياسة العبر وطنية عكس آخرين يدعون إلى الحفاظ على الطابع الوطني القومي للوحدة الأوروبية والتركيز فقط على الوحدة الاقتصادية مقابل التنسيق السياسي⁽²⁾. - الصراع بين الديغولية والأطلنطية: هناك من يؤيد التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مخالفة سياساتها وتجنب مشاريع تنافس مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية أما آخرون فيطالبون بضرورة فك الارتباط عن التحالف الأمريكي وبناء أوروبي ذات استقلال سياسي واقتصادي

(3)

(1) - المكان نفسه.

(2) - يوسف العاصي الطويل « أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب » (مصر: صوت القلم العربي « الطبعة الثانية » 2010) ص. 193.

(3) - سماره « » مرجع سابق ص. 169.

وعسكري.

- ظهور نوع من الصراع بين فرنسا وألمانيا على القيادة والزعامة على التوجهات المتعاكسة.

- موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي يعد كملف يعيق جهود الطرفين

لتعميق هذه الشراكة الأورومتوسطية إذ أن هذه الأخيرة تكون على حساب تطبيع العلاقات مع

إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأراضي العربية

الأخرى المحتلة، فيجب على الطرف الأوروبي توضيح موقفه من « الصراع بين الطرفين »⁽¹⁾.

- الطابع المعياري القيمي للقوة الأوروبية فالاتحاد الأوروبي « » مع بنفسه المعايير ويحدد القيم

والسلوكيات وفق 5 مبادئ « » التعاون والأمن المتمثلة في السلام والديمقراطية، حقوق

الإنسان، سيادة القانون، الحرية ما يحول دون إشراك دول الجنوب في وضع أسس وقواعد

مشتركة للحوار والسلوكيات السياسية والاجتماعية إضافة إلى انضمام دول أوربا الشرقية إلى

الاتحاد الأوروبي الذي ينقص من تدفق المساعدات والقروض التي يقدمها الاتحاد الأوروبي « »

للطرف الجنوبي من المتوسط تظهر لنا الشراكة الأورومتوسطية العديد من المعوقات

والصعوبات التي تسبب اضطرابات تؤثر بشكل سلبي على عملية الشراكة بكامل مجالاتها ما

يؤدي إلى انهيار أشكال التعاون بين ضفتي المتوسط، الأمر الذي يدفع بالدول الأعضاء في هذه

الشراكة إلى تحسين الأداء العام وذلك ليتحقق الأمن خلال تخلص كل طرف من الأنانية الزائدة

في المصلحة الذاتية على حساب الآخر « فكل الاتفاقيات السابقة تعبر عن مصالح الطرف

الأوروبي ما يتعارض مع مصالح الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ولعل الحل الوحيد أمام

هاتين الضفتين [1] وإشراك الطرف الأوروبي [2] لدول الجنوب المتوسطي في صنع الاتفاقيات بصيغة توافقية وبطريقة الرضا (2)

1- المكان نفسه.

2- سامي سوف [3] الشراكة الأوروبية المتوسطية [4] المتاح على الموقع التالي:

Nabdalg.7olm.org/t1412-topic 15 15.2016/05/11

الشامل لكل الأطراف دون أن ننسى ضرورة اتحاد دول الضفة الجنوبية لإضفاء نوع من القوة في هذه العلاقة التشاركية تعرضت تجربة الشراكة الأوروبية المتوسطية وما زالت تتعرض لعراقيل عديدة تفقد الطريق أمام إتمام الأهداف المعلنة لهذه الشراكة منذ انعقاد مؤتمر برشلونة 1995 إلى غاية الطرح الفرنسي [5] الاتحاد من أجل المتوسط فهذا الأخير حاول جاهدا إعادة تنشيط البعد الأساسي والحيوي لفرنسا وأوروبا [6] (1).

فقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال الاتحاد من أجل المتوسط إلى محاولة إشراك وجمع دول الحوض المتوسط في السياسة الجوارية الأوروبية ذلك لاستكمال تجربة الشراكة من جهة وإصلاح الأوضاع الداخلية لهذه الدول من جهة أخرى وأخذ نصيب لها في السوق الأوروبية [7] لكن بشرط أن تحترم الدول المشاركة في برنامج الاتحاد القيم السياسية محاولة بذلك إعادة بناء العلاقات الأوروبية المتوسطية وبما أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط جاء كمنجد لدول الاتحاد الأوروبي [8] (2) عندما فشلت اتفاقيات الشراكة في ظل مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي [9] ووصولها إلى الحائط المسدود بعد توقف عملية البناء الأوروبي وشعور فرنسا بمسؤولية إيجاد مخرج من حالة الشلل لكن هذه محاولة جديدة تخفق في سد الفجوة العميقة بين ضفتي المتوسط [10] مستوى التنمية وكذلك الفشل في تعزيز حقوق الإنسان وفرض احترام القانون في بلدان

الضفة الجنوبية (3).

(1)- غراب رزيقة، سجار نادية، "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ملتقى دولي (جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر 2006) ص.35.

(2)- عبد الله تركماني "العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأورومتوسطية وابعادها واستلقتها)", المتاح على الموقع Hem.bredband.net/dccls2/s202.htm 2016/05/20 12:49.

(3)- نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي - الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (المركز الجامعي أكليل محند ولحاج - بويرة، 2010)، ص.26.

ان التهديدات اللاتماثلية من إرهاب وجريمة منظمة والهجرة الغير شرعية العابرة للحدود الجغرافية قد جعلت المتوسط منطقة اضطراب وتوتر لعجز الشراكة الاورومتوسطية في تسوية النزاعات المتوسطية التي باتت تهدد أمن واستقرار الحوض المتوسط وتركيز الاتحاد الأوروبي من خلال الاتحاد من أجل المتوسط على الحد من المخاطر الآتية من الجنوب نحو أوروبا والاستفادة من الموارد الأولية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية⁽¹⁾. إن ما كان وراء فشل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو نفسه

ماكان وراء فشل مشاريع الشراكة السابقة والقضية الفلسطينية وأزمات أخرى معقدة يصعب فهمها: الأزمات السورية والتوترات السياسية في ليبيا وأزمات منطقة الساحل مثل: ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وكذا ملف الصحراء الغربية، فمنطقة الحوض المتوسط أصبحت نقطة جد حساسة زيادة على تنامي قوى منافسة جديدة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها لمصالح القوى التقليدية الرئيسية في المنطقة⁽²⁾.

وأكثر مايعاب في الشراكة الأورومتوسطية عامة ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط خاصة هو أنانية الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مقابل دول الضفة

الجنوبية بشكل منفرد واستعمالها كدرع واق يحمي الضفة الشمالية من التهديدات اللاتماثلية الآتية من الجنوب والتي تهدد الأمن الأوروبي⁽³⁾ وبالمقابل لاشيء فعلي أو ملموس من تلك الشراكة المعلنة من تنمية ونقل للتكنولوجيا

(1) - المكان نفسه.

(2) - جعفر عدالة " تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي " مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2010/12/19، ص.6.

(3) - ساعو حورية " البعد الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية " مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ص.6، شلف،

www.maspolitiques.com 29/ 04/ 2015 59 09.

والاستثمار والحركة الحرة لرؤوس الأموال ففي الحقيقة أن مصدر إحباط هذه الشراكة هو اختلاف الصفتين في الأهداف فكانت الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي في زيادة التوسع على المستوى العربي ومحاولة لتقدير القدرات العسكرية للدول المتوسطية وكذلك محاولة تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال إرساء تعاون أمني على أساس الشفافية أما عن أهداف دول الضفة الجنوبية للمتوسط القيام بالإصلاحات الاقتصادية داخل هذه الدول من أجل الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة مع ظهور أوروبا الشرقية كمنافس في الحوض المتوسط، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا⁽¹⁾. من خلال ما سبق إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط فاشل

مثله مثل مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي سبقته.

نظرا لتعكس المصالح والسياسات رقلة المشاريع والانجازات

الاقتصادية والبيئية المنجزة وتزامن هذه الاتفاقيات مع توتر الأوضاع في الضفة الجنوبية

□□□ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والاعتراض التركي على هذه المبادرة معتبرتا أن الاتحاد الأوروبي يقوم بهذه المبادرة لأبعاد تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽²⁾

المطلب الثاني □□: انعكاسات التباين الاقتصادي بين صفتي المتوسط على تجارب التنمية

كما هو معروف عن الشراكة تركز على مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات والذي تقوم⁽³⁾

(1) - المكان نفسه

(2) - هويدي عبد الجليل □ انعكاسات الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر □ مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة محمد خيضر - بسكرة □ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير □ 2013/2012) □ ص. 45.

(3) - □ □ □ □ □ □ مرجع سابق.

عليه السياسة المتوسطية الجديدة لإتحاد الأوروبي، ولكن الإشكال الموجود في يومنا هذا هو قيام شراكة أوروبية متوسطة بين صفتين مختلفتين تمام الاختلاف صفة دولها متقدمة ونامية و صفة دولها □□□□□□□□□□. يتبين لنا ذلك الاختلاف في مستوى النمو والتنمية حيث يتزايد هذا التباين مع مرور الوقت⁽¹⁾.

يظهر لنا المستوى الاقتصادي فروقا وتفاوتات عديدة بين دول الشمال للبحر الأبيض المتوسط ودول جنوبه إضافة إلى اختلافات أخرى ساهمت في زيادة الفجوة بين صفتي المتوسط ونذكرها في نقاط:

على المستوى السياسي يتمثل الإتحاد الأوروبي ثاني قوة عالمية من حيث دوره الدولي والإقليمي في حين تكون دول الضفة الجنوبية للمتوسط في حالة ركود وتخلف. عدم التوازن في القدرات التفاوضية لدى طرفي الشراكة الأوروبية متوسطة إضافة إلى ضعف التحضيرات المنفردة لدول الجنوب المتوسطي مقابل تحضير جماعي

وتقني مدروس يتميز به الإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

وجود اختلاف كبير وشاسع في مستوى التنمية بين الضفتين ما يصعب على دول الجنوب المتوسطي بلوغ مستوى المنافسة اتفاقيات ذات اقتصاديات تقليدية الجنوب مبنية على أساس الزراعة والموارد الأولية مقابل اقتصاديات متنوعة ذات كثافة تكنولوجية. تباين أوزان الشركاء اقتصاديا، واختلاف مستويات النمو، والإنتاج والدخل والرفاهية بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط⁽³⁾.

(1) - المكان نفسه.

(2) - مريم البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغربية مذكورة لنيل شهادة الماجستير () أبو بكر بلفايد - تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية (2010/2011) ص.139.

(3) - عبد اللطيف بوروي "العلاقات الأوروبية- المغربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة" محاضرة في جامعة قسنطينة كلية العلوم السياسية 2010 9:27.

أما فيما يخص مجال التجارة هو الآخر يظهر لنا مجموعة من الفروقات نذكرها في نقاط: التطور متفاوت حيث يقوم الطرف الأوروبي بتصدير منتجات مصنعة، ورغم أن بعض الدول المتوسطية هي الأخرى تصدر مثل هذه المنتجات إلا أنها بمستوى ضعيف نسبيا فهي تركز أكثر على تصدير المحروقات والمعادن الخام كذلك التخصص الواضح والمختلف للمجموعتين إذ تخصص المجموعة الجنوبية وسط بالمنتجات الزراعية عكس الدول الأوروبية التي تخصص في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا واختلاف نسبة المساهمة في التجارة العالمية والتجارة الأوروبية⁽¹⁾.

تعيش دول الإتحاد الأوروبي فترة إعادة بناء في حين تعاني دول الجنوب من مرحلة التفكك والانجذاب إلى الخارج وباتجاهات مختلفة والإتحاد الأوروبي يقوم

حاليا ببلورة جداول أعمال جديدة وخاصة في مجال الاستثمار ما لا نجده في دول المتوسط لغياب الحد الأدنى من التوافق العربي الفعلي والفعال فغالبا ما يوصف الجنوب المتوسطي بالملاعب لكل من يبحث عن دور عالمي ولربما يكون السبب وراء الاتحاد بين دول الإتحاد الأوروبي هو تشاركها في ورشة تفكير عكس ما تعيشه الدول المتوسطية فهي تعاني من التشتت وعدم التلاحم فيما بينها⁽²⁾. من الصعب الدخول في تجمعات قومية إقليمية دون وجود اختلافات فيما بين الدول المتجمعة وذلك من حيث ترتيب أولويات بالرغم من الاشتراك في المصالح ذلك ما نلاحظه فيما بين الدول الأوروبية المشكلة للـ ١١ الشمالية للشراكة الأوروبية المتوسطية يظهر لنا جلليا التنافس

(1) - إبراهيم بوجلخة: دراسة تحليلية و ١١١١١١١١ لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية - دراسة ١١١١١١١١ لمجموعة من المتغيرات الكلية: مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠١٢/٢٠١٣) ص. ١٤٣.

(2) - نجاح منصري: اثر اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة العربية البينية: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (١١١١١١١١ محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠١٤ - ٢٠١٥) ص. ٣٠.

الفرنسي - الألماني حيث إن سعي فرنسا لبناء كتل أوروبية متوسطي في الحقيقة هو محاولة منها لبناء نفوذ سياسي واقتصادي قوي داخل الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا الأمر الذي واجهته ألمانيا فبعد توحد شطريها أصبحت قوة صناعية لا يستهان بها متجاوزة بذلك فرنسا التي أبدت قلقها وزادت من حدة التنافس والدليل على ذلك الخلاف الأوروبي بين الجانب الفرنسي الذي يطالب بالحفاظ على سعر مناسب له لمواجهة الدولار واللين لزيادة الصادرات في السوق العالمية الجانب الألماني الذي يصر على عدم التدخل في السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي⁽¹⁾. إن هذا التنافس الفرنسي الألماني يعرقل التعاون الأمني بين صفتي المتوسط حيث إن فرنسا ترى ضرورة الحفاظ على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

كطريقة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الذي يشكل خطرا في الازدواجية مع مشاريع الاتحاد الأوروبي للشراكة الأوروبية متوسطة خاصة وأنه تهديد لوضع فرنسا كونها أكبر شريك تجاري مع دول شمال إفريقيا ⁽¹⁾ ترى أنه من الأفضل استيعاب دول الضفة الجنوبية التي قبلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية عوضا من تضييع ⁽²⁾ الأموال و الجهود في جنوب المتوسط الذي لم يقبل بالإصلاحات على أساس المعايير الأوروبية لكثير من الدول الأوروبية ترحب بالشراكة مع دول الجنوب لكن ترفض إمكانية الدخول معها في اتحاد على غرار الاتحاد الأوروبي نظرا للفجوة الاقتصادية الكبيرة بين الشمال ⁽³⁾

(1)- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة فرحات عباس) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (2014/2013) ص.200.

(2)- احمد طاهر، "الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقه" ريف لأزمينية العدد 12 السنة ديسمبر 2007 ص.12.

(3)- فتح الله، المشروع المغربي و الشراكة الأوروبية متوسطة (المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع 1997) ص.13.

والجنوب الاختلاف في تحديد مصدر التهديد الأمني الأوروبي حيث إن دول وسط وشمال أوروبا تتسببها ⁽¹⁾ إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفييتي بينما تتسبب دول غرب وجنوب القارة الأوروبية هذا التهديد أساسا إلى الضفة الجنوبية فالرهانات الحقيقية لدول الضفة الشمالية على تجسيد الأولويات المصلحية على حساب مصالح دول الضفة الجنوبية .

لدى الاتحاد الأوروبي تحديات أخرى إضافة إلى تلك التي تم ذكرها مثل

التحديات البيئية فيما يخص ما تفرزه المصانع الأوروبية من تلوثات تؤثر على حوض المتوسط وتشكل خطرا كبيرا على الثروات البحرية وكذا التلوث الجوي الذي يهدد طبقة الأوزون وتزايد

الاحتباس الحراري⁽²⁾. للصفة الجنوبية شكل آخر من التحديات التي تجاوزت دول الضفة الشمالية فهذه التحديات تشكل قاعدة لتطور أو تخلف الدولة من بينها تحدي الدولة الفاشلة وهشاشة الأنظمة السياسية التي تسببت في عجز الدول المتوسطية على توفير الأمن وإدارة عملية التنمية هذا العجز يؤدي إلى الهجرة نحو الشمال أو خلق جماعات إرهابية وقدرة الدول على التصدي لها هذا يرجع إلى الفارق الجوهري في قوة استمرارية الدولة والعمق التاريخي لها ما يحتم على المنظومة الدولية القائمة الآن للقيام بدور فعال في مساعدة الدولة القومية مهما تعددت التنظيمات الفوقية العابرة للحدود⁽³⁾.

التفاوت بين ضفتي المتوسط يعرقل مسار التعاون

حيث يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخاصة توسع الهوة الاقتصادية بينهما⁽⁴⁾ ومشكل الخلل الديمغرافي والتكنولوجي

(1) - المكان نفسه.

(2) - مصطفى بخوش "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" لعلوم السياسية العدد 02 أفريل 2008 ص. 23.

(3) - صلاح سالم "المستقبلات البديلة للنظام العالمي" (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 2003) ص. 103.

(4) - محمود عبد الحميد سليمان "مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط" مجلة السياسة الدولية العدد 123 ص. 297.

□□□ ضفتي المتوسط⁽¹⁾.

إن لعب دول الشمال دور المركز و اعتبارها إن دول الضفة الجنوبية الدول المحيطة ومستوى تكاليف الصفقات بين الضفتين مختلف بسبب التجمعات يؤدي لرأس مال مجالي ينتج عنها اقتصاديات يهيمن عليها طرف واحد لا يزيد من اتساع فجوة الفقر و تراجع التنمية بعد التحدي النووي الإسرائيلي في المتوسط و الشرق الأوسط موضوع الساعة حيث إن دول

الجنوب خاصة ترى من منظور الأمن و الاستقرار إن احتكار إسرائيل للسلاح النووي مصدر أول للسباق نحو امتلاك السلاح فإسرائيل توجه ترسانتها النووية نحو الدول العربية كون المنطقة تمثل اكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم.

نستنتج مما سبق أن العلاقات الأورومتوسطية لم تصل إلى شيء معتبر في ظل عدم توفر الطرف الجنوبي للمتوسط باعتباره هو الذي يملك الإمكانيات من أجل صنع علاقة تعاون و شراكة مع الطرف الآخر وفقا لمصالحها و سياساتها ولاحظنا كذلك التباين في التحديات التنموية بين ضفتي المتوسط والتنافس الشديد بين القوى الفاعلة شمال المتوسط من أجل استقطاب جهات أخرى لتقوية مواقفها داخل الاتحاد الأوروبي وتجاوز تحديات شمال - [] [] [] وكذلك من الجهة الجنوبية للمتوسط حيث تعاني الدول المتوسطية من عدم الاستقرار السياسي [] الأمني والاقتصادي ما يشكل تهديدا أمنيا حقيقيا لأوروبا⁽²⁾.

(1) - المكان نفسه.

(2) - مليكة ايت عميرات " ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون " مجلة الجيش العدد 541 أوت 2008 ص. 25.

ارتبطت دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط تقليديا بدول الإتحاد الأوروبي [] بعلاقات ضمت جميع الجوانب: الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وتمخضت عنها مجموعة من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي وكل دول المنطقة بداية من اتفاقيات تجارية وصولا إلى اتفاقيات شراكة شاملة أي أنها امتدت إلى جميع المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، خاصة وأن هذه الاتفاقيات التي سميت فيما بعد بالشراكة الأورومتوسطية سمحت بعبور

المنتجات الصناعية بين الدولتين من دون رسوم جمركية في إطار سوق التبادل الحر الذي أقامته دول المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبي في الحوض المتوسط إضافة إلى المساعدات المالية التي تتقدم بها دول الاتحاد الأوروبي لدول الضفة الجنوبية في إطار سياسة التعاون يقدمها البنك الأوروبي لتقوية هذه العلاقة كانت البداية من مشروع برشلونة 1995 م ثم سياسة الجوار الأوروبي وأخيرا طرح الفرنسي للرئيس نيكولا ساركوزي الذي كان في بدايته مشروعا فرنسيا ليتضح في النهاية أنه تكملة ودفع جديد لمسار برشلونة.

لذا فمن خلال تحليلنا للموضوع أن المشروع الأورومتوسطي يعكس عدم التكافؤ الكبير في العلاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية المقابلة له من جهة أخرى، ولأحظنا كذلك أن الاتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا مع دول متوسطة على حدى.

الفصل الثالث

الحراك السياسي في جنوب
المتوسط و مستقبل التنمية

شهدت دول الربيع العربي وتيرة تنموية حيث وجدت نفسها بعد الحراك السياسي في وضع أسوأ جعلها تتخبط بين وطأة الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو في ظل سياسات وقرارات اقتصادية متخبطة واستمرار وتعثر الإصلاحات السياسية وتدهور الحالة الاجتماعية وتراجع الأوضاع الأمنية داخليا وبين عوامل خارجية تسعى لاستغلال الوضع لصالحها وهذا أدى إلى استمرار الضعف التنموي وارتفاع نسبة الاضطرابات الداخلية وتزايد الاختلالات والتهديدات العابرة للحدود وفي ظل بيئة عالية المخاطر وأجواء مشحونة سياسيا انصرف تركيز صناعات القرار عن الحلول التنموية وانصب الاهتمام على المصالح السياسية مما قاد الوضع التنموي لتلك البلدان إلى الواقع الحالي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول طرح أهم التهديدات اللاتماثلية في جنوب المتوسط وانعكاساتها على التنمية وجعل التنمية الإنسانية كمبدأ لإقرار الأمن في المتوسط.

المبحث الأول: تزايد التهديدات اللاتماثلية في جنوب المتوسط وانعكاساتها على التنمية

المطلب الأول: الحراك السياسي وواقع التنمية في جنوب المتوسط

إن أحداث ما بعد الربيع العربي بكل تداعياته التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط والبلدان المجاورة في كل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية انعكس سلبا على الحياة العامة لشعوب تلك المنطقة فنجد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع والامية وغيرها من الإشكالات الأخرى التي برزت تجلياتها في المجال الاقتصادي والأمني والتهميش الاجتماعي وما زاد هذا الحراك السياسي في الهياكل الاقتصادية إلا ضعفا وتفككا وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية كما انه لم يتمكن من تحقيق توافق بين الإنماء الإنساني والمادي فما أجراه من تغييرات في البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ساهم في تكريس الفساد في هيكل الدولة وترك مجموعة من المجتمعات تحت خط الفقر في مناطق مهمشة خارج نطاق النمو مما يبرز أن الحراك السياسي الذي حدث لم يمكن دول الربيع العربي من بلوغ مستوى التنمية المستدامة والعجز في توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين المتعاقبة وأثر سلبا على تجارب التنمية وهذا أدى إلى ظهور أزمات إجتماعية وأمنية وسياسية مستعصية.

ومن بين دول الربيع العربي نجد تونس التي نجحت على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية ولكنها ما تزال تواجه صعوبات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي جراء فشل مقولة المعجزة الاقتصادية التي روج لها النظام السابق ورغم اعتبار تجربتها ناجحة وقدوة في (1)

(1)- عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي" مركز الجزيرة للدراسات، المتاح على الرابط التالي:

10:16.

النظام الديمقراطي غير أنها أصبحت تتأرجح بين نجاح التجربة الديمقراطية وفشل التجربة الاقتصادية.

فمنظرا لما يصاحب الثورات من الفوضى وانهيار النظام العام إلى جانب الركود والارتباط ورثت تونس من الثورة تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض لنظام بن علي بأرقامه الوهمية وواقع الحال الذي يمكن وصفه بالوضع الكارثي⁽¹⁾.

فشهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل منها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي 2.5 مليار يورو سنة 2013 وتفاقم ميزان العجز التجاري 6.6% وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين في 2013 وارتفاع البطالة 5%⁽²⁾. فالوضع الاقتصادي في تونس لا يتماشى مع التنمية السياسية ولا تتمتع تونس بمواد طبيعية كمصدر للاقتصاد أو الاستثمار كما إن الهجمات الإرهابية التي شهدت مؤخرًا كهجوم الميليشيات الإسلامية على متحف في تونس العاصمة و التفجير الانتحاري في المنتجع السياحي قضت على السياحة كمورد اقتصادي مهم لتونس ما اثر سلبا في الوضع الاجتماعي وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24.7% من مجموع السكان وذلك وفقا للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر ونظرا لاختلال ميزان التنمية الجهوية ساءت ظروف المعيشة وتقلصت فرص العمل ما ولد بيئة اقتصادية خطيرة أشكال العنف تستهدف مصالح الدولة وتهدد استقرار تلك المنطقة فيستمر التهميش وتستفحل البطالة وعدم الأمان وتدخل حلقة مفرغة يصعب كسرها والخروج منها⁽³⁾.

(1)- حسين غريز " تونس بعد مرور خمس سنوات من الربيع " مون بوست، المتاح على الرابط التالي:

11:30 2016/06/03 Rhttps://www.noonpost.net

(2)- أنور الجمعاوي " المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق " سياسات عربية، العدد 6 2014.

ص.14.

(3) - الحسن عاشي: التحديات الاقتصادية في تونس (واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2013) ص 5-9.

أما مصر فقد واجهت الفساد المنتشر في كل القطاعات وما نجم عنه من سوء إدارة المجتمع والدولة واختلال برامج التنمية في المدن الكبرى والمناطق الريفية كما أدت ثورة الربيع العربي إلى توقف المصانع وتضرر حركة التجارة الخارجية وانهيار شبه كلي للقطاع السياحي فوجدت أمام مطالب الخارج بكل ضغوطاته المتنوعة السياسية والاقتصادية والأمنية جعل صناع القرار عاجزين عن تلبية المطالب الداخلية ومواجهة الخارج⁽¹⁾.

كما تتصف المشاكل الاقتصادية في مصر بالتعدد والتعقيد إذا انخفضت معدلات النمو الاقتصادي لتكون في حدود 2% 2013 وحتى وقتنا الراهن وهو معدل يقل عن معدل نمو السكان بما يعني تدهور متوسط مستويات المعيشة لدى الفقراء ومحدودي الدخل و نتيجة لهذا الضعف في النمو تجلت مشاكل أخرى كالارتفاع الكبير في معدلات البطالة التي تمثل تحديا آخر للنظام المصري الحالي وبلغت نسبته من 12% إلى 13.2% بين عامي 2011 و 2014 وفقا لإحصاءات البنك الدولي، كما نجد نحو 25.2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر القومي وتبلغ نسبة من يعيشون في فقر مدقع نحو 4.8% ويعود ذلك إلى عدم كفاية جهود التنمية و ضالة فرص العمل المتاحة⁽²⁾.

أن سوريا وبفعل الأزمة التي تعرضت لها جعلت كل جوانب التنمية منهارة حيث

تسببت

(1) - حمدي هاشم " تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية ما بعد ثورات الربيع العربي مصر و تونس نموذجا"

مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية: متاح على الموقع التالي:

<http://www.afriquenord.net> 16:10 2016 ماي

(2) - مجدي صبحي " التحديات الاقتصادية في مصر: التصورات و السيناريوهات" معهد العربية للدراسات: متاح على الموقع التالي:

<http://studies.alarabiya.net/future-scenarios> 15:18 2016 19 أبريل

في تدمير وتشويه مؤسسات وكسرت تطلعات الشعب السوري وقدرته في خلق وبناء مؤسسات بإمكانها استعادة الأمن الإنساني⁽¹⁾ ومع اشتداد وتيرة المعارك في 2014 وإعادة تخصيص الموارد ورأس المال في خدمة الحرب أدى إلى تراجع السيادة وحكم القانون وزاد الاعتماد على المساعدات الخارجية فأصبح اقتصادها هشاً⁽²⁾ فعانى الاقتصاد السوري من هيمنة قوى التسلط من خلال السيطرة واستخدام العنف مما جعل نموها الاقتصادي معرضاً للخطر جراء الانهيار والتدمير لمقوماته الاقتصادية وبنيتها التحتية ومؤسساته إضافة إلى تبديد الثروات السورية وعدم الإنصاف والمساواة وتفتت الاقتصاد المحلي فقد فرضت أطراف النزاع المسلح حالة استثنائية من السيطرة على المؤسسات والموارد⁽¹⁾.

فقد حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية النزاع إلى 2014 202.6 مليار دولار أمريكي في حين شكلت خسائر رأس المال 35.5%، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي 2014 9.9%، وشكل قطاع الزراعة والخدمات الحكومية حوالي 45.7% من الناتج خلال 2014 وذلك لتراجع بقية القطاعات، كما تقلص الاستثمار العام والخاص معاً إلى 10.8% وازداد نصيب الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة إذا قفز من 17.6% 2010 إلى 28.1% 2014 في حين تسببت السياسة الحكومية في تخفيض الدعم على السلع الأساسية والفقرات الهائلة في تكاليف المعيشة و 2014 تراجع دخل الأسر لتستمر معدلات الفقر بالتفاقم المدمر خلال 2014 وعلى الرغم من وجود تفاوت في درجات الفقر بين مختلف المناطق إلا أن أكثر المناطق معانات منه تلك التي شهدت قتالاً عنيفاً حيث أصبح 30% من سكان سوريا يعيشون في فقر مدقع لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية حيث ينتشر الجوع وسوء⁽²⁾.

(1) - على الدين هلال وآخرون: حالة الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول (القاهرة:

مركز دراسات الوحدة العربية 2015) ص.33.

(2) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: سوريا الاغتراب و العنف تقرير يرصد أثار الأزمة السورية خلال العام 2014 (دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات 2015) ص.15.

التغذية و... المجاعة في بعض الحالات وضمن هذه الظروف تسجل التنمية الإنسانية حالة من التدهور وتسلط الضوء على مدى التدهور الحاصل في مستوى التنمية في سوريا نتيجة لعدد من العوامل⁽¹⁾

الشكل رقم 4: جدول يمثل الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع من 2010 إلى الربع الرابع من 2014

الناتج المحلي الإجمالي	المنظمات الغير حكومية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الحكومية	المال و التأمين و العقارات	النقل و الاتصالات	التجارة الداخلية	البناء و التسيير	المرافق العامة	الصناعة لتحويلية	الصناعة الاستخراجية	الزراعة	
162	0	7	3	1	51	49	-5	3	31	23	0	2010
699	-2	24	67	40	119	162	22	14	103	102	50	2012
168	-4	42	153	74	160	254	38	30	115	169	136	2013
309	-1	15	45	22	47	72	10	10	30	44	17	الربع الأول من 2014
372	-1	14	46	22	47	69	10	11	29	43	83	الربع الثاني من 2014
322	-1	14	49	22	47	71	10	11	29	43	26	الربع الثالث من 2014
333	-1	14	54	22	47	71	10	11	29	43	36	الربع الرابع من 2014

المصدر: الاونروا "سورية الاغتراب و العنف" تقرير يرصد أثار الأزمة السورية خلال عام 2014)

دمشق: المركز السوري لبحوث الدراسات 2015) ص.16.

(1)- ربيع نصر و آخرون: الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات 2013) ص.29.

كما عرفت المستوردات تدهورا حادا من 82.7% 2010 إلى 29.7% 2014 وتعاني من ارتفاع البطالة بنسبة 14.9% 2011 إلى 57.7% 2014. وفي نهاية 2014 تآكلت ركائز الاقتصاد وخسرت الجوانب الحيوية من الأمن الاقتصادي حيث تراجعت السيادة على الموارد وعرفت عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ومستويات من المدخرات والدين والعجز في الموازنة كل هذه العوامل جعلت الشعب السوري يعانون الحرمان بأبعاده المتعددة (1).

أما من الناحية الاجتماعية حدث ما يسمى بالتشتت القسري حيث بفعل انعدام الأمن والانكماش الاقتصادي حدث نزوح واسع خاصة من مناطق النزاع بسبب معاناتها ومواجهاتها تحديات عديدة منها تلبية احتياجاتهم الأساسية وقد ترك هذا التشتت من خلال الأزمة عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة تشمل التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية وقد شهدت الأبعاد الثلاثة التعليم والصحة والدخل تدهورا كبيرا حيث إن نسبة الصحة تراجعت ب 36.3% لتصبح سوريا بذلك من بين أسوأ دول العالم من ناحية البعد الصحي كما تراجع التعليم بنسبة 32.2% مقارنة بعام 2010 كما تراجع دليل الدخل بنسبة 29.3%. إن الوضع التنموي لدول جنوب المتوسط لايعكس مؤشرات ايجابية على المستوى المجتمعي فضعف البني المؤسسية لهذه الدول وتميزها بالتبعية وافتقارها للتخطيط الاستراتيجي التنموي وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية (2).

(1)- Sami Mshasha, "dramatic findings of new seria report include plummeting life expectancy and looming economic callaps ", united nation relief and works ageneg for palestine refugees in the near east, 22 march 2016, 12:00.

(2) - ربيع نصر و آخرون، مرجع سابق، ص.30.

المطلب الثاني: الدول الفاشلة وزيادة التهديدات

تواجه منطقة جنوب المتوسط في إطارها الجيوسياسي مختلف التحديات الأمنية ذات طبيعة متشابهة وشهدت خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل بعضها متعلق بالدولة ككيان وكذلك الحالة الهشة التي تمر بها وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها بعد ذلك لخطر التحول إلى دولة فاشلة فارتبط مصطلح الدول الفاشلة منذ استخدامه بالناحية السياسية لكن في الوقت الراهن أصبح الفشل الاقتصادي أهم أسباب فشل الدول فعندما تتحول الدول عن أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه المواطنين فتحدث حالة عدم الثقة بين المواطن والدولة، فالدولة الفاشلة هي تلك الدول التي تكون عاجزة أو ليست قادرة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها وغير قادرة على تحقيق العدالة في أبسط معانيها كما تتسم حكوماتها بعدم الشرعية وهذا ما يمكن استخلاصه من بعض دول الربيع العربي أين تعيش هذه الدول حالة الفشل على جميع الأصعدة ولم تكن ثورات الربيع العربي إلا نتاج وتراكم لممارسات الأنظمة السياسية من التهميش والفقر والبطالة إلى الفساد في مختلف مؤسسات هذه الدول فتداعيات الفشل أصبحت تمثل تهديدا لبقاء الدول واستمرارها⁽¹⁾.

أنتج ضعف الأداء السياسي والاقتصادي لدول الربيع العربي

حركات العنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي مما خلق انتشار انقسامات

اجتماعية وكذا انتشار ثقافة العنف⁽²⁾

(1) - صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير حقوق وعلوم سياسية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص

ص.3.8.

(2) - عامر العمران، "معايير الفشل: الدول الفاشلة اقتصاديا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،

المتاح على الرابط التالي:

Rawabetcenter.com/archives/11883 21 جوان 2016 17:08.

السياسي لانسداد الاتصال والتفاعل بين النظام السياسي والمجتمع مما يفقد الثقة في مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف الحل الوحيد وكل هذا حول دول الربيع العربي إلى بيئة هشة حاضنة لكافة التهديدات العابرة للحدود.

- طبيعة التهديدات في جنوب المتوسط بعد الربيع العربي:

دول الربيع العربي تهديدات ومخاطر أمنية صعبة متمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة السلاح وأنواع السلاح وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية⁽¹⁾ التهريب مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات اقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط وخاصة إن هناك تلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية ودخول المجتمعات في دائرة استقطاب طائفي⁽²⁾ الأخطر لهذه التهديدات هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيره المباشر والغير مباشر وتداعيات عديدة على البلدان المجاورة وأكثر هذه التهديدات بروز ظاهرة الإرهاب⁽¹⁾ التي استفحلت بشكل كبير في المنطقة⁽²⁾ إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات من أهمها تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي تمكن من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية المفروضة على الدول التي إليها الرهائن وكذلك حصوله على الأسلحة المتطورة بفعل الأزمة الليبية التي فسحت المجال لتدفق كبير للسلاح ووصوله إلى التنظيمات الإرهابية⁽³⁾ وأيضاً حركة التوحيد والجهاد التي تتقاطع مع تنظيم القاعدة وتعتمد على اختطاف الرهائن وتحاول فرض نفسها في المنطقة وكذلك تنظيم الجماعة السلفية للجهاد وكانت وراء عدة عمليات إرهابية من أهمها اغتيال السفير الأمريكي في بن غازي⁽²⁾

(1) - نصيب عتيقة، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة الماجستير سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر - بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص. 40.

(2) - بوحنية قوي " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة التحديات والرهانات " المؤتمر المغاربي الدولي (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 28/27 فيفري 2013)، ص.2.

بالإضافة إلى وجود تنظيمات أخرى كتنظيم أنصار الدين ونجد أيضا من التهديدات الهجرة الغير شرعية التي أثرت على جنوب المتوسط على مستويين الأول خاص بمواطنيها وتعتبر أوروبا من أكثر الدول استهدافا والثاني باعتبار بعض الدول مناطق عبور لعدد من المهاجرين وهو الأخطر حيث يقوم الآلاف من الأفارقة عبر أي منفذ ممكن نحو أوروبا طمعا في الخلاص من الظروف المعيشية السيئة بعد فشل دولهما في توفير الحاجيات الأساسية لمتطلبات الحياة والمستفيد الأول من هذه الهجرة هي الجريمة المنظمة ⁽¹⁾.

لقد استفحلت ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة والتي تقودها شبكات التهريب خاصة أن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بتنظيمات كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية وتتقاطع مصالحها مع الإرهاب والجماعات المنظمة للهجرة السرية وتجارة المخدرات فعرفت منطقة جنوب المتوسط مختلف أشكال الجريمة المنظمة من غسيل أموال إلى تجارة البشر وإلى تهريب الأسلحة ⁽²⁾ وتعتبر تجارة المخدرات من بين أخطر النشاطات التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة حيث تتحول هذه التجارة من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا العربية ومنها شمال إفريقيا باتجاه أوروبا نحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ثم مصر واستغلال نقص الرقابة على الحدود كما تبرز تجارة الأسلحة وانتشارها فتعاضد قوة الجريمة المنظمة اثر على الجوانب الأمنية ⁽³⁾ أشكالها لاسيما عملية التنمية الإنسانية

(1) - محند برقوقي "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط" الدراسات الأمنية " متاح على الرابط التالي:

<http://berkoug-mhend.yolasite.com> 12 ماي 2016 12:16.

(2) - بومالك نوال، "الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغربية" متاح على الرابط التالي:

<http://hdl.handle.net/123456789> 27 ماي 2016 15:20.

(3) - يوسف محمد الصواني "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن" طرابلس 2013 ص. 25.

- تزايد التهديدات في جنوب المتوسط وأثرها على الأمن:

لقد برزت إشكالية الأمن في جنوب المتوسط كحقيقة فرضت وجودها بفعل الأزمات الداخلية التي أعقبتها ثورات أفرزت وضعاً تنموياً متدهوراً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية مما سمح للتهديدات اللاتماثلية للظهور والتنامي في بيئة كلها توترات وأزمات⁽¹⁾. فتكونت التهديدات في تونس الأوضاع الأمنية الغير مستقرة من الثورة مما خلق وضعاً أمنياً هشاً تميز بالاستقرار فتصاعدت أشكال العنف والجريمة المنظمة وبرزت تيارات إرهابية معادية للدولة والمجتمع إلى ضعف مؤسسات الدولة أولها المؤسسات الأمنية فما حدث في تونس دفع إلى إعادة تنظيم شبكات التهريب التي فاقت سيطرة الدولة مما فتح الطريق لتهديدات أخرى أكثر خطورة حيث أصبحت المخدرات وكميات معتبرة من الأسلحة تدخل تونس عبر الشريط الحدودي مع ليبيا والجزائر⁽²⁾.

فالفراغ الأمني الذي عاشته تونس بعد الثورة وحالة الفوضى التي نجمت عنه جعلت الحدود التونسية هشة وسهلة الاختراق سواء من المجموعات الإجرامية أو من الجماعات فأصبحت المناطق الحدودية بؤرة الجهاد كما حاولت هذه الجماعات استغلال الأوضاع الداخلية من جهة وتفاقم الأزمة السياسية من جهة أخرى وكذا اتخاذ

الإجراءات الأمنية والاقتصادية⁽³⁾

(1) - المكان نفسه.

(2) - محفوظ، نظرة عامة عن واقع إصلاح الأمن في تونس بعد 3 سنوات من الانتقال الديمقراطي "مبادرة الإصلاح العربي، المتاح على الموقع التالي:

www.arab-reform.net/ar/taxonomy/term/93?page=1 13 جويلية 2016 13:14.

(3) - إيمان عجالة " المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر " مركز دراسات
الفرات والتربية وبناء السلام، موجز القاهرة، مارس 2013، ص.3.

والاجتماعية الضرورية للحد من اختراق الحدود .

بعد ذلك ظهرت مجموعات تجمع بين الجهاد والجريمة المنظمة وامتزجت الأنشطة الإجرامية
بالجماعات الجهادية المتطرفة إلى ضواحي المدن الكبرى والقرى المعزولة والفقيرة في إطار
موعات انخرطت في أعمال إرهابية تستهدف كل من القيادات السياسية والمؤسسة الأمنية
والعسكرية وفي ظل المناخ المحلي والإقليمي المحفوف بالمخاطر التي يشكلها بعض المقاتلين
العائدين من سوريا من جهة ووجود الليبيين على الأراضي التونسية من جهة أخرى أدى إلى
الضغط على أجهزة الدولة واقتصادها فكل هذه العوامل أضعفت الجهاز الأمني وحالت دون
إصلاحه كما تفاقمت الأزمة في ظل غياب إستراتيجية واضحة وناجحة لمعالجة القضايا الأمنية
الراهنة⁽¹⁾.

أما التهديدات في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي وتدهور الوضع الأمني اشتملت على انتشار
ظاهرة الإرهاب إلى السلاح وفشل الدولة على فرض السيطرة على كامل التراب
الليبي كما شهدت تدخلا دوليا وهو ما أثار انتقاد أوساط الشعب الليبي الرفض للتدخل كونه
يمس سيادة الدولة وتخوفه من مطامعه داخل ليبيا مما خلق بيئة سلسة للعديد من أنشطة
الجماعات المتطرفة نتيجة الأسلحة المتدفقة وتهريبها عبر الحدود فتطال تداعياته إلى الجوار
فأصبحت هذه الظاهرة تجارة رائجة لعبت دور كبير في تقوية شوكة الإرهابيين ومساعدة بعض
الجماعات داخل ليبيا التي لها علاقة مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي⁽²⁾.

(1) - عمر هشام الشهابي " تونس: الإفلات من العقاب واستعادة الأمن المستقبل العربي " مجلة المستقبل العربي

(2)- varunvira and Anthony H cordesman,"the Libyan uprising an uncertain trajectory centre for strategic international studies <http://www.csis.org/analysis/Libyan-uprising-uncertain-trajectory>,12/06/2016. 10:15.

وكذلك توجد العديد من الكتائب المسلحة يمارسون ادوار تتصل بالسلاح وهي غير خاضعة للرقابة وللقيد كما ظهرت جماعات أخرى مسلحة مرتبطة بالعصابات مما زاد من تداوله فالوضعية الأمنية في ليبيا معرضة لكل الاحتمالات كون الدولة فشلت في مواجهة المليشيات المسلحة التي تشكل تحدي الأطراف للمركز وما حدث في ليبيا ابرز معضلة المركز - الأطراف فأصبحت تجتاحها تجارة المخدرات علاوة عن الأعمال الإرهابية والاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فالوضع المترجم في الحالة الليبية هو تمكن الجماعات الإرهابية العابرة للحدود من التمتع بالتأثير الإيديولوجي وهذا ما سمح للقاعدة بجعل جنوب المتوسط مركزا لها وذلك ⁽¹⁾.

البيان رقم 5: خريطة

مناطق تموقع داعش



10-8. $\frac{1}{10}$

98

انهيار الدولة وتعزيز الظروف الملائمة التي من شأنها إن ترسخ نفوذه⁽¹⁾.

أما في مصر فهناك ترابط مع دوائر الجوار الليبية فيما يتعلق بالتهديدات حيث يوجد تماثل وتنسيق بين القوى التي تقف وراء هذه التهديدات خاصة في ظل اندماج الميليشيات العسكرية التي لها صلة بتنظيم القاعدة في الأجهزة الأمنية في ليبيا ومن ابرز التهديدات التي تواجه مصر الاتصال المتبادل بين الجماعات الإسلامية المسلحة عبر السلاح⁽²⁾ والتدريب لتنفيذ العمليات⁽³⁾

(1)- منصور الجمري "إستراتيجية داعش في ليبيا" جريدة الوسط العدد 4588 31 مارس 2015 ص.15.

(2)- "الحوار الحدودي والأمن القومي المصري" لمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد 70 المتاح على الموقع التالي:

Ncmes.org/events/168 2016/7/15 10:24.

(3)- عبد الرحيم "تدهور الموقف في ليبيا و أثره على الأمن القومي المصري" المتاح على الموقع التالي:

[Http://www.albawabhnews.com/742936](http://www.albawabhnews.com/742936) 5 جويلية 2016 8:15.

الإرهابية وكذا انضمام عدة جنسيات لهذه الجماعات مما يزيد من التوتر الأمني بين السلطة والجماعات المسلحة في سيناء وكذا نمو ظاهرة الجريمة المنظمة من تهريب للسلاح والمخدرات وغيرها على جانب الحدود المصرية الليبية التي تشكل مصدر اقتصادي تمويلي للجماعات الإسلامية في مصر وتسليح الإخوان وإلى جانب الموجة الإرهابية هناك مشكلات التهريب وكذلك الدور الخفي الذي تلعبه بعض العناصر الأجنبية وتأثيرها على المنطقة وما يزيد الخطر على الأمن المصري امتلاك الميليشيات مخازن أسلحة متنوعة ومختلفة لها ⁽¹⁾ بعناصر معروفة باستخدامها طرق ووسائل التسلل والتهريب داخل مصر وكذا وجود معسكرات تدريب لعناصر إرهابية دولية بالقرب من الحدود المصرية⁽¹⁾.

وما يزيد ظاهرة الإرهاب تعقيدا في مصر كونه يتغذى بالاقتصاد الغير مشروع في سيناء من تهريب للمخدرات والاتجار بالبشر التي تنصدر قائمة الأشياء المهربة على الحدود بين مصر وإسرائيل فمن ناحية الاتجار بالبشر قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة نسبة هذا النشاط في 2012 بحوالي 35 ألف من الأفارقة وقدمت التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان الخارجية الأمريكية لعام 2013 حول تحول مصر إلى دولة معبر للاتجار بالبشر لاسرائيل⁽²⁾ وكذلك تهريب المخدرات والأسلحة غير إن الإجراءات المصرية الأمنية على الحدود دفعت إلى تغيير مسارات التهريب العابرة للحدود والتي ترتبط⁽³⁾

(1)- المكان نفسه.

(2)- محمود بيومي، "اقتصاديات الجريمة المنظمة على الحدود المصرية الإسرائيلية" جريدة العرب المتاح على الموقع التالي:

www.alarab.co.uk/m/?id=30191 الاثنين 20 جوان 2016 10:41.

(3)- شيماء عادل، "الهجرة الغير شرعية تحتاج الحدود المصرية" المتاح على الموقع التالي:

[Alwatan. Com, sa/dialogue/news.detail.aspx](http://Alwatan.Com,sa/dialogue/news.detail.aspx) 20 جوان 2016 15:16.

بتمويل العمليات الإرهابية في سيناء وكذا دعمها مما يجعل هذه التهديدات اللاتمانالية أكثر استدامة واستعصاء على الاحتواء الأمني لاسيما في ظل استناد الخلايا الإرهابية إلى دعم الجماعات التي تنشط في التهريب.

ولقد استغلت عصابات تهريب البشر الأوضاع الأمنية في مصر لتحويل أراضيها معبر لتهريب مختلف الجنسيات اغلبهم أفارقة وسوريين إلى مصر ومن ثم إلى بلدان أخرى سواء برا إلى □□□□ ومن ثم إلى أوروبا عبر السواحل البحرية أو عبر السواحل البحرية المصرية وخاصة الإسكندرية إلى إيطاليا واليونان⁽¹⁾.

أما سوريا فكانت من بين الدول التي تحول فيها الحراك السياسي إلى انقلاب امني

فعرفت تحول إلى حمل السلاح وكذا التدخلات الخارجية بمختلف المستويات الإقليمية ودولية فتتدرج الأزمة السورية ضمن الأزمات المركبة والمتعددة الأبعاد سواء في جانب السلطة أو المجتمع فتشابهها وتعقيدها ومن ثم الإخلال بالأمن لن ينال فقط على البيئة السورية فحسب بل يتعداه إلى دول الجوار الجغرافي⁽²⁾.

إن فشل النظام السوري في معالجة الأزمة أدى إلى الانحدار في دائرة الاستقطاب الإقليمي التي عملت على تحويل الاحتجاجات على المطالبات التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي⁽³⁾

(1) - رضوي السيد، "عصابات دولية لتهريب الأفارقة إلى إسرائيل عن طريق مصر"، المتاح على الموقع التالي:

Elmostaqbal.omno.com/t46.topi 2016/06/15 14:10.

(2) - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011 - 2013 رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية (الأزهر - غزة) الآداب والعلوم الإنسانية (2015) ص.55.

(3) - محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكليّة النظام العالمي وتداعيات الثورة العربية" مركز العربي للبحوث والدراسات 2015. ص.25.

وكذا انتشار ظاهرة الإرهاب على الحدود مع الدول المجاورة بسبب تزايد اعدد المهاجرين مما أدى إلى نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة على الحدود وكذا انتقال الأزمة والعنف إلى هذه الدول وتحولها إلى أزمة إقليمية في ظل حركة السوريين وقد أسهم تدفق اللاجئين إلى تغيير موازين القوى داخل الطائفة السنية لصالح تصاعد دور التيار السلفي

أبواب لتسلل العناصر الإرهابية عبر اللاجئين السوريين

تحولت سوريا مع الأزمة إلى ملجأ للعناصر الإرهابية إلى جانب تهريب السلاح وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية أحدثت هذه الأزمة اختلالات لدى

الدول المضيفة للاجئين وهذا يشكل تهديد للاستقرار الداخلي ويمثل ضغطاً على البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار المستضيفة للاجئين السوريين تحديداً العراق والأردن لبنان تركيا 150 ألف لاجئاً وفقاً لما صرح به رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان 2013 بينما بلغ عددهم في لبنان 200 ألف أما الأردن حوالي 290 2013 في العراق لم يتعد 70 ألفاً فما خلقت هذه الأزمة الحرمان والتهجير وتشريد العائلات التي تعيش ظروف إنسانية قاسية وفي بعض الأحيان يستخدمون كورقة ضغط من قبل قوى (1) .

لقد صنفت الحركات العابرة للحدود إلى صنفين صنف الضحايا وهم المهاجرون الغير شرعيين واللاجئون والصنف الثاني صنف الناشطين ويشمل الحركات الراديكالية والمجموعات المسلحة سواء الميليشيات أو الدولة الإسلامية "داعش" التي استطاعت السيطرة على أجزاء هامة من (2)

(1) - مركز خابرينجي للشرق الأوسط: المتاح على الموقع التالي:

Carmegie- mec.org/ publications/ ? fa=62393 12 جوان 2016 18:00.

(2) - هشام القروي: التيارات الراديكالية العابرة للحدود والإشكاليات الأمنية المطروحة على دول الربيع العربي: لمركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في العالم العربي تحولات جيواستراتيجية في سياق الثورات العربية، ديسمبر 2012، ص. 11.

شمال وشرق سوريا وارتكب مسلحوه جرائم ضد الإنسانية واستخدموا أساليب لإخضاع المدنيين لسيطرتهم في كل مناحي الحياة سواء بأساليب إرهابية أو من خلال تلقين العقائد جعل الوضع الإنساني في سوريا يتدهور والعنف المسلح يتصاعد ويستمر العنف والدمار فلا يوجد ملجأ آمن لهم ولا تلبية احتياجاتهم الأساسية وتنتهك حقوقهم في ظل الإفلات من العقاب. (1)

الشكل رقم 6: خريطة تمثل المناطق التي يسيطر عليها داعش في سوريا والعراق 2014



فترى الدول الغربية ضرورة دحر هذا التنظيم الإرهابي الذي أصبح جزء من حرب أهلية دامية فامتاز المشهد السوري بالفوضى والتحالفات والعدوان و التي تشمل وجهة النظر المتناقضة لتركيا تجاه الأقليات الكردية الموجودة في سوريا و موقف روسيا التي تدعم نظام بشار الأسد ووقوف السلطات العراقية ضد داعش لكن بضغوطات إيرانية أصبحت مترددة في السماح بزيادة النفوذ الأمريكي السعودي في الصراع للقضاء على التنظيم⁽¹⁾.

103

إن جنوب المتوسط وبسبب الصراعات الداخلية التي يعيشها وعدم الاستقرار وكذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي أصبحت مصدر للامن فلا تشكل خطرا لأفرادها نظرا لعدم قدرتها ضمان أمنهم في ظل النزاعات المسلحة بل قلبت المعادلة الأمنية بعدما كانت استراتيجيات أمنية تعد لمواجهة دول تمتلك مختلف أشكال القوة أصبحت استراتيجيات أمنية تعد لمواجهة التهديدات القادمة من دول غير قادرة على التحكم في مجريات ما يحدث في أراضيها⁽²⁾ فتراكم التهديدات والمخاطر الكبيرة التي تتسم بها منطقة جنوب المتوسط من عدم استقرار الدول والأصولية الدينية والتشنج الثقافي لفت دول الشمال إليها وأدركت حجم الرهانات⁽³⁾ واستشعرت الخطر الذي يمثله بالنسبة إليها فحاولت تسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي مع دول جنوب المتوسط تعتبر هذه المنطقة بالنسبة لدول الشمال منطقة غير مستقرة ومصدرا مهددا لأمنها لاعتبارات مجتمعية كالانفجار الديمغرافي⁽⁴⁾ الأصولية⁽⁵⁾ التطرف⁽⁶⁾ الإرهاب⁽⁷⁾ الهجرة الغير شرعية مما يجعل⁽⁸⁾.

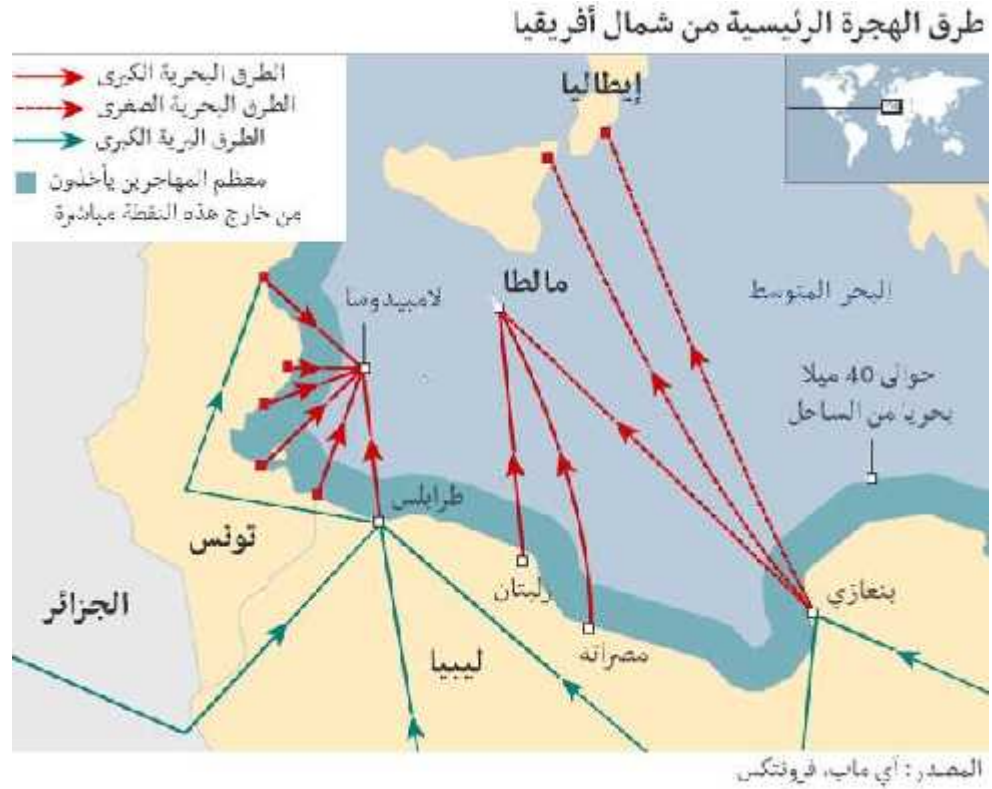
(1) - المكان نفسه.

(2) - فرجية دمية⁽⁹⁾ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة⁽¹⁰⁾ الهجرة الغير شرعية⁽¹¹⁾ مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (جامعة محمد خيضر - بسكرة⁽¹²⁾ كلية الحقوق و العلوم السياسية⁽¹³⁾ 2010) ص.29.

(3) - شاكر قويدر⁽¹⁴⁾ مرجع سابق⁽¹⁵⁾ ص.75-77.

المنطقة خطر مواجهة فترى أوروبا إن الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في جنوب المتوسط يزيد من خطورة استمرار الهجرة الغير شرعية نحو مجتمعاته بشكل يصبح هؤلاء المهاجرين لاجئين اقتصاديين يهدد تماسك واندماج مجتمعاته⁽¹⁶⁾ فهذه الهجرة الغير شرعية بمختلف تعقيداتها الثقافية والاجتماعية تشكل هاجس أمنى أوروبى حيث يتخوف من تراجع القوة البشرية لديه مقابل تنامي القوة البشرية لجنوب المتوسط وبالتالي تراجع القيمة الحضارية الأوروبية مقابل تنامي القيم الإسلامية⁽¹⁷⁾ إعداد⁽¹⁸⁾ le figaro الفرنسية مقال بعنوان «⁽¹⁹⁾»

سيكون فرنسيين في عام 2025» فزاد الشعور بخطر ما سموه الغزو l'envahissement أو عودة البرابرة⁽¹⁾. الشكل رقم 7 : خريطة تمثل الطرق الرئيسية للهجرة إلى أوروبا



المصدر: www.masrawy.com

(1) - مصطفى بوحوش "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط" مدونة العلوم السياسية محاضرة في العلاقات الدولية 2015 ص. 24.

فالأوروبيون يرون أن شعوب جنوب المتوسط غير قابلين للاندماج وغير قابلين للمراقبة يمكن إن يقوموا لصالح أطراف خارجية ويشكلون شبكات إرهابية.

كما ربطت أوروبا الهجرة الغير الشرعية بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب بكونها قادرة على نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة كما يجعل من الفئات المهاجرة قابلة للتسييس من قبل حركات إسلامية تحاول إثبات هويتها الثقافية والحضارية فيتحول إلى هاجس أمني مقلق وخاصة عند ارتباطه بمسارات العنف.

كما تشكل المخدرات وتجارتها أكبر المخاطر المتجهة من جنوب المتوسط إليها وتزداد هذه الآفة مع الهجرة الغير شرعية⁽¹⁾ فالمهاجرون⁽¹⁾ من جنوب المتوسط سئموا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية وسوء المعيشة والظروف القاسية في الجنوب مبهورين بالصفة الشمالية ولكونهم لا يملكون ما يسمح لهم بالانتقال بطرق قانونية يلجئون إلى شبكات تقوم بتنظيم ترحيلهم بطرق غير شرعية فالرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من الهجرة الكثيفة من الجنوب وهو ما طرحه الاسباني الفانسو ريبييرا * Alfons Ribera بقوله «إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا □□□ من الجنوب التطرف □ المخدرات □ الهجرة بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط و إذا أنتجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب و النمو في هذه المنطقة»⁽²⁾.

(1) - ختوفايزة □ البعد المني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995 - 2010 □ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام □ 2011) □ ص.121.

* الفانسو ريبييرا: باحث اسباني و صاحب دراسة بعنوان "التناقضات الاقتصادية"

(2) - ريماسري □ في أكبر تحدي لوحدة الاتحاد الأوروبي: أزمة اللجوء تلقي ضلالها على فضاء شنغن □ جريدة القدس العربي □ العدد 8458 □ 8 ماي 2016 □ ص.12.

فالهجرة الغير شرعية مسالة مزدوجة فأغلاق الطريق إلى الشمال سيؤدي إلى انفجار في الجنوب بطل بتداعياته الشمال □ وفسح الطريق أمام تدفقات الهجرة سيجعل ما تفجره من تناقضات اجتماعية مع دول أوروبا يستمر وبالتالي تخلف توترات وتهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة⁽¹⁾.

فيمثل التطرف الإسلامي في جنوب المتوسط هاجسا مقلقا لدول الشمال ويبرز

التهديد بسبب تنامي دورها فهي كظاهرة ليست فقط مرتبطة بالحدود أو الإرهاب وإنما
 آثارها: اخلية تؤثر على النسيج الاجتماعي والاستقرار في إن روف حكومات دول
 جنوب المتوسط ضد هذه الحركات قد يدفع بهم إلى تبني عمليات إرهابية تطال أوروبا
 فالتحديات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تشكل مخاطر
 انتقال العدوى للشمال مع تزايد اختلالات بينهما في شتى المجالات بصعب تحمل نتائج⁽²⁾.

المبحث الثاني: التنمية الإنسانية كمبدأ لإقرار الأمن الإنساني في جنوب المتوسط

المطلب الأول: التنمية الإنسانية كشرط أساسي لتحقيق الأمن الإنساني

إن تحقيق البعد الإنساني للتنمية يقتضي الشمولية في جميع جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو
 الاجتماعية أو السياسية والثقافية وذلك من خلال حماية الإنسان عن طريق التنمية الإنسانية التي
 تحصنه من العنف والنزاعات وبالتالي تحقق الأمن والاستقرار سواء للفرد أو المجتمع أو الدولة
 فهذا يدل على أن المصدر الرئيسي للأمن هو انعدام التنمية حيث أكد امرتيا سان في تقرير⁽³⁾

(1) - جريدة حمزاوي مرجع سابق ص.79.

(2) - حبيب جداد "التطرف المذهبي" لمعهد الاسكندرياني حقوق الإنسان الطبعة الأولى 2015 ص.25.

(3) - Shahbonou tajibakhsh, anuradha.m.chenoy, human security concepts and implications(now York: retledge, 2007), p.13.

الأمم المتحدة الإنمائي 1994 «إن الفقر هي تربة خصبة تشع على الإرهاب والحروب الأهلية
 باعتبارها حرمان معنوي كما إن الركود الاقتصادي وتراجع مستويات التنمية بأبعادها
 المختلفة أدى إلى حروب مفتوحة وازدادت الاضطرابات الاجتماعية والتوتر»⁽¹⁾.

فالفقر أهم مصادر التهديدات حيث 80% من الدول الفقيرة تعاني نزاعات مسلحة وهذا
 يثبت نقص التنمية مما يوجد تناقض حالات الأمن وتفشي العنف ويرجع هامفريز السبب في
 دراسته بعنوان "الاقتصاد والنزاعات العنيفة" إلى الفقر وانعدام المساواة الاقتصادية والمشاكل

المحلية الناجمة عن الموارد الطبيعية⁽²⁾ فالفقر يؤدي إلى اضطرابات ومواجهات في المجتمع وبالتالي انتشار العنف والفوضى في تنظيم الموارد وتوزيع الثروة⁽³⁾ وإلى جانب الفقر هناك

اللامساواة الذي يجعل الفرد يعيش تحت خط التهديد والخوف والحاجة بسبب عدم العدالة

التوزيع التي تنتجها سلطة الدول حيث تميز جماعة على أخرى مما يخلق حالات تمرد

لجماعات المهشمة وحالات توتر سياسي لغياب المؤسسات الديمقراطية واللاشرعية السياسية.

لقد شهد جنوب المتوسط بين عامي 2010 و 2016 نزاعات كانت فيها

الموارد الطبيعية من أسباب النزاع كالنفط ومصادر الطاقة في ليبيا وبذلك تحولت الموارد

الطبيعية من عنصر أساسي لتحقيق تنمية إنسانية إلى مصدر للنزاعات الصعبة حلها لذا سميت

بلعنة الموارد وتم تحويل الناتج المالي من هذه الموارد إلى الاستغلال في الكثير من الحروب

الأهلية بدل الاستخدام الإيجابي⁽⁴⁾

(1) - loc.cit.

(2) - ناجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، رسالة لنيل شهادة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام 2007/2005)، ص.92.

(3) - علي احمد الطراح "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، العدد 4 2003، ص.11.

(4) - United nations development program, human development report 2010 (new York-oxford, university press, 2010), pp.79-80.

لدعم التنمية الإنسانية. فالفقر واللامساواة ونقص الموارد الطبيعية تجعل من التنمية الإنسانية في مستويات متدنية بحيث تفتح بابا واسعا للحروب والنزاعات والتوترات الاجتماعية والهجرة

الغير شرعية وتعرقل مسار التنمية الإنسانية الأداة المحركة لتحقيق الأمن الإنساني

وحماية حق الأجيال المقبلة والحاضرة فمن دون تنمية إنسانية لا يمكن حماية الأفراد لان الفشل

في تحقيق التنمية الإنسانية ينعكس سلبا على الأمن الإنساني⁽¹⁾.

يرتكز الأمن الإنساني على عنصرين التنمية الإنسانية وإنسانية الأمن فالأولى تهدف إلى الإنسان من الحاجة¹ والثانية تهدف إلى من الخوف فالإنسان هو جوهر ومركز كل السياسات المنتهجة على كل المستويات والتنمية الإنسانية هي من تسعى لتحقيق هذه الغاية لقد عرفت التنمية الإنسانية أنها التوسع في الخيارات الممنوحة للفرد فيقوم الأمن الإنساني بادراج فكرة إن الأفراد يمكنهم ممارسة خياراتهم بكل حرية وبالتالي يكون لديهم إمكانيات اتخاذ مصيرهم بأيديهم² وعندما نسعى إلى تحقيق الأمن لابد إن نفكر بالإنسان وأمنه وكيفية التفوق على حرب الفقر وضمان الأمن ضد الحرمان الاقتصادي والحياة المتدهورة وحماية حقوق الإنسان³ فهناك تركيبة في القوى التي تحدد من يتمتع ومن لا يتمتع بالأمن الإنساني⁴ وتتحدد هذه على التركيبات عدة مستويات عالمية إلى إقليمية وإلى وطنية لذا تدهور الأمن الإنساني هو تدهور الموارد فبدون استقرارها لا يمكن إن ينعم الناس بالأمن الغذائي والأمن الصحي⁵ جلى التنمية الإنسانية بوضوح في مجالات اعتماد الإنسان على إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية واستغلالها لخدمة الإنسان وتوفير له سبل العيش ولما تكون هذه الموارد مهددة يكون امن الإنسان مهددا⁽²⁾ إن التنمية الإنسانية شرط أساسي للأمن الإنساني فمن منظور البرنامج الإنمائي الصادر

(1)- روبرت مكنمار⁶ جوهر الأمن⁷ ترجمة يوسف شاهين(القاهرة: المطبعة الثقافية المصرية لتأليف والنشر، 1970) ص.125.

(2)- حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص.116.

1994⁸ يمكن القول انه بالتنمية يمكن التحرر من البطالة والفقر وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني⁹ وبالتحرر من الجوع يتحقق الأمن الغذائي والحصول على الرعاية المناسبة وكذا بالتعامل السليم مع البيئة نصل إلى الأمن الصحي والبيئي كما إن سيادة الوفاق مابين الجماعات المتعددة في المجتمع واحترام حرية الفرد يتحقق الأمن الاجتماعي والشخصي⁽¹⁾ فمن خلال

الترباط بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني لابد التركيز على قيمة التنمية التي تقترن بدلالات الأمن الإنساني □□ أساس من التطابق في البناء والتكوين كونها أداة من أدوات هذا البناء وبالتالي فالأمن الإنساني⁽²⁾ يشمل ما هو أبعد من الخوف والحاجة سواء في حقوق الإنسان كالمساواة أو التكافؤ في الفرص فنموذج التنمية الإنسانية هو عامل ربط ومحرك تقوم عليه مستويات الأمن الإنساني الذي يحرزه الفرد في المجتمع وإعادة النظر في مطالب الحاجات الإنسانية بكل صعوباتها وشتى المظاهر الماثلة فيها بعدما كانت مخططات الأمن الإنساني في دائرة القوة العسكرية □ فالعالم يكون أكثر أمناً عندما تمنح البلدان الفقيرة فرص للتنمية لأن الفقر المدقع والأمراض والأوضاع البيئية تهدد الشعوب بشكل مباشر وفي نفس الوقت توفر أرضاً خصبة لتهديدات أخرى⁽³⁾.

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية الإنسانية في المتوسط

- (1) - عبد العظيم صغير □ "الأمن الإنساني والحرب على البيئة" □ مجلة المفكر □ العدد الخامس □ ص. 92.
- (2) - مصطفى حنفي □ "الأمن الإنساني والتنمية البشرية في عالم متحول: المفهوم والأبعاد" □ مركز الأبحاث والدراسات في شؤون لهجرة □ متاح على الموقع التالي:
<http://www.crei-centre.com/blog> □ 21 ماي 2016 □ 13:21.
- (3) - وليد عبد جبر □ "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذجاً" □ مجلة كلية التربية □ العدد السادس □ ص. 190.

إن النهوض بمستويات التنمية بعد ما ألت إليه أجزاء الثورات العربية التي حولت الوضع في منطقة جنوب المتوسط إلى شبه منهار يستدعي سعي هذه الدول إلى إيجاد حلول لتجاوز هذا الوضع من خلال جملة من الآليات منها:

1- تحديد الأهداف:

إن التنمية تعني إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية من أجل رفع مستوى

المعيشة وتحسين ظروف الحياة.

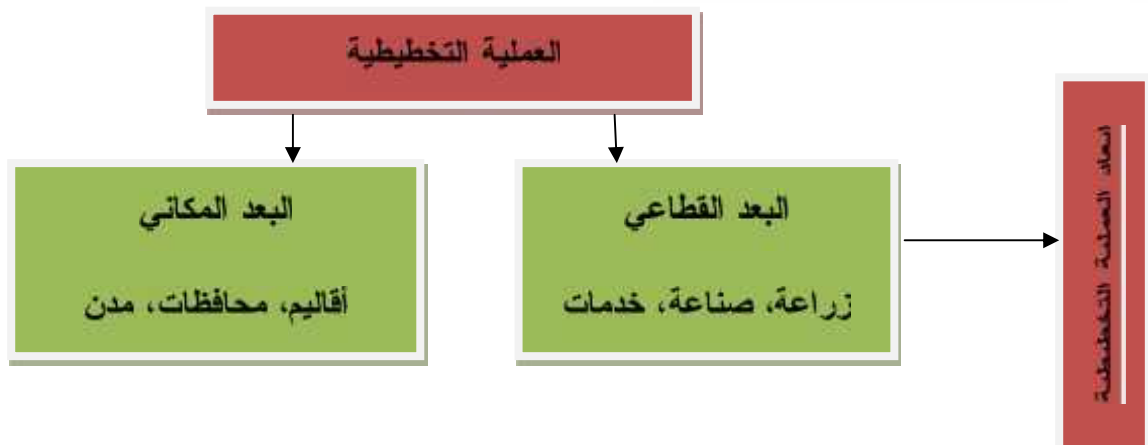
فتشمل الأهداف الاقتصادية الإسهامات النسبية في الناتج المحلي وتوظيف العمالة الوطنية وكذا إقامة البنى الأساسية وتوفير الخدمات وتقليص النقائص الهيكلية بالاقتصاد والحث على ترشيد الموارد الاقتصادية وتنويع قاعدتها.

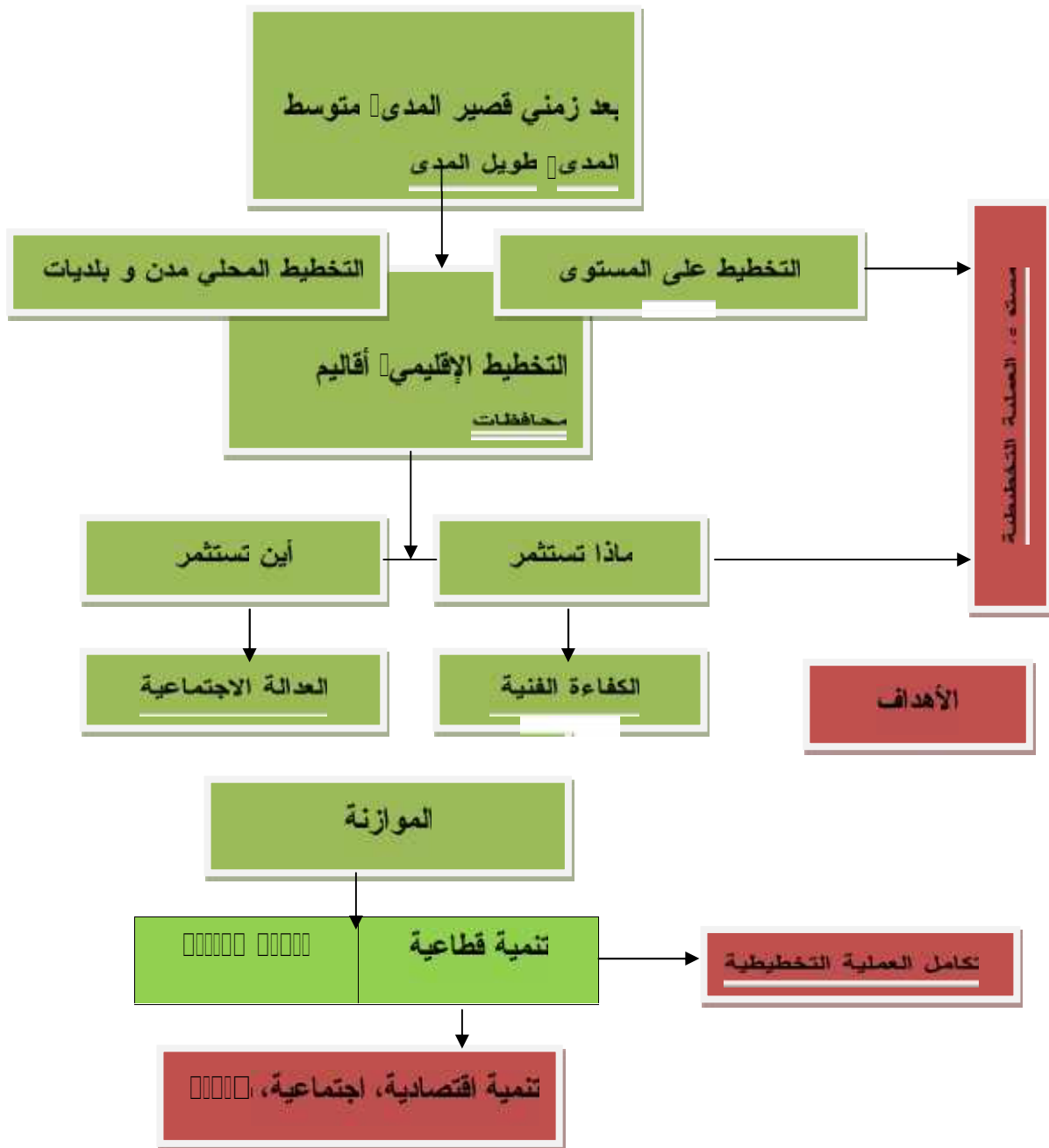
أما الأهداف الاجتماعية فتتمثل في التغيرات التي تحدث في أنماط الحياة والسلوك والعلاقات الاجتماعية وكذا تحسين مستوى ونوعية الحياة الناجمة عن زيادة الدخل والإنتاج⁽¹⁾ أما الهدف التنظيمي فيتمحور على المؤسسات والإدارة اللازمة لتسيير مراحل التطور المختلفة للمجتمع والتعامل مع المستجدات بكفاءة من خلال التطور التقني ورفع كفاءات أداء الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بعملية التنمية وضمان الاستمرارية والتواصل فيها لأنها عامل نجاح في تنمية المجتمع في جميع المجالات وتكامل جميع غاياته وكذلك تنظيم استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن حق الأجيال القادمة وتحقيق التوازن البيئي بإنتاج ثروات متجددة والاستخدام العادل للثروات الغير متجددة وكذا تحقيق التكامل والتبادل في الأهداف بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁽²⁾.

(1)- رحالي حجيعة "التغير الاجتماعي في المجتمع المفهوم والنموذج" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد السابع جوان 2010 ص.4.

(2)- ريدة ديب سليمان مهن "التخطيط من أجل التنمية المستدامة" مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون العدد الأول 2009 ص.12.

□□□ رقم 8: يوضح أهداف العملية التنموية





المصدر: مصطفى جليل إبراهيم اثر الخصائص المكانية في آليات التنمية النظرية والتطبيق (جامعة بغداد: المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي 2002) ص.5.

2- السعي نحو تنمية مستدامة:

ويتم ذلك بالاعتماد على التخطيط الإقليمي في السياسات التنموية وتوجيه المشاريع المستقبلية والأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول وضرورة التنسيق بين المحاور التنموي الاقتصادي

والمحور التنموي الاجتماعي المرتبطان بالخطة الوطنية وتطبيقاتها الإقليمية والمحلية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إصدار قانون يتعلق بالتخطيط التنموي بتحديد مضامينه وآليات تنفيذه وتمويله وتشجيع التفاعل بين السلطة المركزية والوحدات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع وتأمين البيئة لرسم سياسات إقليمية⁽¹⁾ وبناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ومتابعتها

□ □ □ إلى أهداف نهائية في التنمية المستدامة وبناء أقطاب نمو التكنولوجيا الصناعة السياحة التعليم على أساس التكامل الإنمائي وكذا أحداث مراكز أكاديمية للتخطيط والإدارة التنموية الإقليمية والمحلية⁽²⁾

3- تحديد البعد المكاني للتنمية:

ويتم بتحليل العلاقة بين القطاعات التي □ □ □ إلى تحقيق تنمية متوازنة للحفاظ على الموازنة بين العرض والطلب وكل النشاطات الاقتصادية أو عن طريق تنمية غير متوازنة من خلال البدا بتنمية القطاعات الرائدة التي تنشره لبقية القطاعات⁽³⁾

(1) - كربالي بغداد حمداني محمد " استراتيجيات السياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر " مجلة علوم إنسانية العدد 45 2010 ص. 09.

(2) - ريمون حداد " التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية " مجلة الدفاع الوطني للبناني العدد 78 جوان 2011 ص. 15.

(3) - الحبري نبيلة لمهادف رحمة " الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانيّة " لملتقى لوطني الأول فاق لتنمية الإقليمية المكانيّة في الجزائر جامعة ادرار 2014 ص. 7.

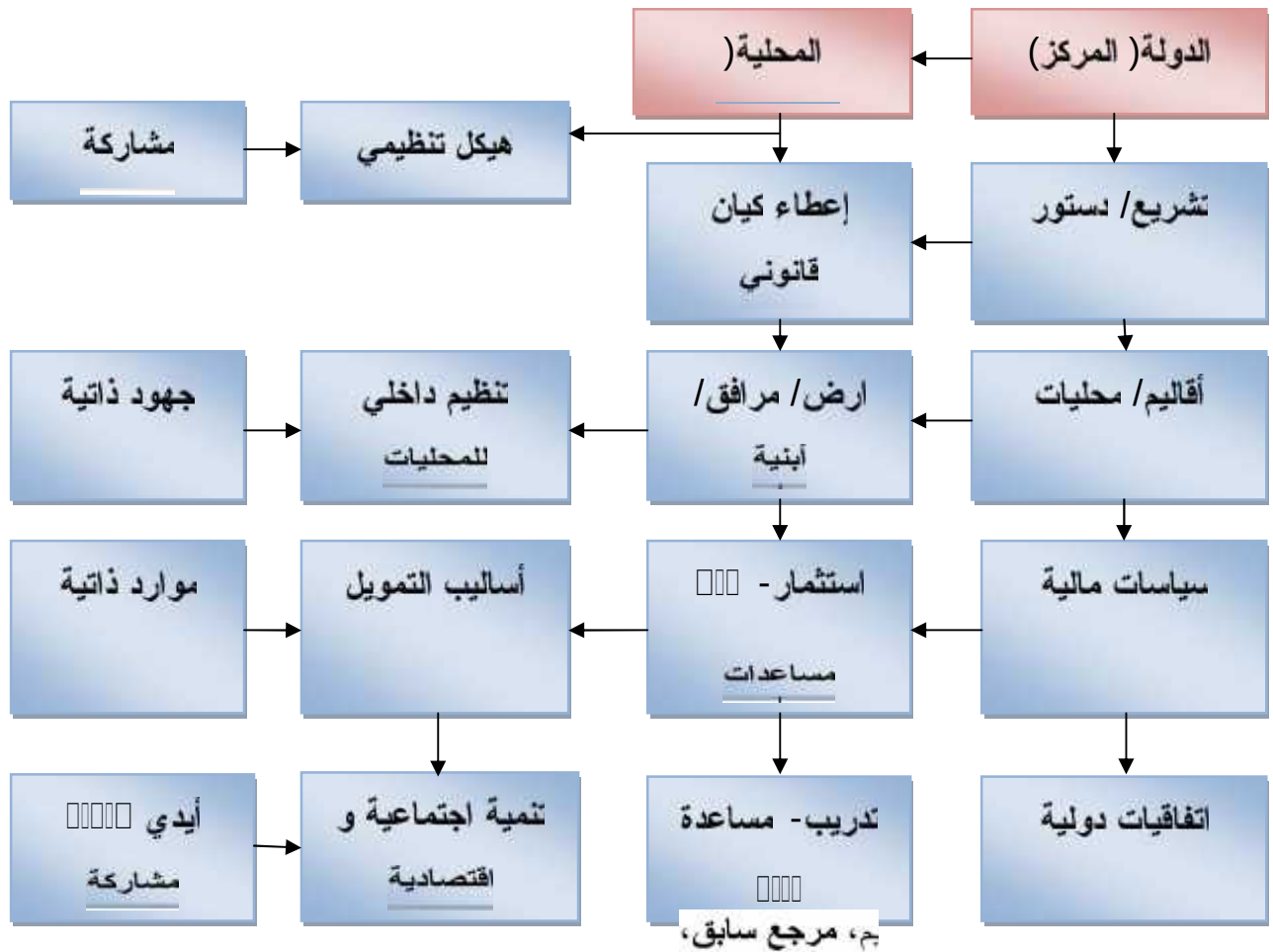
4- التخطيط للتنمية:

هذا يهدف إلى ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وإعادة توزيع السكان وفق الموارد المتاحة من خلال تخصيص نشاطات ملائمة لتحقيق التنسيق بين الموقع والمشاريع ضمن قواعد

التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمات والموارد الطبيعية والبشرية بين مختلف الأقاليم أو حتى داخل الإقليم الواحد فالتخطيط⁽¹⁾.

5- اعتماد منهج اللامركزية في العمل التخطيطي:

شكل رقم 9: يوضح آليات التفاعل بين المركز والمحليات والمجتمع في تحقيق التنمية



هو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من واقع إلى آخر أفضل ويقوم على عنصرين هما التنبؤ والمستقبل والاستعداد لمواجهة عبر خطة لتحقيق أهداف المجتمع ويتم تحويلها إلى برامج أو مشروعات مختلفة⁽¹⁾.

□□□□ التنمية إطار تحليلي تفسيري يبرز طبيعة التوجهات للتخطيط فلا بد من توافقها مع المتطلبات والمعطيات الحالية لدفع التنمية إلى أسس اللامركزية وتعزيزها للإسراع بإيجاد سياسات تنموية وإستراتيجية تتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تعتبر إحدى السبل لتحقيق الإدارة المحلية الفعالة التي بدورها تركز على القدرات المحلية في تحقيق أهداف تخدم التوجهات التنموية والكفاءة تهتم بالنفقات⁽²⁾ فاللامركزية تساعد على الاستخدام الجيد للموارد المتاحة بما يخدم ويساهم في تنمية المناطق الفقيرة لاسيما عند توفر كل شروط نجاح اللامركزية كما أن اللامركزية تجعل المناطق المحلية قادرة على تدليل العقبات وإيجاد الحلول التي تؤثر على سير العمل⁽³⁾.

6- التوجهات التنموية:

ومن هنا توجهات لتنمية الموارد الطبيعية والبيئية فبعد تحديد مستوى عملية الاستفادة من الموارد الطبيعية وحالاتها يتم وضع توجهات تنموية تحدد معايير الاستعمال والأقاليم التخطيطية بما

(1)- بدر عثمان مال الله، "التخطيط الاستراتيجي للتنمية" لمعهد العربي للتخطيط بالكويت منظمة عربية مستقلة، العدد 114، جوان 2012، ص.5.

(2)- سليمان ولد حمدون، "اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"، المتاح على الموقع التالي:

www.suronline.org/alabwab/derasat(1)/598.htm □ 2016/07/15 □ 15:22.

(2)- كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربة- دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011) □ ص.31.

يحقق الانتفاع الأمثل بالموارد وتحقيق حياة أفضل للمواطنين وكذلك توجهات التنمية الاقتصادية □ تتناول تحليل النواحي الاقتصادية ووفق متطلبات كل نوع يتم تحديد ركائز إستراتيجية التنمية الاقتصادية بحيث تتضمن دمج مبادئ التنمية المستدامة في برامج التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مستقبل و أفاق التنمية في جنوب المتوسط

إن التحولات السياسية التي حدثت في دول الربيع استدعت إلى ضرورة التعجيل في التنمية لتجنب الوقوع في حلقة مفرغة ومن ثم تحسين ظروف مجتمعاتها. ويمكن وضع تصورين لمستقبل التنمية في دول الربيع العربي:

التصور الأول ← يفترض استمرار الأوضاع الراهنة التي تحد من القدرة على تبني مشروع تنموي يحقق التطلعات العربية وتزداد فيه احتمالات التدخل الأجنبي لأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذا الربيع جعلت من المنطقة تربة خصبة لدور جديد حيث ظهرت مجموعة جديدة من جماعات المصالح أو دول المصالح فأولت دول العالم الاهتمام لهذه التغيرات الحادثة بحيث قامت بتعزيز الدعم الدولي تجاه هذه الدول العربية التي تتدخل باسم الإنسانية⁽²⁾ من أجل الوصول إلى أهداف مخطط لها مما يجعل هذه الدول تعيش الفوضى وحالات اللامن وما يعزز هذا التصور هو استعصاء حل المشاكل وتفاقم التهديدات التي⁽³⁾.

(1)- عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعة "الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية" رؤى اقتصادية العدد السابع، ديسمبر 2004، ص.182.

(2)- محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا" مركز الدراسات المستقبلية 2013 ص.46.

(3)- محمد ماضي، "أي حل يبعد شبح التقسيم أو سيناريو الفوضى يجب أن يأتي من داخل ليبيا" المتاح على الموقع التالي:

http://www.suissinfo.ch/ara/%D8%A3%O9%81 2016/06/29 12:00.

خرجت عن سيطرة هذه الدول إلى جانب التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية والاجتماعية⁽⁴⁾ و أكبر دليل ما يحدث في ليبيا التي عرفت الجمود وعدم ظهور أي طرف من

الأطراف المتصارعة للوصول إلى حلول من خلال الحوار وكذا التوترات الأمنية في سوريا حيث تستمر الحرب الأهلية في التأثير السلبي من الناحية الاقتصادية في ظل فشل كل اتفاقيات السلام بين النظام والمعارضة مما يجعل وضع المنطقة مرشح للاستمرار في ضوء الانقسام الداخلي الذي تعاني منه سوريا⁽¹⁾.

ويمكن من خلال هذا التصور فرض سيناريويين:

السيناريو الأول — يتمثل في الاضطرابات المطولة وعدم الاستقرار بسبب إدارة القضايا الاقتصادية والسياسية بدلا من حلها بحيث تواجه دول الربيع العربي تحديات منها البطالة وخطر الإرهاب المتوطن وشبح الصراعات التي بدورها تعطل الإصلاحات لأسباب أمنية وهذا يساهم في تغذية العنف بصفة مستمرة وهذا ما نجده في كل من سوريا، مصر وليبيا وهذا لا يعرقل فقط توحيد المنطقة بل حتى مسار التنمية فمنذ الربيع العربي إلى يومنا هذا لم تعرف هذه المنطقة تقدما ملموسا من حيث القضاء على العنف واستعادة الاستقرار رغم تجنبها الانهيار التام كما فشل التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية المراد الوصول إليها⁽²⁾.

السيناريو الثاني — يعبر عن فشل الدول في معالجة القضايا الاقتصادية والتركيز على الأمن مما يخلق اضطرابات داخلية فبعد 2010 تراجعت دول الربيع العربي في عدة جوانب حيث تننى مستوى التنمية وتراجع إلى ما كان عليه في العقود الماضية وانهار التقدم الذي

أحرزته

(1) - المكان نفسه.

(2) - عدنان الهياجنة، "الصراعات الداخلية في العالم العربي - رؤية مستقبلية، الجزيرة" المتاح على الموقع التالي:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/38FB64E9 25 ماي 2016 10:11.

في القرن العشرين فكانت فترة ما بين 2010 و 2016 بمثابة نقطة تحول المنطقة وانحرفها عن مسار التنمية مما حصرها في حالة اضطرابات وظهور الدولة الإسلامية في المشهد الإقليمي

فركزت على محاربة الإرهاب بدل الإصلاحات لخلق فرص العمل والتحفيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار⁽¹⁾.

فبعد ظهور داعش في عام 2013 والذي ادخل الإقليم في اضطرابات جعلت هذه الدول تسخر كل إمكانياتها لمواجهة وإهمال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق التنمية وهذا يؤدي إلى تآكل الاقتصاديات العربية وشل حركتها نظرا لعدم استقرار وعدم استدامة الدعم. و سترفع البطالة والانحراف و سترتفع البطالة والانحراف في التنظيمات الإرهابية والمشاركين مظاهر العنف الرفضة للحكومات وسياساتها وما أدى إلى تراجع هذه المنطقة مرة أخرى هو المزج بين انعدام الأمن والاستقرار التي ثلث التنمية في المنطقة فامتد انعدام الأمن والإقليمي إلى الدول المجاورة⁽²⁾.

إن وضع التنمية في دول الربيع العربي ليس فقط مليء بالتناقضات المصاحبة لجدل الهيمنة والتحرر خاصة مع اتصال الأوضاع بالعولمة والإرهاب أيضا متعلقة بالعجز السياسي وفكريا ومجتمعيا عن انجاز المشاريع لتحقيق الحداثة والتطور وذلك لغياب رؤى اجتماعية واستمرار الأوضاع الراهنة من عجز تنموي يلزمه قهر في الدخل واستباحة من الخارج يؤدي إلى تعمق الصراع المجتمعي في البلدان العربية⁽³⁾.

(1)- محمد مجاهد الزياد، "العلاقات العربية- العربية بعد الثورات تحديات جديدة" معهد العربية للدراسات، المتاح على الموقع التالي:

Studies, alarabiya.net/ future- scenarioes 2016/06/26 13:29.

(2)- فلورنس جارب الكسندر لابان، "سيناريوهات المستقبل العربي- سيناريوهات لعام 2025" معهد الاتحاد الأوروبي لدراسات أمنية، العدد 58، فيفري 2015، ص. 5.

(3)- يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص. 27.

التصور الثاني ← فهو صورة تفاؤلية تنطلق من توظيف الفرص الكبيرة المتاحة لخلق مستقبل أفضل يتسم بتنمية مزدهرة وديمقراطية من خلال مجموعة إصلاحات منها التنسيق

والاندماج بين دول المنطقة وهذا يمكن تحقيقه بصيغ جديدة تضم مقومات تكتل إقليمي قادر للاستجابة لطموحات شعوب المنطقة.

فالربيع العربي أحدث تحولات عميقة منها بروز قوى سياسية مستعدة للتفاعل والاندماج رغم إن الوضع لم يستقر بشكل نهائي في المنطقة غير إن الانخراط في سياق اقتصادي واحد تحت (1) إقليمي أصبح ضروريا للتمكين التنموي كما إن التشخيص الدقيق لأي مشكلة هو جزء هام من حلها للوصول إلى مستقبل أفضل. ومن خلال هذا التصور يمكن افتراض سيناريويين و:

السيناريو الأول ← الاصطلاحات وبناء التنمية الإنسانية لإنعاش الاقتصاد وبناء مستقبل أفضل وهذا السيناريو يعبر عن وجهة نظر المجتمعات العربية التي ترى إن السبيل الأفضل للخروج من الاضطرابات التي تعيشها وتحقيق التقدم والازدهار هو الوصول إلى التنمية الإنسانية بحيث يحدث تغيير مشروط وتكامل اقتصادي في كل المجالات و (2) تتخفف نسبة البطالة و (3) الدول للتصدي للتنظيمات الإرهابية (2) انطلاقا من إدراك الحكومات بأهمية الإصلاح والتعاون المشترك والإنمائي الفعال لدول جنوب المتوسط والتي تؤمن له استثمارات سواء في إطار ثنائي أو إقليمي من خلال ترتيبات التمويل والتعاون وهو يعتبر كبديل عن الجهات المانحة التقليدية للاستثمار (3)

(1) - سلطان عيث "مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي" مجلة الندى العدد 85 2007 ص.15.

(2) - مصطفى الصالحين الهوني التكامل الإقليمي المغربي دراسة في الأفاق والتحديات المستقبلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير (3) محمد خيضر - سكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية (2011/2010) ص.144.

(3) - خالد مالك "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" تقرير التنمية البشرية 2013 ص.114.

وكذا تقديم مبادرات لحل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة وستساهم التنمية الإنسانية في تقليل من التهديدات ومحاصرتها بشكل يحول المشكلة من تهديد استراتيجي امني إلى مجرد مشكلة بسيطة قابلة للحل من خلال سياسات عربية مشتركة تثبت فعاليتها من خلال تقويض الخطر⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات وتغيرات كبيرة نتيجة عوامل دخلت على الساحة العربية عام 2014 ويمكن للدول العربية المصدرة للنفط من استيعاب التطورات السلبية على إيراداتها النفطية واستغلال تراجع سعر النفط في فتح فرص بإمكانها إنعاش الاقتصاد وذلك من خلال خوض مشاريع في مجالات أخرى⁽²⁾ وستكون الأسس التي تقوم عليها التنمية الإنسانية السبيل الوحيد إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة فلقد استطاعت معظم الدول إحراز تطورا ملحوظا في العديد من نواحي التنمية الإنسانية وتمكنها من تخفيض معدل الفقر وعدم المساواة بشكل كبير في القرن العشرين و██████████ في الوقت الراهن تحقيق ذلك مرة أخرى وهناك ارتفاع للتوقعات الايجابية للمرحلة المقبلة سواء في مجال التصنيع أو التصدير وذلك في كل من مصر والمغرب وهذا يدفع إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات لتحريك التنمية وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التوازن بخلق فرص العمل وكونها تساهم بشكل مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وقدرتها على استقطاب وتوظيف العمالة⁽³⁾

(1)- فرانك مكدوغال "إصلاح المنظمة رؤية القرن الحادي والعشرين" مستودع وثائق المنظمة" المتاح على الموقع التالي:

<http://www.fao.org/docrep/meeting/010/j7105a/j7105a04.htm> 2016/09/12 13:15.

(2)- عماد شهاب "استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية 2015 - 2016" لاتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة لبلاد عربية "التقرير السنوي رقم 8 أفريل 2015 ص.46.

(3)- خالد مالك "مرجع سابق" ص.23.

وما تحتاجه المنطقة لضمان مستقبل الأجيال القادمة هو توافر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية في المنطقة العربية وتقوية الجبهة الداخلية لبلورة رؤية موحدة ولابد من تضافر الجهود بين مختلف القطاعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع من أجل تصحيح الخلل القيمي الذي أضحى يسيطر على الوعي الجماعي وكذا إشراك المجتمع في الاختيار فالمرونة السياسية وغياب التسلط والاستبداد السياسي. والظلم الاجتماعي والقهر الثقافي من أهم المستلزمات التي تهيء للنهوض التنموي على مختلف الأصعدة في المجتمع⁽¹⁾

السيناريو الثاني — هو السيناريو التحويلي أو التغيير الجذري حيث يمكن للتنمية الإنسانية

إن تحدث نقلة نوعية في حياة الشعوب والمجتمعات فبعد الفجوة العميقة التي عرفتھا دول الربيع العربي إعادة تحديد مسار جديد غير المسار الذي هي عليه وتصحيح الانحراف سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وإقامة دول المواطنة والقانون فيعم العدل والأمن والتنمية ولا تكون التنمية الإنسانية إلا محطة ووسيلة التي لها انجازات مثل انجازات الدول العربية بمقدورها معالجة قصور وخلل واقعها المعاصر وحاضرها الراهن وتحسين فإيجب ان تكون للدول العربية رؤيا إستراتيجية للتعامل مع المتغيرات وحل المشاكل جذريا بدل طريقة الترقيم مع عدم المساس بالأطر الاقتصادية التي تردت مما أدى إلى تراجع مداخل وطنية⁽²⁾

(1) - عبد المالك مرتاض "العولمة وتدمير الهوية الوطنية" مجلة بونه، العدد 3، مؤسسة بونه للبحوث والدراسات، عناية، جوان 2005، ص. 40- 41.

(2) - جبران صالح حرملة ثورة الربيع العربي، "رؤية تحليلية في ضوء و فروض نظرية الثورات: الواقع وسيناريوهات المستقبل"، المتاح في الموقع التالي:

إن الهدف الرئيسي من عمليات التنمية هو الإنسان وتعتبر هذه التنمية سيرورة شاملة ومنظومة متكاملة متداخلة العوامل فهي بحاجة ماسة إلى إدراك دقيق لأبعادها ومراميها ومطلقاتها حتى يتم بناء ورسم التوجهات الكبرى انطلاقاً من تصور سليم وفهم صحيح لاسيما على مستوى صناع القرار من القادة السياسيين الذين يرسمون ويخططون لهذه التنمية⁽¹⁾.

(1) - رفيق بن مرسل، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر:

2001 - 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص. 17.

إن التنمية الإنسانية خيار لاجدال فيه لأبد من بذل الجهود لتكريسه في الواقع بكل ما تملكه الدول من إمكانيات مادية وطاقة فاعلة في ☐ هيئة لاحتواء القوة الداخلية ☐ والتصدي لتحديات الخارج. ☐ الإنسانية تتم بإمكانيات الدول ولا تستنسخ من المظاهر الغربية بدون قراءة واقعية وتقدير متطلباتها وفق خطة مدروسة للتخلص من التخلف وكل أفات المجتمع وبالتالي التصدي للتهديدات الخارجية.

فالدول العربية حاولت تحقيق التنمية الإنسانية من خلال المطالبة بها بالحراك السياسي ولم تحاول وضع منهج لذلك فأصابت العرض وأخطأت في الجوهر لأن أي فعل تنموي يستخلص مشروعه من ذاتية الدولة وخصوصياتها ☐ فالتركيز على الجانب المظهري في التنمية أدى إلى الفشل وتعطيل مسيرة التنمية فلا بد من الوثبة الواعية لطبيعة التحولات التي تجري من حولها وبالتالي تفتح أفق لتدفق إلى التنمية والتخلص من الأوضاع المتردية والسعي للتجديد والانجاز بما يحقق الأمن الإنساني والاستقرار.

الخاتمة

لقد شكلت ثورات الربيع العربي منطلقاً لتزايد الدّيدانات وتوسعها لتشمل معظم دول جنوب المتوسط، حيث عرفت هذه الدّرحلة سلسلة من التحولات المهمة التي مددت القطاع التنموي وأثرت على الجانب الأمني وأضعفته ما أنتج توترات أمنية مختلفة سياسية اقتصادية اجتماعية وعسكرية وتهديدات أخرى عابرة للحدود تلقي بظلالها على هذه المنطقة مقابل عجز حكومات هذه الدول احتوائها وتخطيها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا أن ندّرج إلى أهم التحولات التي عرفتتها منطقة جنوب للمتوسط نظراً لواقعها الإستراتيجي والحساس، خاصة على المستوى التنموي والأمني، فقد عرفت هذه المنطقة مصادر جديدة للتهديد فرضت عليها التعامل معها بمحاولة وضع إستراتيجيات واليات لمواجهةها وللحد منها وتوصلنا في هذا الإطار إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

إن مجموعة المفاهيم التي وضعت للتنمية أفرزت عدة تعاريف لها غير أن المتفق عليها أن التنمية تعني في جوهرها التغير وتحقيق الرّاه للإنسان في كل جوانب الحياة من خلال اتخاذ قرارات مسؤولة وتوفير متطلبات الحياة والحاجيات الأساسية له، والتي باتت متدهورة في ظل تراجع التنمية الإنسانية جنوب المتوسط. ما أنعكس على الأمن الوطني المرتبط بالدولة، وهذا استوجب طرح جديد للأمن من زاوية مختلفة يتجسد في الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد. وتطورت هذه النظرة مع الدّورات النقدية وأصبحت الفواعل تعرف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية.

الأمر الذي يدعى إيجاد حلول وآليات قادرة على استيعاب التهديد فالأمن بمفهومه
الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو
ترتيبات لحماية بل هو الاستقرار بأوسع معانيه وهذا يعني ضرورة حل المشكلات
السياسية والاجتماعية.

والاقتصاديةرة الجديدة اليوم على أن أمن الأ...ر يركز بشكل كبير على الأمن عند
الآخرين، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل
...عزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحق الأدنى من الاستقرار.

إن الفقر وغياب التنمية الإنسانية يعد أهم المتابع الأساسية للانفلات الأمني وتضاعف
التهديدات وخاصة في دول الربيع العربي وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين
حدوث التنمية الإنسانية وبين الأمن ورغم امتلاك هذه الدول ...الثروات المعدنية والمناجم
والأراضي الخصبة... إذا أن عدم الاستقرار وضعف الأمن وتفشي الفساد أصبح يبعد
المستثمرين عن هذه المنطقة ويحفز الهجرة الغير الشرعية بحثا عن سبل عيش أفضل.
إن الحركات السببية التي تقف وراء مشكلة لأمن هي مشاكل متعددة الأبعاد بأوجه
متناثرة تجتمع في جملة من التهديدات الالامائية بدأت بأزمة بناء دولة وطنية غير
قادرة على تلبية حاجيات شعوبها. ثم ظهرت على شكل امتدادات جغرافية،

كتهريب الأسلحة، الجريمة المنظمة... المتاجرة بالمخدرات مست...لة حالة النزاعات والفشل
الانموي.

فالتحديات الـمماثلة التي يعيشها جنوب المتوسط هي نتاج تآزم الأوضاع التنموية وتتصاعد التوترات الداخلية من جهة ومن جهة أخرى طبيعة الحدود الجغرافية ساعدت على انتشار هذه التحديات والتي يصعب مراقبتها في ظل محدودية إمكانيات دول هذه المنطقة، فالتنمية علاقة وطيدة بالأمن حين أن انخفاض نسبة التنمية يؤدي إلى انفلات أمني الذي يخلق تهديدات في المنطقة، فإذا قامت الدول الإقليمية بتنسيق جهودها والتعاون لصياغة آليات من شأنها تعزيز وتحقيق الأمن، فزيادة فرص نجاح التنمية الموهونة بمدى توفير هذه الدول للأمن والتحكم في حدودها لتقويض التحديات.

مصطلحات التنمية، الأمن والتحديات الثلاثية تشكل حلقة تأثير متبادل فكما يؤثر في الآخر فنقص التنمية يضعف الأمن مما يولد تهديدات عارضة لحدود، وانعدام الأمن يمس مسارات التنمية وتصبح الدول عاجزة عن تلبية أدنى متطلبات مواطنيها وبالتالي تكون هذه الضغوطات أحد أهم الأسباب التي ساعدت على اتساع شبكة التحديات اللاتماثلية بمختلف أشكالها.

إن التكتلات الاقتصادية من أبرز المظاهر الجديدة التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية تسعى التكتلات لخلق طرق وصيغ جديدة للتقارب والتعاون بين الدول بطريقة لهذا التعاون هي الشراكة بحيث ترسم بعد جديد للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية تشمل على نطاق أوسع مما كان عليه التعاون من قبل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة جيو سياسية بالدرجة الأولى لاحتلالها نقطة التقاء القارات

الثلاث آسيا إفريقيا وأوروبا وهي أيضا منطقة نشيطة اقتصاديا ومتنوعة حضاريا لذلك
تأثير تأثيرا مباشرا على الوضع الدولي اتخذت الدول المطلّة على البحر الأبيض
المتوسط هذه المنطقة علاقة شراكة وتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول
الضفة الجنوبية شرق وجنوب المتوسط في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية فهي مبادرة
أوروبية بالدرجة الأولى من طرف الاتحاد الأوروبي في سياسته التوسعية اتجاه العالم
الخارجي تضمنت الشراكة الأوروبية المتوسطية مختلف الأبعاد السياسية الاقتصادية
الاجتماعية والثقافية وبدورها قامت العديد من الدول المتوسطية بالتوقيع على اتفاقيات
الشراكة في خضم بحثها المستمر على سبل الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتدعيم
مسيرتها التنموية.

مرت الشراكة الأوروبية المتوسطية بعدة محطات بعد إن كانت مجرد علاقات تعاون بين
الضفتين لتصبح شراكة من أول اتفاقية من مسار برشلونة 1995 ثم سياسة للجوار
الأوروبي وأخيرا الاتفاقية ذات الطرح الفرنسي التي هي اتفاقية للاتحاد من أجل
المتوسط.

اختلفت خلفيات هذه الشراكة الأوروبية المتوسطية بين ضفتي المتوسط حيث أراد الجانب
الشمالي بناء اتحاد أوروبي محصن بأسوار متينة في وجه التهديدات الآتية من الجنوب
المتوسطي وذلك بالهيمنة على الحوض المتوسطي اقتصاديا سياسيا وأمنيا والاستفادة
من الموارد الأولية للضفة الجنوبية من أجل التنمية الأوروبية ولعب دور إقليمي

المنطقة وتحجيم المجال أمام القوى الكبرى التي وجهت أنظارها نحو المتوسط كالولايات المتحدة الأمريكية والصين تخوفا من تراجع مكانته في المتوسط وزعزعة أمنها. أما الجانب الجنوبي من المتوسط فقد كان مفروضا عليه إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي للاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية والرفع من مستواها التنموي بإيجاد مستوردين لنفطها وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في المتوسط والاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية.

إن مسار العلاقات اللارومنتوسطية عرف عدة مبادرات تعاون إلا إن □□□□ كانت مبادرات أوروبية طغى عليها عامل التبعية لشمال متطور وجنوب متخلف مما جعل من هذه الأخيرة تكون مستهلكة لا مشاركة هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي من الشراكة اللارومنتوسطية أما ما يخص الجانب السياسي والاجتماعي فقد كان الاتحاد الأوروبي هو العقل المفكر والمقرر أما الدول المتوسطية كانت مجرد آلة لتطبيق تلك القرارات بشكل أو بآخر فهي مجبرة على الدخول في التكتلات العالمية من أجل خروجها من بؤرة التخلف. إن الحراك السياسي الذي عاشته دول جنوب المتوسط حول واقعها التنموي من السيئ إلى الأسوء ما أنتج تداعيات كبرى على المستوى الداخلي والإقليمي وخلف عبثا أمني استغلته بعض الأطراف الدولية وما زاد هذا الحراك ضعفا وتفككا هو عدم التوافق بين التنمية الإنسانية وطريقة استغلال الموارد فما انجر عنه من تغيرات خلق فسادا في هياكل الدولة وهذا عرقل مسار التنمية واثّر سلبا

على تجارب التنمية مما أدى إلى ظهور أزمات ومعضلات أمنية مستعصية ذات طبيعة متشابكة كونها تفتقد لهياكل قادرة على تنفيذ مهامها و تعرضها للتحويل إلى دول فاشلة فتداعيات الفشل تهدد استمرار الدول و بقائها كما إن ضعف الأداء السياسي والاقتصادي ولد حركات العنف وعدم الاستقرار وساهم في انتشار انقسامات اجتماعية وكذا التهديدات والمخاطر الأمنية المتمثلة في الهجرة الغير شرعية الجريمة المنظمة وتجارة سواء المخدرات أو السلاح أو البشر وهذا ينعكس سلبا على الأنسجة التنموية وما يزيد خطر هذه التهديدات هو امتدادها من بلد إلى اخر كما برزت أيضا هذه التهديدات بفعل الأزمات الداخلية لدول جنوب المتوسط مشكلتا وضعا تنمويا متدهورا في بيئة كلها تؤثرات فتراكمت المخاطر وساد عدم الاستقرار ما أثار مخاوف أوروبا التي تعتبر منطقة جنوب المتوسط مصدر للتهديدات فهي لا تشكل خطرا على أفرادها فقط بل تطل تداعياتها إلى أوروبا فبعدما كانت تعد استراتيجيات لمواجهة دول قوية أصبحت تعد لمواجهة تهديدات قادمة من دول ليس لديها التحكم فيما يحدث بداخلها فمنطقة جنوب المتوسط منطقة غير مستقرة تزيد من خطورة استمرار التهديدات وقد تنتقل عدواها مع تزايد الاختلالات بينهما في شتى المجالات يصعب التحكم في نتائجها. فتزايد نمو التهديدات في جنوب المتوسط يستدعي تقييم المستوى الأمني والتنموي للأفراد ودمج التنمية الإنسانية في خطط وسياسات الدول وجعل الأمن الإنساني واجهة كل سياسة لبناء امني وتنموي سليم الذي يقلل من التهديدات ويضمن حياة أفضل

للأفراد يسودها الأمن فاعتماد استراتيجيات مبنية على أسس التنمية الإنسانية والأمن الإنساني قد تساهم في النجاح لمواجهة التهديدات اللاتمائية .

إن التلاقي الغير منتهي بين أفراد المجتمعات والأوضاع المختلفة الغير مستقرة أدى إلى تزايد التهديدات البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يستدعي التشارك بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وضرورة البناء وتداخل الأدوار بين المفهومين للتخلص من التهديدات فكلاهما شرط أساسي للبناء الأمني فالأمن الإنساني يمكن الأفراد من تقويض المخاطر التي تهدد وجوده والتنمية الإنسانية تشمل مختلف القدرات والخيارات ولتحقيق هذا لابد من آليات تنتهجها دول جنوب المتوسط للدفع من مستوى التنمية وهذا ما يغطي حاجيات الأفراد الأساسية و□□□□□□ تستقر الأوضاع وتتقلص التهديدات .



المراجع

قائمة المراجع:

١- مراجع باللغة العربية:

1- الكتب :

- (1)- أبو عمود محمد سعد. الأمن والتنمية: أمن التنمية، وتنمية الأمن. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2001.
- (2)- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2005.
- (3)- بن عيسى، محسن بن العجمي. الأمن والتنمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011.
- (4)- التويجري عبد العزيز بن عثمان. التنمية الثقافية من منظور إسلامي. المغرب منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الطبعة الثانية، 2015.
- (5)- جداد، حبيب. "التطرف المذهبي" المعهد الاسكندريافي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2015.
- (6)- جليل ابراهيم، مصطفى. أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية النظرية والتطبيق. بغداد: المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2002.
- (7)- الجمال، احمد مختار. قضايا الاتحاد من اجل المتوسط: بداياته و تطوراته و مستقبله. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2008.
- (8)- حسن، زكري. الأمن القومي. القاهرة: ا카데미ة ناصر العسكرية، 2007.
- رزيق المخادمي عبد القادر. الاتحاد من اجل المتوسط...الابعد والافاق. الجزائر نيوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- (9)- الساكت منيب. ماضي توفيق الجغبير، أسلحة الدمار الشامل. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

- (10) - سالم، صلاح. المستقبلات البديلة للنظام العالمي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003.
- (11) - شفيق محمد. التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.
- (12) - طارق □□□. الإرهاب. بغداد: مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، 2014.
- (13) - عاشي، الحسن. التحديات الاقتصادية في تونس. واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2013.
- (14) - العاصي الطويل □ يوسف. أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب. مصر: صوت القلم العربي، الطبعة الثانية، 2010.
- (15) - العبيدي، أمل. الأمن الوطني الليبي: تحديات المرحلة الانتقالية. الدوحة: المركز الليبي للدراسات والبحوث، 2012.
- (16) - عويس □ محمد زكي. أسلحة الدمار الشامل. مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.
- (17) - محمد ، يوسف الصواني. التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، جامعة طرابلس، 2013.
- (18) - محمد عريقات، حربي. مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي. عمان: دار الكرمل، الطبعة الأولى، 1993.
- (19) - محمد، الخروجي ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- (20) - محمود ذيب الزغبى □ غازي. البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- (21) - مكنمارا، روبرت. جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين. القاهرة: المطبعة الثقافية المصرية والنشر، 1970. -للتأليف
- (22) - منير □ حجاب محمد. الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000.

(23) - موسى فتح الله. المشروع المغربي و الشراكة الاورومتوسطية. المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، 1997.

(24) - نصر ، ربيع و آخرون. الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية. سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

(25) - □□□ □ على الدين وآخرون. حالة الأمة العربية، 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

(26) - هيرش □ سيمور. القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 سبتمبر إلى سجن أبو غريب. بيروت: الدار العربية للعلوم، مركز التعريب والترجمة، 2005.

2- التقارير والملتقيات:

(27) - إبراهيم منصور، محمد. "الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا". مركز الدراسات لمستقبلية □ 2013.

(28) - الانروا. سوريا الاغتراب و العنف. تقرير يرصد الازمة السورية خلال عام 2014. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات □ 2015.

(29) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية □□□□ 2002". 2003.

(30) - بن عبد العزيز بن فهد العجلان □ عبد الله. "الإرهاب الالكتروني في عصر المعلومات" □ بحث مقدم إلى مؤتمر دولي، القاهرة، 2008.

(31) - بوشافة □□□□. "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود" □ لملتقى الدولي حول: لتحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة □ 28/27 فيفري 2013.

(32) - الخالدي □ يوسف وآخرون. "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال" □ تقرير التطبيقات، مملكة البحرين، 2011.

- (33) - رزيقة غراب ونادية، سجار. "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". ملتقى دولي. جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر 2006.
- (34) - السعيد إدريس، محمد. "مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلة النظام العالمي وتداعيات الثورة العربية". المركز العربي للبحوث والدراسات 2015.
- (35) - شهاب، عماد. "استشراف الأفق الاقتصادية العالمية 2015 - 2016" لاتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي رقم 8، أفريل 2015.
- (36) - عبد النور، ناجي. "الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في المغرب العربي"، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق. جامعة قسنطينة. نوفمبر 2008.
- (37) - عثمان مال الله، بدر. "التخطيط الاستراتيجي للتنمية". معهد العربي للتخطيط بالكويت منظمة عربية مستقلة، العدد 114، جوان 2012.
- (38) - عجاله، ايمان. "المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر". مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، موجز القاهرة، مارس 2013.
- (39) - القروي، هشام. "التيارات الراديكالية العابرة للحدود والإشكاليات الأمنية المطروحة على دول الربيع العربي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في العالم العربي تحولات جيواستراتيجية في سياق الثورات العربية، ديسمبر 2012.
- (40) - قوي بوحنية. "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة التحديات والرهانات". المؤتمر المغربي الدولي. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 28/27 فيفري 2013.
- (41) - الكسندر لابان، فلورنس جارب. "سيناريوهات المستقبل العربي - سيناريوهات لعام 2025". معهد لاتحاد الأوروبي لدراسات الأمنية، العدد 58، فيفري 2015.
- (42) - مالك، خالد. "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" تقرير التنمية البشرية 2013.

(43) - المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط "المتوسطي 2010". اكتاب السنوي IEMed

لبحر الأبيض المتوسط. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2011.

(44) - المفوضية الأوروبية. مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، تقرير مشترك موجه للبرلمان والمجلس

الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق 2015.

(45) - نبيلة، الحبري و رحمة، بلهاف. " الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم

التنمية المكانية". لملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، جامعة ادرار، 2014.

(46) - نصر، ربيع. "الهيكل في الاقتصاد السوري". جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الثالثة

والعشرون، 2006.

3- الدوريات:

(47) - احمد الطراح، علي. "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني". مجلة العلوم الإنسانية

جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، العدد 4 2003.

(48) - ايت عميرات، مليكة. "ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون" مجلة الجيش، العدد 541، أوت

2008.

(49) - بخوش مصطفى. "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة".

مجلة العلوم السياسية، العدد 02، افريل 2008.

(50) - بغداد، كربالي و محمد، حمداني. "استراتيجيات السياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات

الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر". مجلة علوم إنسانية، العدد 45 2010.

(51) - بن فارس الزهراني. "الإرهاب والسبيل إلى هزيمته". مجلة الأمن، العدد الثامن والخمسون،

سبتمبر 2009.

(52) - بخوش، مصطفى. "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط".

مدونة العلوم السياسية، محاضرة في العلاقات الدولية، 2015.

- (53) - بوروبي، عبد اللطيف. "العلاقات الأوروبية- المغربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة". محاضرة في جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2010.
- (54) - الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق". مجلة سياسات عربية، العدد 6 □□□□ 2014.
- (55) - هشام الشهابي، عمر. "تونس: مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة الأمن المستقبلي العربي". المستقبل العربي □□□□ العدد 400 □ 9 ماي 2012.
- (56) - الجمري، منصور. "إستراتيجية داعش في ليبيا". جريدة الوسط، العدد 4588 □ 31 مارس 2015.
- (57) - حبيلة، رحالي. "التغير الاجتماعي في المجتمع المفهوم والنموذج". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية □ العدد السابع، جوان 2010.
- (58) - حداد، ريمون. "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية". مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78، جوان 2011.
- (59) - حسن صافي، يوسف. "تعزيز الأمن التربوي كركيزة لأمن وطني وقومي مستدام". جامعة الأقصى، قسم أصول التربية، 2009.
- (60) - نيب، ريده و مهنا، سليمان. "التخطيط من أجل التنمية المستدامة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009.
- (61) - زينب، زموري. "ماهية التنمية التنموية الثقافية. دراسة تحليلية" □ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، مارس 2014.
- (62) - سعاد، عزيزو. "البروفيل السيكولوجي للفرد الإرهابي". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2013.
- (63) - السيد حسين، عدنان. "مفهوم الأمن في إطاره العالمي". لمجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 □ 2008.
- (64) - شري، ريما. "في أكبر تحدي لوحدة الاتحاد الأوروبي: أزمة اللجوء تلقي ضلالها على فضاء شنغن". جريدة القدس لعربي □ العدد 8458 □ 8 ماي 2016.

- (65) - شهرزاد ادمام . " الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة". مجلة الندوة للدراسات القانونية العدد الأول.
- (66) - □□□□□□□□ . " الاتحاد من أجل المتوسط...دفن لمسار برشلونة أم إخراجها من غرفة الإنعاش". مجلة المستقبل، العدد 2008 □3000.
- (67) - صغير، عبد العظيم . " الأمن الإنساني والحرب على البيئة". مجلة المفكر، العدد الخامس.
- (68) - طاهر □ احمد . " الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقه". مجلة أريف الأرمينية العدد 12، السنة ديسمبر 2007.
- (69) - عارف، نصر . " في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". مجلة ديوان العرب □ 2008.
- (70) - عبد الحميد سليمان، محمود . " مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط". مجلة السياسة الدولية، العدد 123 □□□□ □1996.
- (71) - عبد جبر، وليد. "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذجاً". مجلة كلية التربية العدد السادس.
- (72) - عدالة □ جعفر. " تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". مجلة العلوم الاجتماعية □ العدد 10 □ 2010/12/19.
- (73) - عيث، سلطان . " مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي". مجلة النبأ، العدد 85 □ 2007.
- (74) - فريجة، احمد . " الأمن والتهديدات الأمنية ما بعد الحرب الباردة". مجلة دفاتر السياسة والقانون □ العدد السابع عشر، جانفي 2016.
- (75) - فريجة □ احمد و فريجة، لدمية. " الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة". مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14 □□□□ □2016.
- (76) - فيلدينغ ، " تساؤلات حول مستقبل سوريا و مصير داعش". مجلة آفاق المستقبل، العدد 29، مارس 2016.

(77)- محمد سعد، أبو عمود . " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري ". مجلة السياسة

لدولية، العدد 124، أبريل 1996.

(78)- محمد لحسن ﻻ علاوي . " اتفاقيات الشراكة الاوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة

واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية ". مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة ورقلة، العدد 16 ﻻ 2012.

(79)- عرباوي ﻻ نصير. " مستقبل الشراكة الاورومتوسطية ". مجلة العلوم الاجتماعية، سبتمبر

2013.

(80)- مختار الخادمي ﻻ نور الدين. " القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل ". لمجلة العربية للدراسات

لأمنية، العدد 42 ﻻ 2009.

(81)- مرتاض، عبد المالك . " العولمة وتدمير الهوية الوطنية ". مجلة بونه، العدد 3، مؤسسة بونه للبحوث

والدراسات، عنابه، جوان 2005.

(82)- هويدي، عبد الباسط و قنوعة، عبد اللطيف . " الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية

الجزائرية ". رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2004.

(83)- بحي احمد ﻻ عمر . " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر الجزائر

دراسة حالة ". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري السودان، العدد 29، أوت

2015.

(84)- يوسف ﻻ محمد . " الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي ". رؤى لإدارة، العدد

03 ﻻ 2000.

4- مذكرات و رسائل جامعية:

(85)- احمد طالب ﻻ أبصير. المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة

ماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ﻻ 2010/2009.

(86) - خديجة. السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013/2014.

(87) - بطاطاش، نذير. التعاون الأوروبي - الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. المركز الجامعي أكليل محند ولحاج - بويرة، 2010.

(88) - صلاح. قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة بعض المؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2012.

(89) - فريب. السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه. التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

(90) - بن مرسل، رفيق. الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر: 2001 - 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

(91) - بوجلحة إبراهيم. دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية - دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013.

(92) - دةةةةة دةةةةة. دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

(93) - حمزاوي جويده. التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2011.

(94) - خالد، بشكيط. دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

- (95) - سعيد فكرون. إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النائية: حالة الجزائر. دراسة نظرية رسالة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة منتوري - فسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005.
- (96) - سلطاني فيروز. دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية "دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
- (97) - سليمان أبو مصطفى، سهام فتحي. الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011- 2013، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الشرق أوسطية. الأزهر - غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015.
- (98) - سيد احمد، كبداني. اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه. جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2013.
- (99) - شاكرا، ظريف. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية- التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق، 2010.
- (100) - صادق حجال الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة الجزائر 2011-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق وعلوم سياسية. الجزائر 3 العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014.
- (101) - زيد المال. حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي الدولي - شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
- (102) - الصالحين الهوني، مصطفى. التكامل الإقليمي المغربي دراسة في الأفاق والتحديات المستقبلية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
- (103) - طارق مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، رسالة لنيل شهادة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، 2007/2005.

- (104)- عبد الجليل هويدي. انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر
مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
2013/2012.
- (105)- عبد الرحمن العايب. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات
التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس - سطيف،
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011.
- (106)- عبد الكريم خوجة. إشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال: المفكر عبد الله شريط نموذجاً
مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2012.
- (107)- عبدو ليوه، الهادي. الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانات والواقع في
موريتانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- (108)- عتيقة، كواشي. اللامركزية الإدارية في الدول المغاربة - دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم
السياسية، 2011/2010.
- (109)- نصيب. التهديدات الأمنية في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير سياسة
مقارنة. جامعة محمد خيضر - بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2012.
- (110)- العجال بن سونة. اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل
شهادة ماجستير. جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
- (111)-. التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في
القانون العام. جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية الحقوق، 2010.
- (112)- فايزة، ختو. البعد المني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية مغربية 1995-
2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر 3
العلوم السياسية والإعلام، 2011.

- (113) - رصاص رصاص. الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
- (114) - فرجية لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة الغير شرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010.
- (115) - فريدة، حموم. الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
- (116) - فريدة فماز. عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة منتوري - فسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2009.
- (117) - سمارة. البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط: 1995 - 2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
- (118) - فويدر، شاكرا. التحديات المتوسطة للأمن القومية لدول المنطقة المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.
- (119) - مقروس. دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. فريحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
- (120) - لبدى حنان. التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية والأوروبية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- (121) - جصاص. دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

(122) - د. هادي بن علي. واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة منتوري - قسنطينة، كلية الحقوق، 2010/2009.

(123) - د. هادي بن علي. واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة منتوري - قسنطينة، كلية الحقوق، 2010.

(124) - لعروسي، رابح. التنمية السياسية في الجزائر. جامعة مولود معمري - كلية الحقوق والعلوم

السياسية 2010.

(125) - محمد، عبد القادر. "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في

الفترة 1999-2013 دراسة حالة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013.

(126) - مريم، زكري. البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير.

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

(127) - معمري جندلي - خالد. التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب

الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2007.

(128) - معمري، خالد. التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب

الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق، 2008.

(129) - منصري، نجاح. اثر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على التجارة العربية البينية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015 - 2014.

(130) - منصوري - عبد النور. المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

(131)- نوال، جمعون. دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، 2005.

(132)- رهيبة، تباري. الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

(133)- يحي مسعودي، العايب. إشكالية التنمية المستدامة في ظل ال عولمة في العالم الثالث - الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

(134)- عبد الغني، حسونة. الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في الحقوق. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2013.

(135)- اليمين بن منصور. دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية 2009/ 2010.

5- المواقع الالكترونية:

(136)- بداوي، رشيد. "الاتحاد من اجل المتوسط: نهاية لمسلسل برشلونة؟" شبكة الاعلام العربية، المتاح على الموقع التالي:

www.moheet.com 2016/09/22

(137)- برقوق، محند. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، الدراسات الأمنية"، المتاح على الرابط التالي:

<http://berkouk-mhend.yolasite.com> 12 ماي 2016.

(138) - بيومي، محمود. "اقتصاديات الجريمة المنظمة على الحدود المصرية الإسرائيلية" جريدة العرب
المتاح على الموقع التالي:

www.alarab.co.uk/m/?id=30191، الاثنين 20 جوان 2016.

(139) - تركماني عبد الله. "العرب والشراكات في عالم متغير (الشراكة الأوروبية متوسطة وابعادها
واسئلتها)"، المتاح على الموقع

Hem.bredband.net/dccls2/s202.htm. 2016/05/20

(140) - صبرينة. "الشراكة الأوروبية متوسطة" منتدى اللمة الجزائرية، المتاح على الموقع التالي:

www.4algeria.com/vb/4algeria336024 2016/05/06

(141) - حمد العوادي، رزاق. "الآثار التدميرية الناتجة عن غزو العراق والنتائج الإنسانية التي تترتب
جاء ذلك" مركز حق الحياة لمناهضة عقوبة الاعدام، المتاح على الموقع التالي:

http://www.rtladp.org 22 جوان 2016.

(142) - حنفي، مصطفى. "الأمن الإنساني والتنمية البشرية في عالم متحول: المفهوم والأبعاد" مركز
الأبحاث والدراسات في شؤون الهجرة، المتاح على الموقع التالي:

http://www.crei-centre.com/blog 21 ماي 2016.

(143) - حورية ساعو. "البعد الأمني في الشراكة الأوروبية متوسطة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية"
جامعة شلف، المتاح على الموقع التالي:

www.maspolitiques.com 29/04/2015.

(144) - رفاغ، عادل "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، المتاح على الموقع التالي:

ptth://www.seiticoeg.moc/hgaggezleda/tpces.lmth 2016/06/22

(145) - سوف. "الشراكة الأوروبية متوسطة"، المتاح على الموقع التالي:

Nabdalg.7olm.org/t1412-topic 2016/05/11

- (146) - السيد، رضوي . " عصابات دولية لتهرب الأفارقة إلى إسرائيل عن طريق مصر"، المتاح على Elmostaqbal.omno.com/t46.topi الموقع التالي : 2016/06/15.
- (147) - □□□□ حرمل، جبران. ثورة الربيع العربي "رؤية تحليلية في ضوء و فروض نظرية الثورات: الواقع وسيناريوهات المستقبل"، المتاح في الموقع التالي:
www.mihwar.org/s.asp?aid=355286 2016/07/16.
- (148) - صبحي، مجدي. " التحديات الاقتصادية في مصر، التصورات و السيناريوهات" □ معهد العربية لدراسات، المتاح على الموقع التالي:
<http://studies.alarabiya.net/future-scenarios> □ 19 أبريل 2016.
- (149) - عادل، شيماء. " الهجرة الغير شرعية تحتاج الحدود المصرية"، المتاح على الموقع التالي
[Alwatan. Com, sa/dialogue/news.detail.aspx](http://Alwatan.Com,sa/dialogue/news.detail.aspx) □ 20 جوان 2016.
- (150) - عبد الله الحربي، سليمان . " مفهوم الامن: مستوياته وصيغه و تهديداته، دراسة نظرية في الاطر و المفاهيم" □ مجلة العربية للعلوم السياسية، المتاح على الموقع التالي:
<http://www.abhatoo.net.ma/content/download> □ 2016/05/15.
- (151) - عبد المولى، عز الدين. " أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي" □ مركز الجزيرة لدراسات، المتاح على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02.html> □ 14 ماي 2016.
- (152) - عرفة، خديجة " مفهوم قضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين" □ المتاح على الموقع التالي:
<http://www.emax.com/content.asp.? ContentId=2630> □ 2016/05/15.
- (153) - □□□□ □□□□. " الحوار الحدودي والأمن القومي المصري" □ لمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 70، المتاح على الموقع التالي:

(154)- علو، احمد . " الاتحاد الأوروبي قوة الاقتصاد لا تترجمها السياسة " مجلة الجيش، العدد 313
المتاح على الموقع التالي:

.2016/07/15 https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(155)- علي، عبد الرحيم . " تدهور الموقف في ليبيا و اثره على الامن القومي المصري"، المتاح على
الموقع التالي:

.2016 Http://www.albawabhnews.com/742936 5 جويلية

(156)- العمران عامر. " معايير الفشل: الدول الفاشلة اقتصاديا" مركز الروابط للبحوث والدراسات
الاستراتيجية

المتاح على الرابط التالي:

.2016 Rawabetcenter.com/archives/11883 21 جوان

(157)- عيسى الكويتي، محمد . " علاقة التنمية بالاستقرار" منتدى التنمية المستدامة، العدد 135، المتاح
على الموقع التالي:

.2016/05/22 www.akhbar.alkhalej.com

(158)- غرير حسين. " تونس بعد مرور خمس سنوات من الربيع " عن بوست، المتاح على الرابط
التالي: .2016/06/03 Rhttps://www.noonpost.net

(159)- مكدوغال فرانك . " إصلاح المنظمة رؤية القرن الحادي والعشرين، مستودع وثائق المنظمة"
المتاح على الموقع التالي:

.2016/09/12 http://www.fao.org/docrep/meeting/010/j7105a/j7105a04.htm

(160)- لبنى، جصاص . " المتغير الأمني و أثره على المنظمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة"
مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، العدد 3827، المتاح على الموقع التالي:

2012/08/22 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

(161) - مجاهد الزياد، محمد. "العلاقات العربية - العربية بعد الثورات تحديات جديدة" معهد العربية لدراسات، المتاح على الموقع التالي:

2016/06/26 Studies, alarabiya.net/ future - scenarios

(162) - المجلس اليمني. "التنمية: المفهوم - الأهداف - المعوقات"، المتاح على الموقع التالي:

2016/04/20 www.ye1.org/forum/threads/51

(163) - محفوظ، هيكمل. "نظرة عامة عن واقع إصلاح الأمن في تونس بعد 3 سنوات من الانتقال الديمقراطي" مبادرة الإصلاح العربي، المتاح على الموقع التالي:

2016 جويلية 13 www.arab-reform.net/ar/taxonomy/term/93?page=19

(164) - محمد ماضي، سليمان. "أي حل يبعد شبح التقسيم أو سيناريو الفوضى يجب أن يأتي من داخل"، المتاح على الموقع التالي:

2016/06/29 http://www.suissinfo.ch/ara/%D8%A3%O9%81

(165) - المشاط، عبد المنعم. "الاستقرار والتنمية شرطان"، المتاح على الموقع التالي:

2016/05/30 M, elwatannews.com/news details/598821

(166) - المفوضية الأوروبية. "الاتحاد من أجل المتوسط"، المتاح على الموقع التالي:

2016/7/10 http://enpi-info.eu/medportal/content

(167) - المهدشين محمد. "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، المتاح على الموقع التالي:

2016/04/22 http://bohthe.blogspot.com/2011/07/blog-post-8892.html 14:00

(168) - نوال، بوماليك. "الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغربية"، المتاح على الرابط التالي:

http://hdl.handle.net/12345678 27 ماي 2016.

(169)- هاشم، حمدي. " تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية ما بعد ثورات الربيع العربي مصر و تونس نموذجاً" مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية، المتاح على الموقع التالي:

http://www.afriquenord.net 21 ماي 2016.

(170)- الهياجنة، عدنان. " الصراعات الداخلية في العالم العربي - رؤية مستقبلية، الجزيرة"، المتاح على الموقع التالي:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/38FB64E9 25 ماي 2016.

(171)- ولد حمدون، سليمان. " اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"، المتاح على الموقع التالي:

www.suronline.org/alabwab/derasat(1)/598.htm 2016/07/15 15:22

(172)- " اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية" مركز كابرينجي للشرق الأوسط - المتاح على الموقع التالي:

Carmegie- mec.org/ publications/ ? fa=62393 12 جوان 2016 18:00.

ب - مراجع باللغة الاجنبية:

(173)- Floyd, Rita. Human security and the Copenhagen Scholl's. Securitization approach: conceptualizing human security as a securitizing move, volume 5.winter 2007.

(174)- Gaulme, François. états faillis, états fragiles : concepts gumeles d'une nouvelle réflexion.Mondiale, politique étrangère,2011/1printemps.

(175)- Hizia Bougherara, Amina. conception de la mise en œuvre stratégique .NAQD, N12, printemps-été 1999.

<http://www.csis.org/analysis/Libyan-uprising-uncertain-trajectory>,12/06/2016.

(176)- Hussein, Karim. Donata Gnisci et Julia Wanjiru, sécurité et sécurité humaine : présentation des concepts et des initiatives quelles conséquences pour l'Afrique de l'ouest .club du sahel et de l'Afrique de l'ouest, 2004.

(177)- Mshasha, Sami. "dramatic findings of new seria report include plummeting life expectancy and looming economic callaps ". united nation relief and works ageneg for palestine refugees in the near east. 22 march 2016.

(178)- Pnud._human development report. New York: pnud, 1994.

(179)- Tajibakhsh, Shahbonou and.M.Chenoy, Anuradha. human security concepts and implications. now York: retledge, 2007.

(180)- United Nations Development Program. human development report 2010. new York-oxford, university press, 2010.

(181)- Varunvira and Cordesman, Anthony H." the Libyan uprising an uncertain trajectory centre for strategic international studies:

<http://www.csis.org/analysis/Libyan-uprising-uncertain-trajectory>,12/06/2016.

فهرس

المحتويات

فهرس الموضوع:

57 - 13.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي
26 - 14.....	المبحث الأول: ماهية التنمية
16 - 14.. ..	المطلب الأول: مفهوم التنمية
23 - 16.....	المطلب الثاني: أنواع التنمية
26 - 24.....	المطلب الثالث: أهداف التنمية
42 - 26.....	المبحث الثاني: الأمن
30 - 26.....	المطلب الأول: مفهوم الأمن
40 - 30.....	المطلب الثاني: أبعاد الأمن
42 - 41.....	المطلب الثالث: علاقة التنمية بالأمن
56 - 43.....	المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية
46 - 43.....	المطلب الأول: مفهوم التهديدات اللاتماثلية
53 - 46.....	المطلب الثاني: أشكال التهديدات اللاتماثلية
56 - 53.....	المطلب الثالث: أثر التهديدات اللاتماثلية على التنمية
81 - 59.....	الفصل الثاني: تجارب الشراكة في المتوسط و مسار التنمية
69 - 60.....	المبحث الأول: الجانب التنموي اتفاقيات الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الأول: الشراكة التنموية الأوروبية ومتوسطة.....60 - 64

المطلب الثاني: خلفيات المشاريع التنموية الأوروبية ومتوسطة.....64 - 67

المطلب الثالث: مضمون اتفاقيات مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.....67 - 69

المبحث الثاني: عوائق اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة.....70 - 81

وأثرها على التجارب التنموية في جنوب المتوسط

المطلب الأول: تقييم مشاريع الشراكة الأوروبية ومتوسطة.....70 - 75

المطلب الثاني: انعكاسات التباين الاقتصادي بين صفتي المتوسط على تجارب.....75 - 81

التنمية

الفصل الثالث: الحراك السياسي في جنوب المتوسط.....83 - 120

ومستقبل التنمية

المبحث الأول: تزايد التهديدات اللاتماثلية في جنوب المتوسط.....84 - 104

وانعكاساتها على التنمية

المطلب الأول: الحراك السياسي وواقع التنمية في جنوب المتوسط.....84 - 89

المطلب الثاني: الدول الفاشلة وزيادة التهديدات.....90 - 101

المطلب الثالث: تحول الرؤية الأوروبية لجنوب المتوسط كمصدر للتهديد.....101 - 104

المبحث الثاني: التنمية الإنسانية كمبدأ لإقرار الأمن الإنساني.....104 - 119

في جنوب المتوسط

المطلب الأول: التنمية الإنسانية كشرط أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.....104 - 107

- المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية الإنسانية في المتوسط.....107- 113
- المطلب الثالث: مستقبل و أفاق التنمية في جنوب المتوسط.....113- 119

□□□□ الأشكال و الجداول و الخرائط :

- 1- شكل يمثل مضمون الأمن أثناء و بعد الحرب الباردة.....28
- 2- شكل يمثل أبعاد الأمن الإنساني.....37
- 3- □□□ يمثل التهديدات التي تمس الأمن الإنساني.....40
- 4- جدول يمثل الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع من 2010 إلى.....88
- الربع الرابع من 2014.
- 5- خريطة تمثل مناطق تموقع داعش.....95
- 6- خريطة تمثل المناطق التي يسيطر عليها داعش في سوريا و العراق.....100
- 7- خريطة تمثل الطرق الرئيسية للهجرة إلى أوروبا.....102
- 8- □□□ يوضح أهداف العملية التنموية.....109
- 9- يوضح آليات التفاعل بين المركز والمحليات والمجتمع في تحقيق التنمية.....111

الملخص:

شهدت منطقة جنوب المتوسط خلال الفترة الأخيرة تهديدات متزايدة عابرة للحدود التي حالت دون تحقيق التنمية فهذه الأخيرة تعرضت لمعوقات عدة أبرزها المعضلة الأمنية حيث يتأثر الأمن بيئة تتعارض المصالح والغايات.

المجال الجغرافي للمتوسط يجمع بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط والتي تفرقها المصالح الإستراتيجية خفية حيث قام الاتحاد الأوروبي بطرح اتفاقيات شراكة بين ضفتي المتوسط تحت مضلة التعاون ولكن المغزى الحقيقي من هذه الشراكة هو بالدرجة الأولى أمني يتصدى للتهديدات التي يزعم أنها آتية من الجنوب. وكذلك ضمانا لمكانتها في الحوض المتوسط ومنافسا للقوى الكبرى التي أطماعا المنطقة. تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التنمية والتهديدات ومدى تأثيرها الأمن الإنساني حيث تم التطرق إلى أهم التهديدات التي فرضتها منطقة جنوب المتوسط بفعل تدهورها الاقتصادي وتزايد اللااستقرار بفعل الحراك السياسي فحاولت الدراسة تحديد أهم الآليات التي من شأنها رفع مستوى التنمية مستقبلا لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في حالة ما إذا تم التوفيق بين التنمية الإنسانية والأمن الإقليمي.

Résumé:

Vu la région sud de la Méditerranée au cour de la période récente ,l'augmentation des menaces transfrontalières qui ont empêché la réalisation du développement,ce sont les dernies succès a plusieurs obstacles notamment le dilemme de sécurité ou l'environnement de sécurité affecte contredisent les intérêts et les objectifs .La portée géographique du milieu qui combine les pays méditerranéens du nord et les pays du sud de la méditerranéens ,qui distinguent les intérêts stratégiques caches, ou l'union européenne a lancé un partenariat entre les deux rives de la mediterranee,des accords de coopération ,mais la signification réelle de ce partenariat est d'abord et avant tout une sécurité défie les menaces prétendument venant du sud et ainsi que d'une garantie de sa position dans le bassin méditerranéen rivaliser avec les grandes puissances qui ont des ambitions dans la région .

L'étude vise à mettre en évidence la relation entre le développement et les menaces et leur impact sur la securit humaine, et a touché les menaces les plus importantes imposées par la région sud de la méditerranée par la dégradation économique et l'instabilité croissante.

L'étude a tente de déterminer les mécanismes les plus importants qui augmenteraient le niveau de développement a l'avenir pour répondre aux nouvelles menaces de sécurité dans le cas était de savoir si de concilier le développement